

Distr.: General  
15 November 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون  
البند ١٢٨ من جدول الأعمال  
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين  
٢٠٠٩-٢٠٠٨

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة،  
والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة أو مجلس  
الأمن أو كلاهما

المجموعة المواضيعية الثالثة - مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام،  
والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

موجز

يشمل هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠٠٨ لـ ١٠ بعثات  
سياسية خاصة في إطار المجموعة المواضيعية المتمثلة بمكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء  
السلام والمكاتب المتكاملة واللجان المنبثقة عن مقررات مجلس الأمن.  
وتبلغ الاحتياجات التقديرية لعام ٢٠٠٨ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في إطار  
هذه المجموعة ١٠٠ ٢٩٥ ١٤٣ دولار.



## المحتويات

## الفقرات الصفحة

٣	١	..... لمحة عامة عن الوضع المالي
٤	١٤-٢	..... ١ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا
١٥	٣١-١٥	..... ٢ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٤	٤٨-٣٢	..... ٣ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو
٣٧	٦٩-٤٩	..... ٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
٤٧	٨٤-٧٠	..... ٥ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون
٥٨	٩٩-٨٥	..... ٦ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
٦٦	١١٢-١٠٠	..... ٧ - لجنة التحقيق الدولية المستقلة
٧٢	١٢٣-١١٣	..... ٨ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى
٧٦	١٣٦-١٢٤	..... ٩ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي
٩٣	١٥٤-١٣٧	..... ١٠ - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

## لمحة عامة عن الوضع المالي

١ - تبلغ الاحتياجات التقديرية لعام ٢٠٠٨ للبعثات السياسية الخاصة المصنفة في إطار هذه المجموعة ١٠٠ ٢٩٥ ١٤٣ دولار، وترد أدناه الاحتياجات مفصلة حسب البعثة. ويتيح التقرير إمكانية مقارنة مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٨ بمجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧ كما أقرتهما الجمعية العامة في قراراتها ٢٥٢/٦١ و ٢٥٨/٦١ وكما وردا في تقارير الأمين العام (A/61/525/Add.3 و 6 و 7) وتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذوي الصلة (A/61/640 و Add.1 و 2).

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨		الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧		
الفرق ٢٠٠٧	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	النفقات التقديرية	الاعتمادات	البعثات
(٦) - (٧) = (٤)	(٦)	(٥)	(٤)	(٢) - (٣) = (١)	(١)	
٩٠١,٠	٤ ٤٧٢,٠	١١١,٩	٥ ٣٧٣,٠	٧٨٤,٧	٦ ٨٨٧,٢	١ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا
٣٣٨,٠	٦ ٠٧١,٩	٤٢٠,٤	٦ ٤٠٩,٩	-	١١ ٠٠٩,٢	٢ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى
١٧٢,١	٣ ٤٦٧,٧	٢٠١,٠	٣ ٦٣٩,٨	٧٦٥,٢	٥ ٤٥٦,٣	٣ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو
١ ٠٨١,٧	٦ ٧٥٩,٩	٩٤٦,١	٧ ٨٤١,٦	١ ٨٩٢,٩	٨ ٧٣٣,٩	٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للضومال
٦٥٤,٠	٢٧ ٥٠٧,٧	٧٣٢,١	٢٨ ١٦١,٧	١ ٤٤٧,٧	٤٨ ٧٤٩,٨	٥ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون
(١ ٠٢٩,٨)	٩ ٣٠٣,٠	١٤٩,٥	٨ ٢٧٣,٢	٢ ٤١٧,٢	١١ ٩٢١,٢	٦ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
٥ ٨٦٣,٤	٢٦ ٢٠٥,٢	-	٣٢ ٠٦٨,٦	٣ ٨٧٦,٤	٤١ ٥٣٣,٧	٧ - لجنة التحقيق الدولية المستقلة
٢ ٣١٧,٥	-	٦٠٣,٢	٢ ٣١٧,٥	-	-	٨ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى
(٦٥٩,٣)	٣٣ ٠٨٠,٤	١٠٧,٠	٣٢ ٤٢١,١	٧ ٤٣٩,٣	٢٥ ٦٤١,٤	٩ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

تحليل الفرق ٢٠٠٨-٢٠٠٧		الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			
الفرق	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	مجموع الاحتياجات المتكررة	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الفرق	النفقات التقديرية	الاعتمادات	البعثات
(٤) - (٦) = (٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(١) - (٢) = (٣)	(٢)	(١)	
							١٠- بعثة الأمم المتحدة في نيبال
(٧٢ ٠٣٣,٣)	٨٨ ٨٢٢,٠	-	١٦ ٧٨٨,٧	١٤ ٠٨٢,٧	٧٤ ٧٣٩,٣	٨٨ ٨٢٢,٠	
(٦٢ ٣٩٤,٧)	٢٠٥ ٦٨٩,٨	٣ ٢٧١,٢	١٤٣ ٢٩٥,١	٣٢ ٧٠٦,١	٢٣٤ ٦٧١,٧	٢٦٧ ٣٧٧,٨	المجموع

## ١ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا

(٥ ٣٧٣ ٠٠٠ دولار)

### معلومات أساسية والولاية والهدف

٢ - أوصت البعثة المشتركة بين الوكالات إلى غرب أفريقيا (S/2001/434) بإنشاء "آلية لإجراء مشاورات منهجية ومنتظمة بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بغرض تحديد وتنسيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية". وعلى إثر الرسائل التي جرى تبادلها لاحقاً بين الأمين العام (S/2001/1128) ومجلس الأمن (S/2001/1129)، أنشئ مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات. ومُدّدت ولاية المكتب لفترة ثلاث سنوات إضافية على إثر تبادل رسالتين أخريين (S/2004/525 و S/2004/858) وعلى إثر تقديم استعراض منتصف المدة لأداء المكتب إلى مجلس الأمن (S/2004/797). وقُدّم استعراض ثانٍ لمنتصف المدة إلى المجلس في أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/294). ويقع مقر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار.

٣ - وجرى الاعتراف بعمل المكتب في عدة مناسبات، بما في ذلك في البيان الذي قدمه رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2005/9)، على إثر المناقشة التي جرت في المجلس بشأن التقرير المرحلي للأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية في غرب أفريقيا (S/2005/86). ولاحظ المجلس "مع التقدير زيادة التعاون بين مختلف البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية" وشجّع المكتب على "مواصلة تشجيع الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل ومشترك". وشدد مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/38) على البعد الإقليمي للسلام والأمن في غرب أفريقيا و"شجّع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وبعثات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على مواصلة جهودهم في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لضمان تحسن ترابطها وزيادة كفاءتها إلى أقصى حد". وبناء على طلب المجلس، قدم

الأمين العام، في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، تقريراً عن القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2007/143) تشمل توصيات للتعاون بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن هذه القضايا.

٤ - وأبلغ الأمين العام، في مرفق رسالته المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2005/16) مجلس الأمن، بالولاية والمهام والأنشطة التي يُعتمد إسنادها إلى المكتب في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأشار رئيس مجلس الأمن، في معرض ردّه على ذلك، في رسالته المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/17)، إلى أن المجلس أحاط علماً بما ورد في رسالة الأمين العام من معلومات وبما يعتمد عمله.

٥ - وكما هو مبين في الولاية المرفقة برسالة الأمين العام (S/2005/16)، فإن المكتب مكلف بولاية شاملة تتمثل في تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق أولويات السلام والأمن في غرب أفريقيا. ويضطلع المكتب، تنفيذاً للولاية المنوطة به، بالمهام التالية:

(أ) تعزيز الروابط في عمل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على صعيد المنطقة دون الإقليمية عن طريق تعزيز نهج متكامل على الصعيد دون الإقليمي وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات، مع مراعاة الولايات المحددة لمؤسسات الأمم المتحدة وكذلك لعمليات حفظ السلام ومكاتب دعم بناء السلام؛

(ب) الاتصال بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ومساعدتها حسب الاقتضاء، وذلك بالتشاور مع منظمات دون إقليمية أخرى وشركاء دوليين؛

(ج) الاضطلاع بأدوار مساعي حميدة ومهام خاصة في بلدان المنطقة دون الإقليمية، باسم الأمين العام، في مجالات منها تلك المتعلقة بمنع النزاعات والجهود الرامية إلى بناء السلام؛

(د) تقديم تقارير إلى المقر عن التطورات الرئيسية ذات الأهمية على الصعيد دون الإقليمي؛

(هـ) الاضطلاع بالمهام الإضافية التي يكلفه بها الأمين العام ومجلس الأمن، بما فيها دعم العمل الذي تضطلع به اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا، ومتابعة التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/525)، وتوصيات المجلس بشأن المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/PRST/2004/7).

٦ - ويتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع بعثات الأمم المتحدة للسلام في المنطقة دون الإقليمية (مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو) ومع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويقوم المكتب بتيسر التعاون بين البعثات عملاً بتوصية مجلس الأمن (S/PRST/2004/7) والأمين العام ولا سيما في تقريره عن التعاون بين البعثات (S/2005/135). وفي هذا الصدد فإن الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ينسق الاجتماعات التي تُعقد بوتيرة ربع سنوية بين رؤساء بعثات السلام ويرأسها. وتهدف هذه الاجتماعات إلى تبادل المعلومات والمنظورات بشأن التطورات السياسية في كل منطقة من مناطق البعثات وبشأن تأثيرها على الصعيد الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، يتعاون المكتب مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، خصوصاً عن طريق إجراء مناقشات منتظمة بين المؤسسات بشأن الاستراتيجيات المتكاملة العابرة للحدود. وسيواصل المكتب هذا التعاون في عام ٢٠٠٨ تماشياً مع ولايته والأنشطة التي اضطلع بها حتى الآن.

٧ - ويتعاون المكتب أيضاً مع بعثات الأمم المتحدة في استخدام الأصول على نحو مشترك، ولا سيما بهدف تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد، وبالتالي تقليل التكاليف إلى أدنى حد. وفي هذا الصدد، يستخدم المكتب العتاد الجوي على نحو مشترك مع البعثات والوكالات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية. ويقدم الدعم إلى بعثات الأمم المتحدة الموفدة إلى داكار. وستبقى الترتيبات التي وضعت ليستفيد المكتب من موظفيه وعتاده على نحو مشترك مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، قائمة بالكامل في عام ٢٠٠٨.

٨ - والتعاون مستمر بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويشمل التعاون الذي جرى تحديده بموجب خطة عمل مشتركة الأمور التالية: بذل المساعي الحميدة وإيفاد بعثات رفيعة المستوى، وعقد اجتماعات منتظمة بين مراكز الاتصال في كلا المؤسستين؛ وعقد اجتماعات للأفرقة العاملة؛ والاضطلاع بأنشطة ميدانية؛ والتعاون عن طريق الاجتماعات التي تعقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الثلاثية للاتحاد الأوروبي بشأن اتحاد نهر مانو والاجتماعات التي تعقدها أفرقة الاتصال الدولية بشأن غينيا - بيساو. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٨، فإن المكتب ملتزم بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال تنفيذ الرؤية الاستراتيجية الجديدة للتنمية الإقليمية، التي جرى اعتمادها أثناء مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في أبوجا في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كما أنه ملتزم بالتركيز على مفهوم إلغاء الحدود بين دول غرب أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وستشمل مجالات التعاون الرئيسية ما يلي: السلام والأمن الإقليميين، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر، واحترام حقوق الإنسان وتوطيد

الديمقراطية. وسيعمل المكتب أيضاً بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعمها ومساعدتها في تنفيذ إطار عملها الاستراتيجي الشامل الجديد لمنع نشوب النزاعات وكذلك لتنفيذ البروتوكولات التالية الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن؛ والبروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد؛ والبروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار.

٩ - وفي عام ٢٠٠٧، واصل المكتب التوعية بالتحديات دون الإقليمية التي يعتبرها الأمين العام ومجلس الأمن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا كما واصل تيسير اتخاذ الإجراءات المتضامنة والمتكاملة بهذا الشأن. وساعد المكتب على صياغة توصيات واستراتيجيات بشأن سبل معالجة هذه القضايا على الصعيد الإقليمي، وخصوصاً عن طريق التعاون الوطني والعاور للحدود بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة للسلام، والأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وأثناء عام ٢٠٠٧، اضطلع المكتب بمجملة أمور، من بينها ما يلي:

(أ) قام المكتب، على سبيل المتابعة للتقارير السابقة التي أعدها بشأن المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، وبناء على طلب مجلس الأمن وبالتشاور مع منظومة الأمم المتحدة عموماً وشركائها الإقليميين، بما فيهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتقديم المشورة بشأن مجموعة جديدة من التوصيات أظهرت ما شهدته المنطقة دون الإقليمية من تطورات. ودعت توصيات الأمين العام لمجلس الأمن (S/2007/143) إلى تعزيز الاهتمام بالحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن والجزاءات والجريمة المنظّمة العابرة للحدود، والحضرة السريعة، والبطالة في صفوف الشباب، والهجرة غير القانونية؛

(ب) أسهم المكتب، في سياق عمله في مجال الاستراتيجيات المتكاملة للمناطق الحدودية، في تنفيذ مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالحدود كمناطق سلام (البلدان المتجاورة) ولا سيما على طول المنطقة الحدودية بين بنن ونيجيريا؛

(ج) واصل المكتب تعزيز وتيسير تنفيذ نهج إقليمي لإصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا، أيضاً بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي؛

(د) وواصل المكتب التوعية بأهمية تشغيل الشباب والتشجيع عليه كوسيلة للحد من عدم الاستقرار في المنطقة، لا سيما عن طريق إنشاء وحدة لتشغيل الشباب في غرب أفريقيا في المكتب، لتكون مركزاً إقليمياً لتبادل المعلومات والتعاون؛

(هـ) عمل المكتب على التوعية بشأن أربعة تحديات أمنية في غرب أفريقيا وبشأن ردود الفعل الدولية إزاءها، هي: الهجرة غير القانونية، والمخاطر التي تهدد الأمن وأعمال القرصنة، واللجوء إلى الجزاءات ومدى فعاليتها، والحضرة السريعة؛

(و) وواصل المكتب تيسير التعاون بين البعثات التي أوفدها الأمم المتحدة إلى المنطقة دون الإقليمية (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو)، على المستوى السياسي (الاجتماعات المنتظمة للممثل الخاص للأمين العام)، وعلى المستوى العسكري (الاجتماعات المنتظمة لقادة القوات والمستشارين العسكريين التابعين للأمم المتحدة) وعلى مستوى الخبراء (الاجتماعات المنتظمة للموظفين المسؤولين عن قضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وقضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقضايا الجنسانية)؛

(ز) واصل المكتب النهوض بالتعاون مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق الاضطلاع بالأنشطة المشتركة، وعقد الاجتماعات وإيفاد البعثات الهادفة إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بشأن أمور منها قضايا الشباب والهجرة والتعاون عبر الحدود؛ وساعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على صياغة إطار عملها الاستراتيجي والشامل لمنع نشوب النزاعات، وذلك على النحو الذي جرى بحثه في بنجول في حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

(ح) أسهم المكتب في تيسير التعاون الإقليمي في مجال قضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية والجنسانية فيما بين بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة والحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

١٠ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

## الهدف: توطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

(أ) تعزيز القدرات في غرب أفريقيا في سبيل اتباع نهج دون إقليمي موحد إزاء السلام والأمن، مع تركيز خاص على المسائل الناشئة، ولا سيما في شريط بلدان الساحل (الأنهار بالمخدرات القوية، والهجرة غير القانونية)

١' الحفاظ على مستوى خطط العمل المتعلقة بالاستراتيجيات/التوصيات دون الإقليمية التي بصوغها الشركاء الرئيسيون، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وغير ذلك من الكيانات في المنطقة دون الإقليمية

مقاييس الأداء: عدد خطط العمل

٨ : ٢٠٠٦

تقديرات عام ٢٠٠٧ : ١٠

هدف عام ٢٠٠٨ : ١٠

٢' اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاتفاق بشأن إطار مستوفي للتعاون من أجل معالجة ميادين مختارة متصلة بمنع النزاعات وبناء السلام

مقاييس الأداء: عدد الاتفاقات

١ : ٢٠٠٦

تقديرات عام ٢٠٠٧ : ١

هدف عام ٢٠٠٨ : ١

٣' عدد الاجتماعات المعقودة بمشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص في اجتماعات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من أجل إذكاء الوعي بالمسائل والنهج دون الإقليمية

مقاييس الأداء:

٤ : ٢٠٠٦

تقديرات عام ٢٠٠٧ : ٤

هدف عام ٢٠٠٨ : ٥

## النواتج

- بذل المساعي الحميدة من أجل التصدي لحالات الأزمات والتهديدات العابرة للحدود، حسب الاقتضاء
- عقد أربعة اجتماعات (اجتماع في داكار وثلاثة اجتماعات في المنطقة دون الإقليمية) بين الممثلين الخاصين للأمين العام في غرب أفريقيا من أجل التواصل والتشاور بشكل مستمر

- تبادل المعلومات بشكل دوري خلال اجتماعات الخبراء بشأن بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، واجتماعات قادة القوات والمستشارين العسكريين
- تقديم الخدمات الفنية لأربعة اجتماعات للخبراء، بما في ذلك إعداد التقارير من أجل إقامة علاقات التآزر فيما بين الكيانات دون الإقليمية في سبيل نشوء نهج متكامل تجاه القضايا الإقليمية (المسائل الأمنية الناشئة، والعدالة الانتقالية، والقضايا الجنسانية، وإصلاح قطاع الأمن)
- عقد اجتماعات مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل وضع استراتيجية قطرية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في إطار نهج دون إقليمي
- إنتاج وتعميم مواد إعلامية (مقالات، وصحائف وقائع، ومذكرات قطرية، ونشرات صحفية)
- المساهمة في إعداد التقرير المقدم إلى مجلس الأمن الذي يحدد ويتناول بالتحليل التهديدات العابرة للحدود المحدقة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا وقيم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة
- عقد أربعة اجتماعات لرؤساء بعثات الأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وتبادل المعلومات فيما بينهم بشكل منظم كي تتبع مراكز الوجود الإقليمي للأمم المتحدة في داكار وغيرها من الشركاء نهجاً متفقاً عليه ومتكاملاً إزاء مشاكل المنطقة دون الإقليمية
- المشاركة في اجتماعين من الاجتماعات التي تعقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الثلاثية للاتحاد الأوروبي
- المشاركة في فريقي الاتصال الدوليين المعنيين بحوض نهر مانو وبغينيا - بيساو التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمشاركة في اجتماعين مقررين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- المشاركة في حلقات عمل واجتماعات تنظمها الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية والشيوخ التقليديون، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص بشأن قضايا السلام والأمن، وفي مهام التقييم المشترك في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- (ب) إحراز تقدم في الأخذ بممارسات وتدابير الحكم الرشيد، في سبيل اتباع نهج متكامل دون إقليمي يشمل الحد من الفساد وبطالة الشباب والهجرة غير القانونية والتحضر السريع والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود

- (ب) '١' بلوغ المستويات المسجلة في عام ٢٠٠٦ في مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية والشيوخ التقليديون، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في المبادرات والأنشطة المشتركة الرامية إلى معالجة التهديدات والتحديات العابرة للحدود

مقاييس الأداء: عدد المبادرات المشتركة

٤ : ٢٠٠٦

تقديرات عام ٢٠٠٧ : ٢

هدف عام ٢٠٠٨ : ٤

- '٢' عدد الاجتماعات المعقودة سعياً إلى إذكاء الوعي بالقضايا العابرة للحدود وزيادة الاهتمام بها (بما في ذلك القضايا الناشئة) في صفوف قادة المجتمع المدني الرئيسيين والقطاع الخاص والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

## مقاييس الأداء:

٩ : ٢٠٠٦

تقديرات عام ٢٠٠٧ : ١٢

هدف عام ٢٠٠٨ : ١٢

'٣' زيادة النسبة المئوية للتقارير والتوصيات والبلاتغات، والمنشورات والأنشطة الخاصة بالشركاء الرئيسيين في المنطقة، التي تتبع لها على المستوى دون الإقليمي يرمي إلى مكافحة الفساد وبطالة الشباب والمهجرة غير القانونية والتحضر السريع والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود

## مقاييس الأداء:

١٥ : ٢٠٠٦ في المائة

تقديرات عام ٢٠٠٧ : ٢٠ في المائة

هدف عام ٢٠٠٨ : ٢٥ في المائة

- تقديم تقارير دورية إلى المقرر تخطر بمشاشة الأوضاع فيما يتعلق بالديمقراطية وبالمسائل العابرة للحدود وتقديم معلومات مستوفاة عنها
- تقديم الخدمات الفنية لأربعة اجتماعات لقادة المجتمع المدني الرئيسيين، والقطاع الخاص، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك إعداد التقارير الختامية وورقات السياسة العامة بشأن الأخطار العابرة للحدود المحدقة بالسلام والأمن (بما فيها الأخطار المستجدة).
- دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتقديم المساعدة لها في مجال تنفيذ الرؤية الاستراتيجية ٢٠٢٠ للتنمية الإقليمية، التي اعتمدت في أبوجا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧
- تقديم الدعم والمساعدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ الإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع النزاعات، وتفعيل بروتوكول الجماعة الاقتصادية المتعلقة بالحكم الرشيد، وفي اعتماد موقف مشترك إزاء المهجرة في غرب أفريقيا، وتعزيز قدرة المنطقة دون الإقليمية على تنظيم انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك المساعدة في صياغة مدونة إقليمية لقواعد السلوك في مجال الانتخابات
- تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو (سيراليون وغينيا وليبيريا) في اتخاذ تدابير إرساء السلم وبناء الثقة عبر الحدود
- مساعدة الرأس الأخضر على مكافحة أوجه الضعف الناشئة على الصعيد الأمني، ومن ذلك الأنشطة غير المشروعة: الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال
- عقد أربعة اجتماعات لمراكز تنسيق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أو فريقيهما العامل، باعتبارها آليات لاستعراض الأنشطة الجارية والاتفاق على أنشطة جديدة؛ وتبادل المعلومات والوثائق بشكل منتظم بشأن سياسات وأنشطة كل جهة

(ج) تعميم مراعاة القضايا الشاملة، ولاسيما قضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، في أنشطة الفاعلين الرئيسيين على الصعيد دون الإقليمي في مجال السلام والأمن، وتعزيز التعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

(ج) '١' عدد مداولات وتوصيات المبادرات المشتركة مع الحكومات والمجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وقادة المجتمعات المحلية، والشيوخ التقليديون)، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، فضلا عن شركاء الأمم المتحدة والفاعلين الرئيسيين في المنطقة

مقاييس الأداء:

٢:٢٠٠٦

تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢

هدف عام ٢٠٠٨: ٤

'٢' عدد المبادرات المتخذة على مستوى الخبراء في مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى المستوى الحكومي ودون الإقليمي التي تتصدى لمسألة حماية الأطفال والشباب والنساء خلال النزاعات

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: لا شيء

تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢

هدف عام ٢٠٠٨: ٢

#### النواتج

- رصد التطورات في مجال حقوق الإنسان في المنطقة والمساهمة في تحديد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي التي من شأنها التأثير على السلام والأمن
- إسداء المشورة للشركاء الإقليميين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان
- تيسير التعاون فيما بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية والشيوخ التقليديون، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص في قضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في سبيل تحقيق السلام والأمن
- تقديم المشورة فيما يتعلق بالتدخلات الاستراتيجية، بما في ذلك ما يتعلق بالزيارات القطرية، التي يقوم بها المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة (المقررون الخاصون) في المنطقة، وبشأن صياغة التقارير التي تقدمها الحكومات إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات
- مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تنفيذ استراتيجية وخطة عمل لحقوق الإنسان والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في رؤيتها الاستراتيجية الجديدة للتنمية الإقليمية

- مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ المتعلق بتعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية الذي اعتمد في أبوجا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
- المساعدة في تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- إجراء بحوث بشأن التجارب الحالية في مجال العدالة الانتقالية في غرب أفريقيا من أجل استطلاع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات
- عقد اجتماعين وصياغة مشروع خطة عمل بشأن القضايا الجنسانية لتنظر فيه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الرئيسيون الآخرون مثل الحكومات والمجتمع المدني - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية والشيوخ التقليديين - والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص
- عقد اجتماعات منتظمة بشأن حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية مع الشركاء الإقليميين، وكذلك مع خبراء بعثات حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية
- اتخاذ مبادرة مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للدعوة إلى التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

### العوامل الخارجية

١١ - سيتحقق الهدف المذكور على افتراض: (أ) ألا يندلع أي نزاع أو تقع أي أزمة على نطاق كبير من شأنهما التأثير بشكل دائم على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو للمنطقة دون الإقليمية، أو تحويل الانتباه عن الأولويات؛ و (ب) أن يبدي أصحاب المصلحة الوطنيون والإقليميون وشركاؤهم الإرادة السياسية اللازمة للمشاركة في منع النزاعات.

### الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحويل الفارق ٢٠٠٧-٢٠٠٨	احتياجات عام ٢٠٠٨		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			
	مجموع احتياجات عام ٢٠٠٧ الفارق	مجموع الاحتياجات المتكررة	النفقات التقديرية الفارق	الاعتمادات	وجه الإنفاق	
(٦) - (٤) = (٢)	(٥)	(٤)	(٣) - (١) = (٢)	(٢)	(١)	
٢,٢	٦٥,٤	-	١٦,١	١٠٥,٣	١٢١,٤	تكاليف الأفراد العسكريين
٤٤٨,٥	١ ٨٨٩,٨	١,٥	٣٧٧,٥	٣ ٠٦٢,٥	٣ ٤٤٠,٠	تكاليف الأفراد المدنيين
٤٥٠,٣	٢ ٥١٦,٨	١١٠,٤	٣٩١,١	٣ ٧١٩,٤	٤ ١١٠,٥	التكاليف التشغيلية
٩٠١,٠	٤ ٤٧٢,٠	١١١,٩	٧٨٤,٧	٦ ٨٨٧,٢	٧ ٦٧١,٩	مجموع الاحتياجات

١٢ - يقدر صافي الاحتياجات الخاصة بمكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بمبلغ ٥ ٣٧٣ ٠٠٠ دولار (إجماليه ٥ ٧٤٣ ٩٠٠ دولار).

١٣ - ويتعلق المبلغ المطلوب بالتكاليف المخصصة لما يلي: مستشار عسكري واحد (٦٧ ٦٠٠ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين الخاصة بملاك الوظائف التكميلية البالغ عددها ٢٨ وظيفة (١٣ وظيفة دولية، منها وظيفة جديدة واحدة برتبة الخدمة الميدانية، ووظيفتان لموظفين وطنيين، و ١٢ وظيفة لموظفين محليين ووظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) (٢ ٣٣٨ ٣٠٠ دولار)؛ وخدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين (٣٠٦ ٧٠٠ دولار)؛ والسفر في مهام رسمية (٤٩٤ ١٠٠ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (١٢٧ ٥٠٠ دولار)، والنقل البري (٣٩ ٦٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١ ٧٨٩ ٢٠٠ دولار)، والاتصالات (١٠٤ ٢٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٣ ٨٠٠ دولار)، والاحتياجات الأخرى (٧٢ ٠٠٠ دولار).

### الاحتياجات من الموظفين

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية وما فوقها												
	الخدمة الميدانية/ فئة مجموع الموظفين	مجموع الخدمات العامة الدوليين	وكيل الأمين العام	المساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي الأمن	مجموع خدمات الخدمات العامة	مجموع الموظفين الوطنيين	الرتبة المتطوعو الأمم المتحدة	مجموع	
٢٦	١٢	٢	١	٢	٩	٢	٣	٢	١	١	١	١	١	٢٠٠٧	المعتمد لعام
٢٨	١٢	٢	١	٣	٩	٢	٣	٢	١	١	١	١	١	٢٠٠٨	المقترح لعام
٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيير

١٤ - يقترح، زيادة على ملاك الوظائف الموافق عليه لعام ٢٠٠٧ على النحو الموزع في الجدول أعلاه، استحداث وظيفة تخصص لمهام مساعد مالي (الخدمة الميدانية) ولمهام مساعد لشؤون الطيران/مراقب جوي (من متطوعي الأمم المتحدة) عن عام ٢٠٠٨.

## ٢ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

(٦٤٠٩٠٠٠ دولار)

### معلومات أساسية والولاية والهدف

١٥ - في أعقاب سلسلة من حالات التمرد العنيف والهائل في صفوف قوات البلد المسلحة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي نفس الوقت حلت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى محل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وهي قوة إقليمية أفريقية لحفظ السلام تدعمها وحدات لوجستية عسكرية فرنسية. وأثناء ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٠، أُجريت انتخابات تشريعية ورتاسية ناجحة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، على التوالي. وبعد سحب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أوصى الأمين العام، في رسالته المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1235)، الأمم المتحدة بمواصلة التواجد السياسي في البلد من أجل مساعدة الحكومة على التصدي للتحديات المتعلقة بالأمن والتنمية. وأقر المجلس توصية الأمين العام (S/1999/1236)، مما أسفر عن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

١٦ - وتمثلت الولاية الأولية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم جهود الحكومة في مجال توطيد السلام والمصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وكُلف المكتب أيضا بتيسير حشد الدعم الدولي لإعادة بناء البلد والانتعاش الاقتصادي. وفي أعقاب محاولة انقلاب في أيار/مايو ٢٠٠١، تم تعزيز ولاية هذا المكتب، وفي عام ٢٠٠٣، جرت إعادة توجيه هذه الولاية بغية مساعدة الحكومة أثناء الفترة الانتقالية في أعقاب الإطاحة بنظام الرئيس باتاسي بواسطة الجنرال فرانسوا بوزيزي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. وأجري استفتاء دستوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعقبته انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب في ١٣ آذار/مارس وانتخابات تشريعية في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٥، وأنهت انتخابات عام ٢٠٠٥ الفترة الانتقالية.

١٧ - ومع ذلك ورغم انتخابات عام ٢٠٠٥، ظلت الأحوال السياسية متقلبة. ويُعزى ذلك إلى الافتقار إلى الحوار بين الحكومة والجهات الاجتماعية - السياسية الفاعلة، وضعف تنفيذ الحكومة للإصلاحات السياسية والاقتصادية وتلك المتصلة بالأمن التي نص عليها قانون الحوار الوطني لعام ٢٠٠٣، فضلا عن أنشطة المتمردين التي تقوم بها "الجبهة الديمقراطية

لشعب أفريقيا الوسطى“ و”الجيش الشعبي من أجل استعادة والديمقراطية“ و”اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع“ في الأجزاء الشمالية من البلد. وعلاوة على ذلك، أسفر الانعدام المتواصل للأمن في البلد عن زيادة انتهاكات حقوق الإنسان وإفقار الأهالي وتشريدهم، بما في ذلك تشريدهم إلى الكاميرون وتشاد المجاورتين. وأدى انعدام الاستقرار في منطقة دارفور السودانية وفي شرق تشاد، إلى جانب أعمال اللصوصية على طول الحدود المشتركة بين البلدين، إلى زيادة مستوى انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة دون الإقليمية ككل.

١٨ - ورغم ذلك، يمثل توقيع اتفاقين للسلام الأول في سرت، بالجماهيرية العربية الليبية، في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بين الحكومة والجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، والثاني في بيراو، بجمهورية أفريقيا الوسطى، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بين الحكومة واتحاد القوة الديمقراطية من أجل التجمع، خطوة كبيرة نحو توطيد السلام والاستقرار السياسي في البلد. ويقوم المكتب والممثل الخاص للأمين العام بدور هام في عملية توطيد السلام، بما في ذلك من خلال ”فريق الحكماء“، المؤلف من مجموعة من شخصيات بارزة من المجتمع المدني.

١٩ - وفي عام ٢٠٠٧، عزز المكتب شراكته مع المنسق المقيم للأمم المتحدة وغيره من رؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشارك المكتب في فريق إدارة الأمن وفي اجتماعات التنسيق الأسبوعية والمخصصة لفريق الأمم المتحدة القطري. وأسهم المكتب في استعراض عملية النداءات الموحدة وفي استحداث إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب أيضا في عدد من البعثات الميدانية المنظمة بصورة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري بغية تقييم الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المقاطعات الشمالية الغربية والشمالية الشرقية بالبلد أساسا. وأسهم المكتب في وضع ورقة وطنية لاستراتيجية الحد من الفقر مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، مركزا تركيزا خاصا على القطاعين السياسي والأمني في البلد أثناء هذه العملية. وتُجدر الإشارة إلى أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر تشكلان استراتيجية شاملة في مجال بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٠ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التعاون مع المنظمات دون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة النقدية والاقتصادية لوسط أفريقيا فضلا عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مجال المسائل المتصلة بالأمن.

٢١ - ومنذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، قام هذا المكتب بدور رادع، في الوقت الذي يدعم فيه جهود الحكومة والجهود الوطنية الأخرى من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية ودعم الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية. ولا يزال يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود، في مجال حقوق الإنسان وفي الساحة السياسية. وفي نفس الوقت، من المفهوم أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق الاستقرار السياسي طويل الأجل تقع على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذا، وبينما تعد عملية بناء السلام عملية طويلة الأجل، فإن تواجد المكتب وجهوده لتعزيز السلام والديمقراطية في البلد لا بد أن تكون لهما حدود زمنية.

٢٢ - قدم المكتب في عام ٢٠٠٧ مساعدة لتخفيف حدة التوتر بين الحكومة والأحزاب السياسية والنقابات العمالية عن طريق الوساطة وبذل المساعي الحميدة. وأدت جهود المكتب بشأن الوساطة والمصالحة إلى قبول سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى المشاركة في حوار شامل مع المعارضة السياسية والمعارضة المسلحة ومع جماعات المجتمع المدني. ويواصل المكتب تيسير الأعمال التحضيرية للحوار الشامل.

٢٣ - وقدم المكتب دعماً متواصلاً لجهود الحكومة الرامية إلى توجيه الاهتمام للإصلاحات المؤسساتية واحتياجات التنمية الاقتصادية. وواصل المكتب عقد اجتماعات منتظمة للجنة مؤلفة من شركاء خارجيين، تضم سفراء الدول الأعضاء بمجلس الأمن وممثلي الشركاء المتعددي الأطراف لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأجرت اللجنة رسداً مشتركاً للتطورات السياسية والاقتصادية في البلد وساعدت الحكومة على تهيئة بيئة مواتية لحشد المساعدة الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف.

٢٤ - ووفر المكتب الدعم المالي والتقني للمؤسسات الوطنية ومنظمات حقوق الإنسان بغية تعزيز قدراتها. ورصد المكتب حالات انطوت على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتدخل لدى السلطات القضائية للمطالبة بضرورة الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، دعم المكتب المؤسسات الوطنية والجمعيات النسائية بغية زيادة مشاركة النساء في صنع القرار ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتشجيع المساواة والإنصاف بين الجنسين.

٢٥ - وقدم المكتب دعماً تقنياً ومالياً من أجل تدريب قوات الأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى، في جملة أمور، بشأن الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الإنسان. وواصل المكتب إجراء اتصالات منتظمة مع القوة دون الإقليمية المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية

والنقدية لوسط أفريقيا ونادى بتجديد ولايتها. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب تقييم التطورات السياسية في البلدان المجاورة وتيسير التعاون ضمن المبادرة الثلاثية الأطراف لجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد من أجل التصدي لانعدام الأمن على طول الحدود المشتركة.

٢٦ - وأثناء عام ٢٠٠٨، سيواصل المكتب بذل جهود وساطته واستخدام المساعي الحميدة، مركزا تركيزا أساسيا على تشجيع وتيسير الحوار السياسي الدائم، ورصد تنفيذ اتفاقي سرت وبيراو للسلام، والحكم الديمقراطي، وتشجيع واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وستفرض عملية تنفيذ هذه الأنشطة إلى مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تسوية المنازعات الداخلية تسوية سلمية وإقامة الظروف اللازمة والمفضية إلى التوصل إلى سلام دائم وتنمية مستدامة.

**الهدف:** مواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وتشجيع السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

(أ) توصّل الجهات المعنية الوطنية الرئيسية إلى توافق في الآراء بشأن سبل ووسائل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية الحرجة التي تواجه البلد	(أ) اتفاق الجهات الوطنية الرئيسية المعنية بشأن وضع استراتيجية للتصدي لأزمات البلد.
	مقاييس الأداء
	الفعالية لعام ٢٠٠٦: لا ينطبق
	التقديرية لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠٠٨: نعم

#### النواتج

- تيسير إعداد وتنظيم حوار وطني شامل لاستحداث سبل من أجل حل الأزمة السياسية والعسكرية القائمة في البلد
- بذل المساعي الحميدة والوساطة بشأن المنازعات التي تهدد استقرار البلد بين الحكومة والأحزاب السياسية ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني
- عقد اجتماعات أسبوعية رفيعة المستوى مع الزعماء السياسيين وقادة المجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية
- تنظيم أربع حلقات دراسية بشأن آليات تشجيع الحوار وثقافة التسامح والسلام والمصالحة الوطنية واسترداد الثقة لأعضاء الأحزاب السياسية والبرلمان وللموظفين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني
- ترأس المشاورات الشهرية مع مجموعة من الشركاء الخارجيين الرئيسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى

- تنظيم حلقتين دراسيتين لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، والهيئات الدبلوماسية، والجهات المانحة في البلد بشأن دورهم في توطيد السلام وتشجيع المصالحة والإسهام في استراتيجية إنمائية متضافرة
- عقد ١٠ اجتماعات توعية مع الزعماء المحليين بشأن تربية السلام لتشجيع ثقافة السلام وبناء الثقة في خمس مقاطعات متضررة من جراء الصراع (فكاغا، وأوهام، وأوهام بندي، ونانا - غريبيزي، وبامغي - بنغوران).
- عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي البلدان المجاورة المتضررة من جراء انعدام الأمن عبر الحدود من أجل تعزيز التعاون والتصدي للأخطار التي تتسبب بها الجماعات المسلحة، بما في ذلك عصابات قطاع الطرق

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

(ب) احترام المؤسسات الوطنية للمعايير الديمقراطية والشفافية في (ب) '١' عدد المؤسسات الحكومية التي تقوم بمراجعة أعمالها، وفهم واحترام الفصل بين السلطات من جانب جميع فروع سلطات الدولة

مقاييس الأداء:

الفعالية لعام ٢٠٠٦: لا ينطبق

التقديرية لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢

'٣' منتدى تنظمه الجمعية الوطنية لمناقشة مسائل الفصل بين السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى

مقاييس الأداء

الفعالية لعام ٢٠٠٦: لا ينطبق

التقديرية لعام: ٢٠٠٧: ١

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢

## النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع مسؤولين رفيعي المستوى لمناقشة العوامل اللازمة لكفالة سير أعمال المؤسسات الوطنية وفقا للقواعد الديمقراطية
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين لمساعدة الحكومة في جهودها لتعزيز المؤسسات الوطنية والنهوض بها
- عقد اجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين لمواصلة دعم القوة دون الإقليمية (الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا) في جهودها لإعادة تنظيم قوات الأمن الوطنية

## الإنجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

(ج) تعزيز قدرات المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل (ج) '١' زيادة عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان بإبلاغ جهاز القضاء عنها	مقاييس الأداء
الفعالية لعام ٢٠٠٦: ٦	
التقديرية لعام ٢٠٠٧: ١٠	
الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٢	
'٢' تخفيض عدد الأشهر من الوقت الذي يتم فيه الإبلاغ عن انتهاك حقوق الإنسان إلى الوقت الذي يتم فيه استعراضها	مقاييس الأداء
الفعالية لعام ٢٠٠٦: ٤	
التقديرية لعام ٢٠٠٧: ٣	
الهدف لعام ٢٠٠٨: ١	
'٣' زيادة عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان التي حقق فيها جهاز القضاء أو استعراضها	مقاييس الأداء
الفعالية لعام ٢٠٠٦: ١٢	
التقديرية لعام ٢٠٠٧: ١٢	
الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٤	

## النواتج

- تنظيم ١٦ حلقة عمل بما فيها أدلة التدريب، بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون مخصصة لمنظمات حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني والأحزاب السياسية وقوات الدفاع والأمن
- تقديم خدمات استشارية وحلقة دراسية واحدة بما في ذلك دليل تدريبي للوزارات الرئيسية من أجل مساعدة الحكومة على تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان
- رصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد الزيارات الميدانية بجميع أرجاء البلد، والإبلاغ عنها، عند الاقتضاء
- عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي جهاز القضاء وقوات الأمن للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب
- تقديم تقارير أسبوعية وشهرية بشأن رصد الزيارات الميدانية في جميع أرجاء البلد، وبشأن التحقيقات التي يجريها المكتب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان

- تقديم تقارير أسبوعية بشأن الاجتماعات مع جهاز القضاء وقوات الأمن للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) '١' زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار بالحكومة	(د) إدراج المنظورات الجنسانية في أعمال المؤسسات الوطنية
مقاييس الأداء	
الفعالية لعام ٢٠٠٦: ٤	
التقديرية لعام ٢٠٠٧: ٤	
الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦	
'٢' امتثال الحكومة لمتطلبات الإبلاغ وفقا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	
مقاييس الأداء	
الفعالية لعام ٢٠٠٦: لا	
التقديرية لعام ٢٠٠٧: لا	
الهدف لعام ٢٠٠٨: نعم	

#### النواتج

- تنظيم حلقة دراسية واحدة لتوعية الزعماء السياسيين وأفراد المجتمع المدني بشأن دور المرأة في توطيد السلام، بما في ذلك بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تنظيم حلقة دراسية تدريبية واحدة للمدرّبين من المجتمع المدني العاملين بشأن تشجيع المساواة والإنصاف بين الجنسين
- القيام بزيارات ميدانية لتوعية النساء بشأن حقوقهن في الأرياف
- تنظيم حلقة دراسية واحدة لقادة المجتمعات المحلية بشأن العنف ضد المرأة
- تنظيم حلقة دراسية واحدة للبرلمانيات والجماعات النسائية بشأن تشجيع القيادة النسائية
- تنظيم حلقة دراسية واحدة للمسؤولين من الوزارات الرئيسية ولممثلي الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني بشأن تعميم المنظور الجنساني في البرامج الإنمائية وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية
- ترجمة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى لغة سانغو (اللغة الوطنية)
- تنظيم مناسبات للاحتفال بيوم المرأة الدولي والاحتفال بالذكرى السنوية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- تعميم المنظور الجنساني في برامج وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الموجهة للشركاء الخارجيين
- تنظيم حلقة عمل لرسم خطة وطنية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

## العوامل الخارجية

٢٧ - من المتوقع أن يحقق المكتب أهدافه بشرط ألا يكون لانعدام الأمن عبر الحدود والقتال في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان المجاورة تأثير سلبي على الوضع.

## الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٨-٢٠٠٧	الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧		الافتقادات التقديرية الفرق	الاعتمادات (١)	فئة النفقات
	مجموع احتياجات الفرق عام ٢٠٠٧	مجموع الاحتياجات غير المتكررة (٤)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة (٥)	الفرق (٣) = (١) - (٢)			
(٦) = (٧) - (٤)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣) = (١) - (٢)	(٢)	(١)	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(٣٣,١)	٢٦٠,١	-	٢٢٧,٠	٨٩,٠	٥٣٤,٨	٦٢٣,٨	تكاليف الأفراد المدنيين
١٥٠,٠	٤٢٩٢,٠	-	٤٤٤٢,٠	١٩٤,٣	٧٥٧٥,٠	٧٧٦٩,٣	نفقات التشغيل
٢٢١,١	١٥١٩,٨	٤٢٠,٤	١٧٤٠,٩	(٢٨٣,٣)	٢٨٩٩,٤	٢٦١٦,١	مجموع الاحتياجات
٣٣٨,٠	٦٠٧١,٩	٤٢٠,٤	٦٤٠٩,٩	-	١١٠٠٩,٢	١١٠٠٩,٢	

٢٨ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مبلغاً صافيه ٦ ٤٠٩ ٩٠٠ دولار (إجماليه ٦ ٩٨٠ ٥٠٠ دولار)، وتشمل الاحتياجات الخاصة للمراقبين العسكريين (١٣٣ ٥٠٠ دولار)، والشرطة المدنية (٩٣ ٥٠٠ دولار) والمرتبات والنفقات العامة للموظفين (٤ ٤٤٢ ٠٠٠ دولار) لتغطية وظائف (٢٩ موظفاً دولياً، و ٥٦ موظفاً من فئة الموظفين المحليين، و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة، وللاستشاريين (٦ ٣٠٠ دولار) والسفر في مهام رسمية (٨٠ ٢٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٤٢٥ ٨٠٠ دولار)، والنقل البري (١٧٤ ٢٠٠ دولار)، والاتصالات (٥٨٤ ٨٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٣٥ ١٠٠ دولار)، والمصاريف الطبية (٤٦ ٧٠٠ دولار)، وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (١٨٧ ٨٠٠ دولار). ويبلغ مجموع الاحتياجات غير المتكررة تحت بند تكاليف التشغيل مبلغ ٤٢٠ ٤٠٠ دولار.

## الاحتياجات من الموظفين

الموظفون الوطنيون	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية وما فوقها													
	متطوعو الأمم المتحدة	مجموع الموظفين الوطنيون الدوليين	الخدمات													
			الميدانية/ خدمات الأمن الفرعي	فئة الخدمات العامة	مجموع الخدمات الوطنيون الدوليين	مساعد عام	مساعد مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	مساعد عام			
٨٧	٤	٥٥	-	٢٨	٩	٦	١٣	٤	٣	٤	١	-	-	١	-	المعتمد لعام ٢٠٠٧
٨٩	٤	٥٦	-	٢٩	٩	٧	١٣	٤	٣	٤	٢	-	-	١	-	المقترح لعام ٢٠٠٨
٢	-	١	-	١	-	١	-	-	-	(١)	١	-	-	-	-	التغير

٢٩ - إن مجموع ملاك الموظفين المدنيين المقترح لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ يتكون من ٨٩ وظيفة حسبما يرد في الجدول أعلاه.

٣٠ - ويشمل ذلك إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة رئيس قسم حقوق الإنسان من الرتبة ف - ٤ إلى الرتبة ف - ٥ في ضوء عزم مكتب الأمم المتحدة على زيادة تعزيز الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان بما في ذلك اضطلاع رئيس قسم حقوق الإنسان بمهام الاتصال بكبار المسؤولين في السلطات الوطنية ومهام التنسيق لفريق الأمم المتحدة القطري فضلا عن تغيير مهام وظيفة موظف معاون للشؤون السياسية (ف - ٢) إلى موظف معاون للشؤون المدنية (ف - ٢) مع مراعاة التقدم الذي أحرزه قسم الشؤون السياسية بالمكتب والتركيز على المصالحة الوطنية في المقاطعات.

٣١ - وعلاوة على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفتين، هما: (أ) مساعد لإدارة المرافق (خدمة ميدانية) يضطلع بالمسؤولية عن إدارة مباني المكتب المنشأة حديثا في ثلاث مقاطعات، و (ب) مساعد معني بالموارد البشرية (رتبة محلية) للمساعدة في إدارة شؤون الموظفين.

### ٣ - مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو

(٨٠٠ ٦٣٩ ٣ دولار)

#### معلومات أساسية والولاية والهدف

٣٢ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٢١٦ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن احتمال اضطلاع الأمم المتحدة بدور في عملية السلام والمصالحة في غينيا - بيساو. وفي الرسالة المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ التي وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/232)، اقترح الأمين العام إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، الذي بدأ عمله في تموز/يوليه ١٩٩٩. ونتيجة للمناخ السياسي المتغير وما أعقبه من طلبات قدمتها الحكومة، تم تمديد ولاية المكتب مرارا. وباكتمال عملية الانتقال السياسي واستعادة النظام الدستوري بالكامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أُبجز عنصر هام من عناصر ولاية المكتب. غير أنه ما زال للمكتب دور جوهري في بعض المجالات الأساسية لتعزيز السلام والاستقرار في غينيا - بيساو. ولتمكين المكتب من مواصلة تقديم المساعدة إلى هذا البلد للتصدي للتحديات التي يواجهها في المرحلة ما بعد الانتقالية، بينما يواصل عملية بناء السلام الصعبة، نُفّحت ولايته ومددت لمدة عام واحد حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣٣ - وواصل المكتب بموجب ولايته المنقحة، وفي إطار استراتيجية شاملة لبناء السلام، دعم الجهود الرامية إلى ترسيخ الحكم الدستوري، وتعزيز الحوار السياسي وتشجيع المصالحة الوطنية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وساعد أيضا على تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية في الحفاظ على النظام الدستوري، ومنع نشوب الصراعات وإدارتها، وتوطيد السلام والديمقراطية، كما شجع الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن وقدم الدعم لها، وساعد أيضا على حشد الدعم الدولي لهذه الجهود. وعمل المكتب عن كثب مع منسق الأمم المتحدة المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز أوجه التآزر والتكامل على نطاق المنظومة، وحشد المساعدة المالية الدولية لتمكين الحكومة من تلبية احتياجاتها المالية واللوجستية العاجلة، وتعزيز التعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وفريق الاتصال الدولي وغيرهم من الشركاء الدوليين، فضلا عن التعاون فيما بين البعثات.

٣٤ - وبغية تحقيق تلك الأهداف، عمل المكتب بشكل بناء مع شرائح متنوعة من المجتمع في غينيا - بيساو على تعزيز الحوار الهادف وتشجيع المصالحة وإعادة تعمير البلد. ولعب المكتب دورا مركزيا في ضمان التوصل إلى حل للأزمة السياسية التي نشبت بين الرئيس

والبرلمان والأحزاب الرئيسية الثلاثة، وأفضت إلى تغيير الحكومة في آذار/مارس ٢٠٠٧، وهو حل جاء عبر القنوات الدستورية المناسبة، مؤيدا بذلك روح سيادة القانون. وبقي المكتب في الوقت ذاته ملتزما بمنع حصول المزيد من التباطؤ في سير عملية إصلاح قطاع الأمن الذي تشتد الحاجة إليه، وذلك من خلال دعوة السلطات الوطنية ذات الصلة لتنفيذ تدابير تهدف إلى جعل الإصلاح جاهزا للعمل، وإقناع الجهات المانحة في الوقت ذاته بضرورة تقديم المساعدة التقنية والمادية بغية إنجاح المشروع. وبالمثل، واصل المكتب، في اتصالاته المنتظمة مع الحكومة، تشديده على ضرورة ضمان ممارسات الإدارة الرشيدة التي تزيد من ثقة الشركاء الدوليين في قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها لعام ٢٠٠٧، وهذا ما يظل عاملا أساسيا في استدامة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي - السياسي، وكذلك في التحضير للانتخابات التي ستجري عام ٢٠٠٨.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٧، واصل المكتب تعاونه مع فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو، مما أدى إلى مواءمة فعلية بين الجهود الرامية لإحلال السلام والتنمية الاقتصادية لذلك البلد. وجرى تنقيح استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لبناء السلام في غينيا - بيساو، بما يتلاءم مع أهداف الفريق المتعلقة بالبلد. وتنفذ معظم أنشطة المكتب في مجال بناء السلام بالتشاور مع وكالات الفريق القطري ذات الصلة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتم التخطيط والتحضير لإسهام المكتب في انتخابات عام ٢٠٠٨، بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي، وهو الوكالة الرائدة في تلك الأنشطة.

٣٦ - وضاعف المكتب جهوده لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو، من خلال العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ووقع مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاستعارة خبير منه لمدة ٨ أشهر من أجل إعداد استراتيجية قطرية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو. وسيتلقى هذا البرنامج دعما من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في دكار. وفي إطار الجهد الحالي الذي يبذله مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، في مراقبة الأسلحة الصغيرة، فإنه يتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح. واستعرضت بعثة مكتب شؤون نزع السلاح، في أيار/مايو ٢٠٠٧، المشروع الثنائي الحول للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومُدَّت فترته لثلاث سنوات إضافية (٢٠٠٧-٢٠١٠). وبالإضافة إلى ذلك، باشر مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، إجراء اتصالات مع وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام، من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه بغية التغلب على مختلف الأخطار والتحديات التي يواجهها في غينيا - بيساو.

٣٧ - وواصل المكتب، خلال عام ٢٠٠٧، الاضطلاع بدور حيوي في تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين لإيجاد بيئة سياسية تمهد الطريق نحو التحضير لانتخابات تتكامل بالنجاح في عام ٢٠٠٨، ويشمل الدور ما يلي: (أ) تشجيع الحوار السياسي؛ (ب) تيسير تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن؛ و (ج) إشراك المجتمع الدولي في تقديم المساعدة التقنية والمالية من أجل إعادة تأهيل البلد من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية.

٣٨ - ويستخدم المكتب مساعيه الحميدة وأنشطته الحكيمة في مجال الوساطة لتقديم الدعم لمبادرات أصحاب المصلحة الوطنيين الرامية إلى نزع فتيل التوترات. ولا يزال تعاون المكتب مستمرا مع الشركاء الخارجيين، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، وكذلك الجهود التي يبذلها في الدعوة من أجل غينيا - بيساو لدى السلك الدبلوماسي، وينصب على تحسين وضع نهج متكامل لمبادرات بناء السلام في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٣٩ - ويساهم المكتب في إضفاء الطابع المؤسسي على السلام من خلال جملة أمور منها تعزيز الحوار السياسي البناء باعتباره آلية لمنع نشوب/إدارة الصراعات. ولهذه الغاية تواصل البعثة، بتعاون وثيق مع المنظمة الهولندية للتنمية، الاضطلاع بأنشطتها التدريبية الرامية إلى تعزيز دور البرلمان باعتباره منتدى للحوار السياسي البناء وإدارة الصراعات بالوسائل السلمية. ويشتمل هذا البرنامج على تزويد البرلمانين بتدريب في مجال القيادة، وتحويل الصراع، ومهارات التفاوض، ويطبق بوصفه وحدة نموذجية لتحسين دور البرلمان في تعزيز التنمية المستدامة. ويشتمل هذا أيضا على برنامج تدريب المديرين في مجال إدارة الصراعات، ويستهدف العناصر الفاعلة الوطنية ذات الإمكانية في تسهيل تحقيق مزيد من تنمية القدرات في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب مجموعة من حلقات العمل مع قادة السلطة التشريعية بخصوص التشريعات الحالية والعفو وغير ذلك من المسائل المتصلة بالعدالة، مثل الإفلات من العقوبة وسيادة القانون.

٤٠ - وفضلا عن ذلك، شرع المكتب في برنامج تدريبي للصحافيين ركز على المهارات العملية، والمسائل المتعلقة بأخلاقيات المهنة وبناء السلام، وذلك لتمكين وسائط الإعلام المحلية من العمل بشكل أكثر فعالية وصيانة قيم الموضوعية في نقل الأخبار. كما واصل المكتب مع مختلف البرامج الإذاعية مناقشة مواضيع تخص الشأن الوطني، بغية توسيع قاعدة المشاركة

الشعبية في مناقشة وفهم المسائل الرئيسية على الصعيدين الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي.

٤١ - وقدم المكتب مساعدة إلى السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة للقيام بما يلي: (أ) إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ إجراءات ملموسة بغية تنفيذ إصلاح قطاع الأمن مع الإدراك بأن الاستقرار والتنمية المستدامة، بدون هذا الإصلاح، سيتعرضان للخطر؛ (ب) صياغة خطة عمل من أجل تنفيذ الوثيقة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن، التي تشتمل على إطار عمل للرصد والتقييم بغية مراقبة تنفيذها؛ (ج) تفعيل آلية تنسيق واضحة لتنفيذها بشكل فعال؛ (د) إقناع الشركاء الدوليين بدعم تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن. وينص إطار تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن على إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، ولجنة مبسطة للتوجيه والتنسيق التقني، مكلفة بصياغة خطة العمل التي ستقدم لاحقاً إلى الشركاء الدوليين من أجل دعم التمويل.

٤٢ - وفضلاً عن ذلك، تحقق تقدم كبير في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، منذ إنشاء اللجنة الوطنية المؤلفة من ممثلين عن أصحاب المصلحة الرئيسيين في الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، ورابطة المحاربين القدماء، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وتتلقى اللجنة الوطنية الدعم الأولي في عملها من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن الأمم المتحدة معاً.

٤٣ - واستخدم المكتب مساعيه الحميدة لتشجيع السلطات الوطنية على إرسال إشارات إيجابية تتعلق بالالتزام بالحوار السلمي والإدارة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وإصلاح القطاع العام، والمشاركة في هذه المجالات. واستمر المكتب في دعوة الشركاء الإنمائيين لبلد، إلى تقديم المزيد من المساعدة المالية إلى غينيا - بيساو، مشدداً على ضرورة دعم الاستقرار على الصعيدين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يعمل المكتب عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء، من أجل ضمان الدعم لإصلاح قطاع الأمن وورقة استراتيجية الحد من الفقر، فضلاً عن نجاح التحضير للانتخابات وعقدتها في عام ٢٠٠٨.

٤٤ - ويرد فيما يلي هدف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

**الهدف:** تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الحفاظ على النظام الدستوري، والمساعدة على إجراء انتخابات حرة تتسم بالتزاهة والشفافية عام ٢٠٠٨، وتوطيد أسس السلام والديمقراطية، وتيسير الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>'١' إقامة علاقات مستقرة وفاعلة بين رئاسة الجمهورية والبرلمان والحكومة والسلطة القضائية والقوات المسلحة</p> <p>مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الوطنيين</p> <p>عام ٢٠٠٦: ١٥</p> <p>التقدير لعام ٢٠٠٧: ٣٠</p> <p>الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٥</p>	<p>(أ) تحسن الظروف من أجل تنفيذ مبادرات الحوار الوطني، وتعزيز المصالحة الوطنية</p>
<p>'٢' زيادة عدد المشاركين في برنامج تدريب المدربين بشأن العلاقات بين المدنيين والعسكريين</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>عام ٢٠٠٦: ١٠</p> <p>التقدير لعام ٢٠٠٧: ٣٠</p> <p>الهدف لعام ٢٠٠٨: ٧٥</p>	
<p>'٣' زيادة عدد البرامج التي تقدمها وسائط الإعلام والنقاشات التي تنظمها بشأن المسائل الحساسة على الصعيد الوطني</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>عام ٢٠٠٦: ٤</p> <p>التقدير لعام ٢٠٠٧: ٢٠</p> <p>الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠</p>	

#### النواتج

- قيام ممثل الأمين العام ببذل المساعي الحميدة لدى كبار أصحاب المصلحة الوطنيين، وإسداء المشورة السياسية لهم بشأن أهم التطورات على الصعيد السياسي والأمني والاجتماعي - الاقتصادي، مع إجراء مشاورات منتظمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين

- عقد لقاءات منتظمة مع الأطراف الفاعلة من الدولة ومن غير الدولة، تشمل ممثلي المجتمع المدني بغية تحقيق توافق في الآراء بخصوص المواضيع الوطنية الكبرى
- تنظيم حلقتين دراسيتين على الصعيد الإقليمي للأطراف الفاعلة في القطاع العسكري والمجتمع المدني وغيرهما من الأطراف، عن العلاقات بين المدنيين والعسكريين
- إنتاج تقارير إعلامية وبرامج إذاعية عن المسائل المهمة على الصعيد الوطني
- إنتاج تقارير ربع سنوية وإحاطات مقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن
- تقديم تقارير دورية إلى المقرر مشفوعة بتحليلات وذكر لآخر المستجدات بشأن الاتجاهات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والتهديدات التي تواجه الاستقرار الاجتماعي - السياسي، وتقديم توصيات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' تنفيذ السلطات الوطنية لإطار قانوني للانتخابات مقاييس الأداء عام ٢٠٠٦: لا تنطبق	(ب) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على المشاركة البناءة في العملية السياسية برمتها، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة تتسم بالنزاهة والشفافية، وكذلك إجراء انتخابات تشريعية سلمية عام ٢٠٠٨
التقدير لعام ٢٠٠٧: لم ينفذ أي إطار قانوني المهدف لعام ٢٠٠٨: سن ٣ قوانين (قانون اللجان الانتخابية، وقانون تسجيل الناخبين، وقانون الانتخابات)	
'٢' تحقيق نسبة عالية لمشاركة الناخبين وسعة إطلاع جمهور الناخبين مقاييس الأداء: النسبة المئوية للمشاركة وعدد البطاقات الباطلة عام ٢٠٠٦: لا تنطبق	
التقديرات لعام ٢٠٠٧: لا توجد انتخابات المهدف لعام ٢٠٠٨: ٦٠ في المائة من الناخبين المسجلين وأقل من ١٠ في المائة من البطاقات	
'٣' زيادة النسبة المئوية لعدد الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام الملتزمة بمدونة قواعد السلوك للانتخابات مقاييس الأداء: النسبة المئوية للدعم لمدونة قواعد السلوك عام ٢٠٠٦: لا تنطبق	

التقدير لعام ٢٠٠٧: صفر في المائة

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٩٠ في المائة

'٤' زيادة مشاركة النساء في العملية الانتخابية، لا سيما بوصفهن مرشحات عن مختلف الأحزاب السياسية  
مقاييس الأداء

عام ٢٠٠٦: لا تنطبق

التقديرات لعام ٢٠٠٧: لا تنطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: انتخاب ٢٠ امرأة لعضوية البرلمان

'٥' اعتراف الأطراف الدولية بمصداقية العملية الانتخابية ونتائجها

مقاييس الأداء

عام ٢٠٠٦: لا ينطبق

التقدير لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: تقارير مراقبي الانتخابات الدوليين تفيد بأن الانتخابات مقبولة

#### النواتج

- تقديم الدعم التقني واللوجستي لأفرقة مراقبي الانتخابات الدوليين خلال فترة الانتخابات
- تقديم المساعدة التقنية للبرلمانيين بشأن سن تشريعات للانتخابات
- عقد أربعة اجتماعات متعددة الأطراف مع الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات وأصحاب الرأي ومنظمات المجتمع المدني، بغية تقييم العراقيل السياسية وإزاحتها عن طريق العملية الانتخابية
- تقديم دراسة شاملة/تقرير شامل عن مستوى المشاركة في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٨
- إنشاء صندوق انتخابات خاص لوسائل الإعلام لتغطية وقائع الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٨
- عقد لقاءات منتظمة مع مسؤولين في وزارة الداخلية وجهاز الشرطة تهدف إلى بناء الثقة
- إعداد برنامجين إذاعيين يسلطان الضوء على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بغية زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة
- إعداد ستة برامج تدريبية للصحافيين عن العملية الانتخابية وتسوية المنازعات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>١' تعزيز الموارد وحشدتها بوصفها دليلاً على اهتمام الأطراف المانحة بإقرار خطة عمل إصلاح قطاع الأمن مقاييس الأداء: المبلغ المتعهد به</p>	<p>(ج) تعزيز التزام الشركاء الدوليين والسلطات الوطنية بتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة</p>
<p>عام ٢٠٠٦: دفع مليوناً من الدولارات</p>	
<p>التقدير لعام ٢٠٠٧: ١٠ ملايين دولار</p>	
<p>الهدف لعام ٢٠٠٨: ١١ مليون دولار</p>	
<p>٢' الفعالية في أعمال اللجنة المشتركة بين الوزارات لإصلاح قطاع الأمن ولجنتها التوجيهية مقاييس الأداء: عدد العناصر البرنامجية المنفذة</p>	
<p>عام ٢٠٠٦: لا تنطبق</p>	
<p>التقديرات لعام ٢٠٠٧: ١</p>	
<p>الهدف لعام ٢٠٠٨: ٨</p>	
<p>٣' إقرار البرلمان (الجمعية الوطنية الشعبية) لتشريع إطارى بشأن إصلاح قطاع الأمن مقاييس الأداء</p>	
<p>عام ٢٠٠٦: لا تنطبق</p>	
<p>التقدير لعام ٢٠٠٧: لم تحصل مناقشات عن إصلاح قطاع الأمن أو عن تأييده في البرلمان</p>	
<p>الهدف لعام ٢٠٠٨: عقد دورة واحدة للجمعية الوطنية الشعبية وموافقة البرلمان على إصلاح قطاع الأمن</p>	
<p>(٤) القيام على الصعيد الإقليمي باعتماد خطة عمل فعالة تتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة مقاييس الأداء</p>	
<p>عام ٢٠٠٦: لا تنطبق</p>	
<p>التقديرات لعام ٢٠٠٧: لا توجد أي خطة عمل على الصعيد الإقليمي</p>	
<p>الهدف لعام ٢٠٠٨: خطة عمل واحدة على الصعيد الإقليمي</p>	

## النواتج

- عقد اجتماعات تنسيق مع الجهات المانحة وممثلي مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بشأن استراتيجية إصلاح قطاع الأمن وحالة خطة العمل
- عقد اجتماعات منتظمة مع السلطات الوطنية من أجل تخطيط وتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن بشكل فعال
- تنظيم ٦ حلقات دراسية للجنة التنسيق التقني لإصلاح قطاع الأمن
- تنظيم ست حلقات عمل للجنة الدفاع والأمن البرلمانية، بشأن خطة استراتيجية إصلاح قطاع الأمن وخطة العمل
- تنظيم حلقتين دراسيتين للبرلمانيين عن استراتيجية إصلاح قطاع الأمن وخطة العمل
- تنظيم ست زيارات ميدانية للبرلمانيين إلى وحدات القوات المسلحة والشرطة خارج غينيا - بيساو
- تنظيم حلقة دراسية واحدة مع منظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمان وغيرهم من الأطراف الفاعلة بغية تشجيع التفاهم المشترك بخصوص التشريع الإطاري لإصلاح قطاع الأمن
- إعداد برنامجين إذاعيين عن استراتيجية إصلاح قطاع الأمن وخطة العمل
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وضع استراتيجية وطنية للقضاء على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة
- عقد مؤتمر إقليمي معني بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من أجل إعداد خطة عمل

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
'١' زيادة عدد موظفي السلك القضائي وجهاز الشرطة الضليعين بقواعد الإجراءات القانونية فيما يتعلق بالمحتجزين في مراكز الاحتجاز	(د) تحسين بيئة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، واستقلال السلطة القضائية بوصفها الضامن لسيادة القانون
مقاييس الأداء: عدد موظفي السلك القضائي ورؤساء مراكز الاحتجاز في مخافر الشرطة الإقليمية الذين تلقوا تدريباً	
عام ٢٠٠٦: تدريب ٣٠	
التقدير لعام ٢٠٠٧: ٣٠	
الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦٠	
'٢' تصديق المؤسسات الوطنية على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان	
مقاييس الأداء: عدد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تم التصديق عليها	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عام ٢٠٠٦: صفر	
التقدير لعام ٢٠٠٧: ١	
الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢	

## النواتج

- إعداد برنامج تدريبي واحد لموظفي السلك القضائي عن حقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك
- إعداد برنامج تدريبي واحد للقضاة ورؤساء مخافر الشرطة ومراكز الاحتجاز الإقليمية، عن الضمانات القضائية للمحتجزين
- الدعوة، من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثاً، إلى التصديق على صكوك حقوق الإنسان
- تقديم برنامج تدريبي للقضاة في مجال سيادة القانون
- تنظيم حلقة دراسية واحدة عن كيفية تعزيز هيئات إنفاذ القانون ودور جهاز الشرطة في المجتمع المحلي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
'١' زيادة عدد ممثلي المجتمع المدني المدربين على العمل من أجل تعزيز حقوق المرأة مقاييس الأداء عام ٢٠٠٦: صفر التقدير لعام ٢٠٠٧: ١٣٢ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٠٠	(هـ) زيادة نسبة التوعية والوعي بالحقوق الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية للمرأة
'٢' زيادة عدد البرامج في المجتمعات المحلية للتوعية بالعنف ضد المرأة مقاييس الأداء: عدد البرامج عام ٢٠٠٦: صفر التقدير لعام ٢٠٠٧: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٠	

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

'٣' زيادة عدد ممثلي الحكومة الذي تدرّبوا على تعميم  
المنظور الجنساني  
مقاييس الأداء  
عام ٢٠٠٦: صفر  
التقدير لعام ٢٠٠٧: ٥٠  
الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٠٠

## النواتج

- تنظيم حلقة دراسية وطنية واحدة للزعماء السياسيين وأعضاء المجتمع المدني لمناقشة العراقيل التي تحول دون مشاركة المرأة بشكل كامل في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية
- تنظيم حلقة دراسية واحدة للمدربين من المجتمع المدني العاملين على تعزيز حقوق المرأة
- القيام بزيارات ميدانية إلى المناطق الريفية لتوعية النساء هناك بحقوقهن
- تنظيم حلقة دراسية واحدة للزعماء المجتمع المحلي عن العنف ضد المرأة
- تنظيم حلقة دراسية واحدة للبرلمانيات عن تعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- تنظيم حلقة دراسية واحدة لموظفين من الوزارات الحكومية المهمة عن تعميم المنظور الجنساني في برامجها المحلية والوطنية
- تنظيم مناسبات للاحتفال باليوم الدولي للمرأة وبالذكرى السنوية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- تنظيم حلقة دراسية وطنية واحدة عن دور المرأة في توطيد السلام، وعقد ثلاثة مؤتمرات إقليمية للقيادات النسائية عن السلام والمصالحة

## العوامل الخارجية

٤٥ - يتوقع تحقيق الأهداف، شريطة أن يتحقق ما يلي:

(أ) تُتخذ تدابير للقيام بإصلاحات في مجال الحوكمة، بما في ذلك الإصلاحات المفصلة في القطاع الأمني، مع إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين إشراكاً كاملاً؛

(ب) تجرى الانتخابات بشكل سلمي، وتعتبر بشكل عام انتخابات حرة ونزيهة وتتسم بالشفافية، في حين يتسم مناخ فترة ما بعد الانتخابات بالعلاقات المستقرة بين جميع أجهزة الدولة؛

(ج) يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه التقني والمالي للإصلاحات السياسية والإدارية والإصلاحات الاقتصادية في غينيا - بيساو، بالإضافة إلى ما يبذله من جهود لتحقيق حد أدنى من التنمية الاقتصادية - الاجتماعية عن طريق ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

### الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨		الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧		
الفرق	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	مجموع الاحتياجات المتكررة	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الفرق	النفقات التقديرية	الاعتمادات
(٤) - (٦) - (٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(١) - (٢) - (٣)	(٢)	(١)
						تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
٤٥,٦	٨٤,٢	-	١٢٩,٨	(٣٢,٣)	٢٦١,٤	٢٢٩,١
(٩٢,١)	٢ ٥٢٠,٣	-	٢ ٤٢٨,٢	٦١٧,٦	٣ ٦٩٢,٥	٤ ٣١٠,١
٢١٨,٦	٨٦٣,٢	٢٠١,٠	١ ٠٨١,٨	١٧٩,٩	١ ٥٠٢,٤	١ ٦٨٢,٣
١٧٢,١	٣ ٤٦٧,٧	٢٠١,٠	٣ ٦٣٩,٨	٧٦٥,٢	٥ ٤٥٦,٣	٦ ٢٢١,٥
						تكاليف الأفراد المدنيين التكاليف التشغيلية
						مجموع الاحتياجات

٤٦ - بافتراض تمديد ولاية البعثة لعام آخر، ستصل الاحتياجات المقدّرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ٦٣٩ ٣ دولار (إجماليه ٩٠٠ ٠٦٨ ٤ دولار) يشمل احتياجات مستشارين عسكريين وضابط شرطة مدني (٨٠٠ ١٢٩ دولار)، مرتبات وتكاليف عامة للموظفين (٢٠٠ ٤٢٨ ٢ دولار) للملاك التكميلي للموظفين بواقع ٢٩ وظيفة (١٥ وظيفة لموظفين دوليين و ١٤ وظيفة لموظفين وطنيين)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ١٤٠ دولار)، واحتياجات تشغيلية أخرى من قبيل المرافق والبنية التحتية (٣٠٠ ١٩٨ دولار)، والنقل البري (٧٠٠ ١٠٠ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ٢٤٣ دولار)، والخبراء والخبراء الاستشاريين (٣٥ ٠٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ١٢٣ دولار)، واللوازم الطبية (٢٠٠ ٣٦ دولار)، واللوازم الأخرى والخدمات والمعدات (٢٠٠ ٢٠٤ دولار).

## الاحتياجات من الموظفين

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية وما فوقها												
	الخدمة الميدانية/ فئـة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	مجموع الموظفين الفنيون الوطنيين	المتطوعون											
الموافق عليها في عام ٢٠٠٧	١	١٤	٢	١٣	١	٣٠									
المقترحة لعام ٢٠٠٨	٢	١٥	١	١٣	-	٢٩									
التغيير	١	-	١	-	(١)	(١)									

٤٧ - يُقترح إنشاء وظيفة مساعد مالي (في الخدمة الميدانية) لتعزيز القدرة المالية في البعثة وتحسين عملية إعداد الميزانية والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعتمد عليه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لصرف الأموال. ومن شأن تعيين مساعد مالي مشهود له بالخبرة في الأمور المالية وشؤون الميزانية أن يوفر دعماً فعالاً للموظف الإداري القائم بالإشراف على جميع الأنشطة الإدارية التي تضطلع بها البعثة (كشؤون الموظفين والمشتريات والمالية والميزانية). وقد ثبت عدم ملاءمة تكليف أحد متطوعي الأمم المتحدة بأداء هذه الوظائف، وهو الإجراء المتبع حالياً. وعليه، فإنه لن تظل هناك حاجة إلى إحدى الوظائف القائمة لمتطوعي الأمم المتحدة.

٤٨ - ويُقترح كذلك إلغاء إحدى وظائف موظفي الاتصال (موظف وطني). وسيتم الوفاء بالمهام المرتبطة بهذه الوظيفة عن طريق إعادة توزيع المهام في إطار الموارد القائمة من الموظفين، وذلك وفقاً لما تقتضيه الضرورة.

## ٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(٦٠٠ ٨٤١ ٧ دولار)

### معلومات أساسية والولاية والهدف

٤٩ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عملاً بالرسائل المتبادلة بين الأمين العام (S/1995/231 و S/1995/322 و S/1995/451) ورئيس مجلس الأمن (S/1995/452)، لمساعدة الأمين العام في جهوده الرامية إلى تعزيز قضية السلام والمصالحة في الصومال من خلال إجراء اتصالات مع القادة الصوماليين والمنظمات المدنية والدول والمنظمات المعنية.

٥٠ - ومُدّدت ولاية المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بناء على طلب ورد في الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/729) ورد رئيس مجلس الأمن عليها المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/730).

٥١ - وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/89) بالتطورات المتعلقة بعملية المصالحة الوطنية في الصومال واستكمل المعلومات المتعلقة بالحالة الأمنية وكذلك الأنشطة الإنسانية والإنمائية لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الصومال. كما أبلغ المجلس بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية وبلدان المنطقة وأوساط المانحين الدولية طلبت إلى الأمم المتحدة أن تأخذ زمام القيادة في عملية تنسيق جهود الدعم الموجه لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال وتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. واقترح الأمين العام أيضاً أن تنهض الأمم المتحدة بدور موسع، لتشمل واجباتها، بين جملة أمور، ما يلي:

(أ) تقديم المساعدة في توطيد المصالحة بين الأطراف الصومالية عن طريق الحوار؛

(ب) تقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى معالجة مسألة "صوماليلاند"؛

(ج) تنسيق دعم عملية السلام مع البلدان المجاورة للصومال وسائر الشركاء

الإقليميين والدوليين؛

(د) تولى رئاسة لجنة التنسيق والرصد والاضطلاع بدور سياسي قيادي في

أنشطة بناء السلام في الصومال.

٥٢ - وفي بيان رئاسي مؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/11)، رحب مجلس الأمن، ضمن جملة أمور، بجهود المكتب وأشار إلى ضرورة توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة على النحو الذي اقترحه الأمين العام. وفي وقت لاحق، وفي إطار الإجراء الذي اتخذته المجلس في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، قدم الأمين العام مقترحاته المتعلقة بالميزانية لعام ٢٠٠٥ التي تتضمن اقتراحاً قُدِّمَ إلى الجمعية العامة بشأن توسيع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (A/59/534/Add.4).

٥٣ - وأعرب الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/392) عن قلقه بسبب الأزمة القائمة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن جملة مسائل من بينها خطة نقل الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال واقتراح ضم قوات من دول خط المواجهة (إثيوبيا وجيبوتي وكينيا) إلى بعثة مقبلة لدعم السلام في الصومال يوفدها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأدى هذا إلى تأخر الحكومة الاتحادية الانتقالية في تنفيذ ما كانت تعترمه من بدء نقل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال في منتصف شباط/فبراير إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٥٤ - وفي البيان الرئاسي الذي أعقب مناقشة مجلس الأمن بشأن الصومال في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/32) حث المجلس القادة الصوماليين على مواصلة العمل من أجل المصالحة، من خلال إجراء حوار جامع وفقاً للميثاق الاتحادي الانتقالي. وفي ذلك السياق، أعاد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للجهود الريادية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام للصومال من أجل تشجيع إجراء حوار جامع بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وجرى التأكيد على هذا الموقف مجدداً في البيان الرئاسي المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/11) الصادر عقب تقديم تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/122).

٥٥ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، سيواصل المكتب تشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية وجميع الأطراف على إقامة حوار جامع، بالإضافة إلى تيسير الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بالتنسيق الكامل مع الشركاء المانحين الدوليين. وسيعمل المكتب أيضاً جنباً إلى جنب مع مختلف أصحاب المصلحة، سواء داخل المنطقة أو خارجها، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للنهوض بالسلام والأمن الإقليميين، وهو شرط أساسي لتحقيق سلام واستقرار حقيقيين ومستدامين في الصومال وفي منطقة القرن الأفريقي الأوسع.

٥٦ - وطلب مجلس الأمن في القرارين ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تقوية مؤتمر المصالحة الوطنية وأن يكثف من هذه الجهود، وأن يعمل على نطاق أوسع على النهوض بعملية سياسية جامعة ومستمرة، بما في ذلك عن طريق مساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على القيام بكتلتا العمليتين، ومن خلال العمل مع الشركاء الخارجيين. وطلب مجلس الأمن في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أيضاً أن يقدم إليه المزيد من التدابير لتعزيز قدرة المكتب على الوفاء بدوره المعزز، وللتشاور مع لجنة الاتحاد الأفريقي حول الدعم الإضافي الذي يمكن تقديمه إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولمواصلة تطوير التخطيط القائم للطوارئ في حالة نشر عملية لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥٧ - وواصل المكتب دعم تنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي. وقد قدم المكتب توجيهها سياسياً إلى مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة استناداً إلى خريطة الطريق وجدول الخطوات المتابعة الذي أعده الممثل الخاص. كذلك دعم المبادرات الصومالية الصميمة بشأن المصالحة الوطنية بالتنسيق مع أفراد آخرين من المجتمع الدولي. وحضر المكتب اجتماعات دولية مختلفة عن الصومال، منها اجتماعات فريق الاتصال الدولي التي عُقدت في نيروبي ودار السلام والقاهرة ولندن، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأسدى إليها المشورة والتوجيه السياسيين فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧) المتعلق بسياسات إشراك جميع الأطراف. وقدم أيضاً المشورة والتوجيه في مجال الهيكل الأمني الإقليمي لمنطقة القرن الأفريقي.

٥٨ - وأمسك المكتب، بوصفه رئيس اللجنة الاستشارية الدولية، بزمام القيادة في تنسيق الدعم والمساعدة الدوليين المقدمين إلى اللجنة الوطنية للحكومة والمصالحة باعتبارها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن تنظيم وإدارة مؤتمر المصالحة الوطنية. وقد أنشئت اللجنة الاستشارية الدولية بطلب من الحكومة الاتحادية الانتقالية لتكون بمثابة آلية تسدي المشورة إلى اللجنة الوطنية للحكومة والمصالحة في أثناء إعداد وتنظيم مؤتمر المصالحة الوطنية. وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً، واصل المكتب التعاون الوثيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة في رسم إستراتيجيات ووضع برامج في إطار التقييم المشترك للاحتياجات وبرنامج إعادة تعمير الصومال وتنميته.

٥٩ - وبسبب الحالة الأمنية، لم يتمكن المكتب من الانتقال إلى الصومال في عام ٢٠٠٧. إلا أنه أنشأ أربعة من المكاتب الإقليمية الخمسة المتوخى إنشاؤها داخل الصومال وقام

بتشغيلها بالكامل، بما في ذلك في بايدوا ومقديشو وكيسمايو وهرجيسه، ودأب على اتخاذ خطوات متزايدة ومتدرجة لانتقال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى الصومال. ومما يعرقل خطة الانتقال الأولية الحالة الأمنية غير المواتية السائدة حالياً، فضلاً عن عدم إحراز تقدم في رعاية عملية مصالحة جامعة في إطار مؤتمر المصالحة الوطنية، وهي أمر رئيسي لتحقيق سلام واستقرار دائمين ومستدامين في البلد.

٦٠ - وفي سبيل تنفيذ المكتب لولايته، فإنه يتصل بشكل يومي بإدارة الشؤون السياسية لتلقي التوجيه السياسي فيما يتعلق بالتطورات السياسية والخيارات المتعلقة بالإجراءات الواجب اتخاذها، ويوصف المكتب المنظمة السياسية الرائدة لشؤون الصومال، فإنه طالما عمل في تعاون وثيق مع الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في نيروبي، ومنها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بالإضافة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، لإمدادها بالتوجيه السياسي اللازم ولتعزيز الاستفادة من الميزات النسبية وتجنب ازدواج الجهود الرامية إلى توفير طائفة واسعة من خدمات الدعم.

٦١ - أما على المستوى الإقليمي الأرحب، فقد بدأ المكتب العمل في تعاون أوثق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لتناول القضايا الشاملة والأبعاد الإقليمية للصراعات المختلفة الدائرة في منطقة القرن الأفريقي.

٦٢ - وخلال عام ٢٠٠٧، بُحثت إقامة إطار لتحقيق امتثال جميع الأطراف للميثاق الاتحادي الانتقالي عن طريق النهوض بنهج جامع خلال مؤتمر المصالحة الوطنية، وعقد محادثات مع جماعات المعارضة المختلفة بهدف تشجيعها على الانضمام لعملية السلام خلال المؤتمر وبعده، عن طريق إسداء المشورة السديدة والتوجيه السليم للجنة الوطنية للحكومة والمصالحة بشأن كيفية إدارة المؤتمر، وذلك بمشاركة أفراد من المجتمع الدولي. ونُفذ بعض أحكام الميثاق الاتحادي الانتقالي، بما في ذلك المؤسسات الاتحادية الانتقالية وبعض اللجان المتخصصة من قبيل اللجنة الدستورية ولجنة المصالحة الوطنية. وعلاوة على هذا، تحقق الهدف من كفالة الاتساق داخل المجتمع الدولي عن طريق المشاركة النشطة للمكتب في اجتماعات فريق الاتصال الدولي وعقد مشاورات مع بلدان المنطقة التي لها تأثير على الأطراف الصومالية المتحاربة، ومنها إثيوبيا وإريتريا ومصر.

٦٣ - وبالإضافة إلى هذا، تناول المكتب مسألة تعزيز قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على العمل بفعالية عن طريق تنفيذ أنشطة محددة، بشكل مباشر وعن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك دعم بناء القدرات بهدف تقوية لجنة المصالحة الوطنية في المجالين القضائي والمؤسسي. والمكتب حالياً بصدد تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل عن معايير

عمل الشرطة، وعملية وضع الدستور، ومشاركة النساء في عملية صنع القرارات، بالإضافة إلى تنظيم جولات دراسية عن آليات السلام والمصالحة وإصلاح القطاع الأمني.

٦٤ - وفي عام ٢٠٠٨، سيواصل المكتب جهوده لتعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال وتعزيز الأمن الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي.

٦٥ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

#### الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' زيادة عدد الأطراف الصومالية المختلفة المشاركة في وقف الأعمال القتالية أو ترتيب سلام شامل ووقف دائم لإطلاق النار، تماشيا مع الخطة الوطنية للأمن والاستقرار. مقاييس الأداء سنة ٢٠٠٦: ٣ التقدير لسنة ٢٠٠٧: ٨ الهدف لسنة ٢٠٠٨: ١٢	(أ) إيجاد إطار لتحقيق التزام جميع الأطراف والشركاء بتنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي
'٢' زيادة عدد المشاركين والمجموعات، بما فيها أعضاء المجتمع المدني وجاليات الشتات الذين اختارهم عشائريهم، ممن يشاركون في لجنة مصالحة وطنية تشمل الجميع. مقاييس الأداء سنة ٢٠٠٦: صفر التقديرات لسنة ٢٠٠٧: ٢ ٦٠٥ (مشاركين من العشائر والشتات) الهدف لسنة ٢٠٠٨: ٥٠٠ (مشارك إضافي من الحكومة الاتحادية الانتقالية ومن جبهة تحرير الصومال وممثلون للمجتمع المدني)	
'٣' زيادة عدد المجموعات المشاركة في مؤسسات اتحادية انتقالية شاملة للجميع وذات قاعدة واسعة مقاييس الأداء سنة ٢٠٠٦: صفر	

التقدير لسنة ٢٠٠٧: مجموعتان تتشكلان من الحكومة الاتحادية الانتقالية و"التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال"، المشكل حديثا الذي يضم البرلمانين المستقلين وأعضاء اتحاد المحاكم الإسلامية

الهدف لسنة ٢٠٠٨: مجموعتان تتشكلان من الحكومة الاتحادية الانتقالية و"التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال"، المشكل حديثا الذي يضم البرلمانين المستقلين وأعضاء اتحاد المحاكم الإسلامية

'٤' زيادة المانحين لمساهماتهم المالية لمؤتمر المصالحة الوطنية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية وكذا لفترة ما بعد مؤتمر المصالحة الوطنية

مقاييس الأداء

سنة ٢٠٠٦: ١٥٠ مليون دولار

التقدير لسنة ٢٠٠٧: ١٤٥ مليون دولار

الهدف لسنة ٢٠٠٨: ٢٥٠ مليون دولار

#### النواتج

- تنظيم اجتماعات أسبوعية للجنة الاستشارية الدولية لإسداء المشورة وتقديم الدعم التقني للجنة الحكم والمصالحة الوطنية بشأن قضايا الدستور والشرطة والجيش وكذلك مناقشات وقف إطلاق النار
- إجراء اتصالات ومشاورات أسبوعية مع أطراف الصراع دعما للعملية السياسية
- تيسير عقد ٦ اجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والمانحين دعما لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
- عقد ٦ اجتماعات نصف شهرية للمجتمع الدولي، من بينها اجتماعات فريق الاتصال الدولي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الحالة في الصومال
- إجراء ٦ مشاورات نصف شهرية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي) بشأن الحالة في الصومال
- عقد ١٨ جلسة مشاورات مع قادة بلدان المنطقة دون الإقليمية والإقليمية بشأن الهيكل الأمني الإقليمي
- إسداء المشورة بانتظام بشأن عملية السلام الصومالية لجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الشركاء الدوليين، بمن فيهم فريق الاتصال الدولي والمفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' زيادة عدد الموظفين القضائيين المدربين مقاييس الأداء سنة ٢٠٠٦: صفر التقديرات لسنة ٢٠٠٧: ٥٠ الهدف لسنة ٢٠٠٨: ١٥٠	(ب) تعزيز قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل التنفيذ الفعال للميثاق الاتحادي الانتقالي
'٢' زيادة عدد المسؤولين الإداريين المحليين المدربين مقاييس الأداء الأداء الفعلي سنة ٢٠٠٦: صفر التقديرات لسنة ٢٠٠٧: ٢٠ الهدف لسنة ٢٠٠٨: ٥٠	
'٣' زيادة عدد ميليشيات أمراء الحرب والميليشيات العشائرية واتحاد المحاكم الإسلامية المندمجة في قوات الأمن الصومالية الموحدة مقاييس الأداء الأداء الفعلي سنة ٢٠٠٦: عدم وجود قوات أمن موحدة التقديرات لسنة ٢٠٠٧: ٥٠٠ : ٤ من أفراد قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية الهدف لسنة ٢٠٠٨: ٧٠٠٠ من قوات الأمن الصومالية الموحدة	
'٤' زيادة عدد الخبراء الذين جرى توفيرهم للجان التقنية للبرلمان الاتحادي الانتقالي بشأن الدستور، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والعملية الانتخابية مقاييس الأداء الأداء الفعلي سنة ٢٠٠٦: صفر التقدير لسنة ٢٠٠٧: ١٥ الهدف لسنة ٢٠٠٨: ٢٥	

## النواتج

- تولى الرئاسة المشتركة لـ ١٢ اجتماعا للجنة رصد وتنسيق جرى تنشيطها لتشكيل من الحكومة الاتحادية الانتقالية المعاد تشكيلها وممثلي المجتمع الدولي أو الآلية الجديدة المتفق عليها لرصد تنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي
- تنظيم ١٢ حلقة عمل مع لجان البرلمان الاتحادي الانتقالي بشأن الدستور والأمن والحكم وكذا مع ممثلي المجتمع المدني والأطراف الأخرى في عملية السلام بشأن العملية الدستورية، وقضايا حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية لفائدة حوالي ٣٥٠ مشاركا
- بذل المساعي الحميدة، وتقديم خدمات بناء الثقة والمشورة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والأطراف الأخرى، بما في ذلك بونتلانند وصوماليلاند

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- (ج) إحراز تقدم نحو هيكل معزز للأمن الإقليمي بتشاور مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول شرق أفريقيا
- (ج) '١' زيادة عدد الاجتماعات المفقودة مع أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الهيئات الإقليمية بشأن الهيكل الأمني الموجود
- مقاييس الأداء
- الأداء الفعلي لسنة ٢٠٠٦: صفر
- التقديرات لسنة ٢٠٠٧: ٦
- الهدف لسنة ٢٠٠٨: ٢٠
- '٢' تقديم مشروع هيكل أمني إقليمي
- مقاييس الأداء
- الأداء الفعلي لسنة ٢٠٠٦: صفر
- التقديرات لسنة ٢٠٠٧: إنشاء لجنة الصياغة
- الهدف لسنة ٢٠٠٨: صياغة هيكل أمني إقليمي
- '٣' زيادة عدد البلدان التي تعتمد خطة عمل استراتيجية معززة للسلام والأمن الإقليمي
- مقاييس الأداء
- الأداء الفعلي لسنة ٢٠٠٦: صفر
- التقديرات لسنة ٢٠٠٧: صفر
- الهدف لسنة ٢٠٠٨: ٦

## النواتج

- إجراء ٢٠ مشاوره بشأن الأمن الإقليمي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول شرق أفريقيا)

- إجراء ٢٠ مشاورة مع بلدان المنطقة (إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجيبوتي، والسودان، وكينيا)
- دعم قيام فريق الخبراء التابع لبلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بصياغة هيكل أمني إقليمي معزز
- عقد اجتماعات شهرية مع الإدارة المكلفة بالسلام والأمن التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن قضايا الأمن في القرن الأفريقي

### العوامل الخارجية

٦٦ - يتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أهدافه شريطة ما يلي:

(أ) ألا تزعزع المعارضة الداخلية/الخارجية المؤسسات الاتحادية الانتقالية؛ (ب) أن تكون الحكومات والمنظمات الإقليمية داعمة لعملية السلام؛ (ج) أن تكون ثمة مشاركة متجددة ومتضافرة للمجتمع الدولي دعماً لعملية السلام في الصومال؛ (د) أن تلتزم بلدان المنطقة بالتعايش السلمي وحسن الجوار.

### الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨		احتياجات عام ٢٠٠٨		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			
مجموع احتياجات الفرق	عام ٢٠٠٧ الفرق	احتياجات غير متكررة	مجموع الاحتياجات (٤)	الفرق (٣)=(١)-(٢)	النفقات المقدرة (٢)	الاعتمادات (١)	فئة الإنفاق
(٧)-(٤)	(٦)	(٥)	(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
(١٧٩,٣)	٤ ١٧٧,٥	-	٣ ٩٩٨,٢	١ ٢٩٩,٥	٥ ٣٥٠,١	٦ ٦٤٩,٦	تكاليف الأفراد المدنيين
١ ٢٦١,٠	٢ ٥٨٢,٤	٩٤٦,١	٣ ٨٤٣,٤	٥٩٣,٤	٣ ٣٨٣,٨	٣ ٩٧٧,٢	التكاليف التشغيلية
١ ٠٨١,٧	٦ ٧٥٩,٩	٩٤٦,١	٧ ٨٤١,٦	١ ٨٩٢,٩	٨ ٧٣٣,٩	١٠ ٦٢٨,٨	مجموع الاحتياجات

٦٧ - يبلغ صافي الاحتياجات المقدرة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مبلغ ٦٠٠ ٧ ٨٤١ دولار (إجماليه ٣٠٠ ٤٠٢ ٨ دولار)، وسيغطي هذا المبلغ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل استمرار ٣٧ وظيفة قائمة، وترقية منصب الممثل الخاص من أمين عام مساعد إلى وكيل أمين عام استناداً إلى الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2007/522) و (S/2007/523) وإنشاء وظيفة واحدة جديدة من فئة الخدمة الميدانية (٢٠٠ ٣ ٩٩٨ دولار) ومستشارين (٩٥ ٠٠٠ دولار) وسفر الموظفين (٨٠٠ ٥١٢ دولار) وتكاليف سفر المشاركين في المؤتمرات، والحلقات الدراسية وحلقات عمل بناء القدرات في نيروبي

والصومال (مؤتمر بشأن بناء الثقة في صومال ما بعد الصراع، واجتماعات بشأن عملية المصالحة، والهيكل الأمني الإقليمي، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحلقات عمل بشأن الانتخابات، وإدارة الحكومة المحلية، ومعايير عمل الشرطة، والتوعية بحقوق الإنسان والمنظور الجنساني) (٤٠٠ ٤٢٦ دولار)، والمرافق والهيكل الأساسية (٠٠٠ ٨٦٢ دولار)، واقتناء المركبات وصيانتها (٨٠٠ ٤٠١ دولار)، وتكاليف النقل الجوي (٤٠٠ ١٩٦ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٨٥٥ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٢٩١)، والخدمات الطبية (٤٥ ٠٠٠ دولار)، وكذا غيرها من الخدمات واللوازم ومعدات (٣٠٠ ١٥٦ دولار).

### الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											الأمين وكيل العام الأمين المساء العام		
	١-مد	٢-مد	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٦-ف	٧-ف	٨-ف	٩-ف	١٠-ف	١١-ف			
المعتمد لسنة ٢٠٠٧	-	١	٣	٥	٤	-	١٤	٥	٤	٢٣	٧	٨	-	٣٨
المقترح لسنة ٢٠٠٨	-	-	١	٥	٤	-	١٤	٦	٤	٢٤	٧	٨	-	٣٩
التغيير	١	(١)	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١

٦٨ - تغطي احتياجات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من الموظفين لسنة ٢٠٠٨ تكاليف استمرار ٢٣ وظيفة دولية و ١٥ وظيفة وطنية عند مستوى سنة ٢٠٠٧ نفسه، وترقية منصب رئيس المكتب من أمين عام مساعد إلى وكيل أمين عام بناء على توسع ولاية البعثة وكذا إنشاء وظيفة إضافية لمساعد في مجال حقوق الإنسان (خدمة ميدانية). وتشمل أيضا تغيير مهام الوظيفة الشاغرة الموجودة لمدير الموقع على الإنترنت (خدمة ميدانية) وموظف للموارد البشرية (خدمة ميدانية) مسؤول على إدارة الموارد البشرية وإدارة شؤون الموظفين، وكذلك تغيير مهام الوظيفة الموجودة لمترجم (خدمة ميدانية) إلى أمين محفظات (خدمة ميدانية) مسؤول عن إدارة الوثائق والمعلومات في المكتب، ولا سيما من خلال تطوير نظام لجمع البيانات والوثائق بغية استكشاف سبل ووسائل تعزيز الهيكل الأمني الإقليمي. وسيتم استيعاب باقي مسؤوليات مدير موقع الإنترنت والمترجم من خلال الملاك التكميلي الموجود.

٦٩ - ويجري حاليا تقييم أثر اعتماد قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧) على موارد سنة ٢٠٠٨. فلم تدرج الاحتياجات من الموارد ذات الصلة بعد في هذا المقترح وستقدم في أوائل

سنة ٢٠٠٨ عندما يكون قد تم الانتهاء من التقييم المذكور آنفاً، بما في ذلك تحديد مجموع المستويات المطلوبة من الموارد البشرية، الفنية والإدارية على السواء، وكذا الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف ذات الصلة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

## ٥ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

(٧٠٠ ١٦١ ٢٨ دولار)

### معلومات أساسية والولاية والهدف

٧٠ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٢٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وبدأ المكتب عمله في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ومدد مجلس الأمن البعثة بقراره ١٧٣٤ (٢٠٠٦) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. والمكتب مكلف بتحقيق الهدف الشامل المتمثل في توطيد السلام في سيراليون. ويتوقع أن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية المكتب بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

٧١ - وأنشأ المكتب، بالإضافة إلى مقره في فريتاون، مكاتب إقليمية في ست مقاطعات. وأصبحت هذه المكاتب مدججة بصورة تامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بما في ذلك، برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧٢ - وفي عام ٢٠٠٧، قام المكتب في إطار ولايته الموسعة، وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمناخين وسائر الشركاء الدوليين، بتقديم التوجيه الاستراتيجي في مجال السياسة العامة، وتنسيق الدعم المقدم من المناخين والجهات الدولية الأخرى لتعزيز مساعدة حكومة سيراليون على توطيد دعائم السلام. واشتمل هذا الدعم على تقديم مساعدة مالية وتقنية من أجل الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها عام ٢٠٠٧؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ واستعراض السياسات العامة ووضع برنامج للإنعاش الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص؛ وتحليل الأخطار المحدقة بقطاع الأمن؛ والأنشطة المتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ والجهود الرامية إلى توفير فرص العمل للشباب وتمكينهم. وفي عام ٢٠٠٧، اشترك المكتب مع كيانات منظومة الأمم المتحدة في صياغة واعتماد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

٧٣ - وفيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ البرنامج، قام المكتب بالتنسيق على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وحكومة سيراليون، والجهات الوطنية المعنية الأخرى، فضلاً عن

التنسيق مع المانحين وسائر الشركاء الدوليين، في مجال الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في توطيد السلام. وقدم المكتب، بالتعاون مع لجنة بناء السلام، دعماً كبيراً لحكومة سيراليون لتمكينها من استكمال وضع خطة للأولويات تبين أربعة تحديات جوهرية تواجه عملية بناء السلام تشمل توظيف وتمكين الشباب، وإصلاح قطاعي الأمن والعدل، وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، فضلاً عن الإدارة الرشيدة وبناء القدرات.

٧٤ - وسوف يواصل المكتب تقديم المساعدة لحكومة سيراليون بغية تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على معالجة الأسباب الأساسية للتزاع. وسيكون الجانب الأكثر أهمية في هذه الجهود هو أن تتولى البعثة زمام القيادة في مجال تنسيق الدعم المقدم لمعالجة قصور الأداء في قطاعي الأمن والعدل، وفي نظام الإصلاحات؛ وتعزيز دعم الإصلاح الإداري بغية تحسين المساءلة والشفافية، والقيام أيضاً بتعزيز جهود محاربة الفساد. وسوف تبذل المزيد من الجهود لتعزيز التحول نحو الديمقراطية من أجل تدعيم الاستقرار الهش في البلد. وسوف تولي البعثة مزيداً من الاهتمام لهذه المجالات، إلى جانب دعم الانتقال بنجاح إلى الإدارة الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في آب/أغسطس ٢٠٠٧ وتعزيز قدراتها.

٧٥ - وقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن، في تقريره المقدم إلى المجلس عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/257)، عن نيته إجراء تقييم شامل للدور الذي أداه المكتب وتقديم توصياته إلى المجلس بشأن استراتيجية الانسحاب ومستقبل وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد. ولهذا الغرض، قامت بعثة تقييم فني مشتركة بين الإدارات برئاسة إدارة عمليات حفظ السلام تتألف من ممثلين لإدارة الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بزيارة سيراليون في الفترة من ١٥ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء هذا التقييم وجمع المعلومات اللازمة لوضع هذه التوصيات. وسيتم إيراد نتائج بعثة التقييم وتوصيات الأمين العام بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في سيراليون في التقرير المقبل للأمين العام، الذي تقرر أن يتاح لمجلس الأمن في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

٧٦ - وسوف يركز المكتب على الأنشطة التي تدعم تنفيذ الاتفاق لمعالجة المسائل المتبقية التي تعتبر أساسية للتصدي لجذور التزاع، بما في ذلك بناء قدرة الحكومة والمؤسسات الوطنية الهامة، فضلاً عن المجتمع المدني، ودمج المنظور الجنساني في شتى البرامج تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسوف تتعامل البعثة على نحو وثيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل مناصرة دورها العام بوصفها مؤسسة وطنية رائدة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وسوف يعطي المكتب الأولوية

أيضاً لوضع الأطر القانونية والمؤسسية وتعزيز عملية الإصلاح التشريعي دعماً لتوطيد السلام.

٧٧ - وسوف يقوم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بتوجيه التعاون بين المكتب والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المجالات الفنية لدعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية البشرية بشكل عام، فضلاً عن دعم حكومة سيراليون في تنفيذ الاتفاق.

٧٨ - وفي عام ٢٠٠٨، سيلزم التصدي للقضايا العابرة للحدود مثل الاتجار بالأسلحة، وانتقال الأشخاص من دون رقابة، وتهريب المعادن النفيسة، والاتجار بالمخدرات. وسوف يتطلب ذلك تعزيز التعاون داخل البعثة ومع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، فضلاً عن عقد اجتماعات متكررة، وإجراء مشاورات وتقديم مبادرات مشتركة مع العمليات الأخرى للأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٧٩ - وسيواصل المكتب تعاونه الوثيق مع بعثات الأمم المتحدة وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في المجالين الإداري واللوجستي. ونتيجة لهذا التعاون، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا سوف تتولى عام ٢٠٠٨ المسؤولية التامة عن السلامة الجوية. وبعد الاتفاق على تقاسم التكلفة مع برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام المكتب بضم موظفيه ومنشأته في مقاطعات سيراليون إلى الوكالات المعنية، مما أدى إلى خفض تكاليف العمليات الميدانية إلى الحد الأدنى.

٨٠ - وفيما يلي عرض للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

#### الهدف: توطيد السلام في سيراليون

##### مؤشرات الإنجاز

##### الإنجازات المتوقعة

(أ) تعزيز تنسيق الدعم الوطني والدولي لتوطيد السلام في (أ) '١' زيادة المساعدة التي تتلقاها سيراليون من شركاء سيراليون دوليين من أجل معالجة الأسباب الأساسية للتراع، وتوضح هذه المساعدات في عدد المشاريع ذات الصلة ببناء السلام (تجري صياغة المشاريع حالياً)

مقاييس الأداء

عام ٢٠٠٦: لا يوجد

تقديرات عام ٢٠٠٧: ٧

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

المهدف لعام ٢٠٠٨: ٥ مشاريع إضافية مقارنة بعام  
٢٠٠٧

'٢' المساعدة على وضع استراتيجية خلف للحد من الفقر  
(ورقة استراتيجية الحد من الفقر)

مقاييس الأداء: وضع استراتيجية الحد من الفقر للفترة  
٢٠١٠-٢٠٠٨

٢٠٠٦: لا يوجد

تقديرات عام ٢٠٠٧: لا يوجد

المهدف لعام ٢٠٠٨: ورقة واحدة تتعلق باستراتيجية الحد  
من الفقر

## النواتج

- إجراء مشاورات شهرية رفيعة المستوى مع الشركاء الدوليين
- إجراء مشاورات فصلية الغرض منها تقديم المشورة للحكومة ودعمها في تنفيذ استراتيجية توطيد السلام و اتفاق بناء السلام
- القيام فصليا بإسداء المشورة السياسية بشأن قضايا السلام والأمن إلى حكومة سيراليون من خلال إجراء مشاورات رفيعة المستوى
- المشاركة في رئاسة الاجتماعات الفصلية للجنة الشراكة من أجل التنمية التي تُعقد مع المنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة والحكومة.
- المشاركة في رئاسة الاجتماعات الشهرية التي تعقدها اللجنة التوجيهية التابعة لصندوق بناء السلام بشأن سيراليون.
- إجراء مشاورات شهرية مع الحكومة والشركاء الخارجيين والمجتمع المدني من أجل تيسير عمل لجنة توطيد السلام.
- عقد اجتماعات/إجراء مشاورات تنسيق شهرية مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وكذلك مع المجتمع المدني.
- عقد اجتماعات تنسيق أسبوعية لفريق الأمم المتحدة القطري الموسع بشأن العمليات المشتركة لوضع البرامج، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لكفالة تقديم الدعم لاستراتيجيات الحكومة وسياساتها وأولوياتها الوطنية.
- تقديم تقريرين إلى مجلس الأمن

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

(ب) تعزيز الإدارة الرشيدة واحترام المؤسسات العامة (ب) '١' تعزيز قدرة لجنة مكافحة الفساد في مجالات الكشف عن حالات الفساد والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، ويتضح ذلك في عدد الحالات التي صدرت أحكام قضائية بشأنها والكيانات السياسية والمجتمع المدني في سيراليون للقيم والعمليات الديمقراطية

## مقاييس الأداء

٢٠٠٦: صفر

تقديرات عام ٢٠٠٧: صفر

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٥

'٢' تعزيز قدرة البرلمان على أداء مهامه ومسؤولياته الرقابية، لا سيما في مجال الحسابات العامة من أجل تعزيز المساءلة والشفافية

## مقاييس الأداء

٢٠٠٦: صفر

التقدير لعام ٢٠٠٧: استعراض تقرير مراجع الحسابات العام لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

الهدف لعام ٢٠٠٨: استعراض تقارير مراجع الحسابات العام للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧

'٣' تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال الخدمة العامة

## مقاييس الأداء

٢٠٠٦: كانت نسبة ١٣ في المائة من أعضاء المجالس المحلية من الإناث على إثر الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٤ (٤٠٠ من الذكور و ٦٠ من الإناث)

التقدير لعام ٢٠٠٧: بلغت نسبة النساء ١٣ في المائة من أعضاء المجالس المحلية بعد الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٤

الهدف لعام ٢٠٠٨: أدت الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٦ إلى فوز مرشحات بما لا يقل عن ١٥ في المائة من مقاعد المجالس المحلية في جميع مجالس المدن والمقاطعات.

## النواتج

- إجراء رصد وتحليل أسبوعيين للوضع السياسي في المناطق والمقاطعات وتقديم المشورة في هذا الصدد
- التحليل الشهري لمدى التزام الحكومة بتعزيز تدابير مكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات المانحة الرئيسية والشركاء الدوليين
- تقديم المشورة في مجال السياسة العامة ورصد عملية استعراض دستور سيراليون لعام ١٩٩١
- عقد اجتماعات نصف شهرية مع لجنة محاربة الفساد وتقديم المشورة إليها بشأن التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية القومية لمحاربة الفساد، وبشأن اتفاق تحسين الحكم والمساءلة الذي يدعّمه المانحون

- رصد المداولات التشريعية والعمليات التشاركية في البرلمان وتقديم المشورة بشأن مسؤولية البرلمان عن التوفيق بين مختلف المسائل ذات الاهتمام التي تعرض على البرلمان بغية الإسهام في تحقيق المصالحة الوطنية، والسلم والاستقرار الدائمين
- القيام شهريا بتقييم عملية تفويض الصلاحيات وتقديم المشورة السياسية بشأنها بالتنسيق مع الجهات المانحة والأمانة المعنية باللامركزية والمجالس المحلية
- إجراء مشاورات وحوار كل أسبوعين مع مجموعات من المجتمع المدني بشأن إنشاء شبكة وطنية للوسطاء بين أطراف النزاع
- تقديم المشورة للحكومة في مجال السياسة العامة بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والحوار السياسي في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو
- تقديم المشورة في مجال السياسة العامة وتقديم الدعم التقني للحكومة ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية ولجنة الانتخابات الوطنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وجماعات مناصرة المرأة بشأن زيادة عدد النساء في مواقع اتخاذ القرارات، فضلا عن زيادة مشاركتهن في العمليات السياسية والانتخابية، بما في ذلك ترشيحهن لشغل المناصب

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

(ج) تعزيز ثقافة السلام، والحوار والمشاركة في القضايا الوطنية (ج) '١' تعزيز قدرة الحكومة على نشر المعلومات والتعامل بفعالية مع وسائل الإعلام وعمامة الجمهور المصرية

## مقاييس الأداء

٢٠٠٦: إنشاء مكاتب إعلامية في ٨ وزارات

تقديرات عام ٢٠٠٧: بدء عمل المكاتب الإعلامية المنشأة في ١٠ وزارات مختصة

الهدف لعام ٢٠٠٨: إنشاء شبكة للإعلام والاتصال في ١٠ وزارات و ٣ مكاتب إعلامية إقليمية تابعة لوزارة الإعلام والبت المركزية، فضلا عن توفير وسائل الإعلام الإلكتروني

'٣' انخفاض عدد انتهاكات مدونة قواعد السلوك الخاصة بوسائل الإعلام الموقعة في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧.

## مقاييس الأداء

٢٠٠٦: لا يوجد

تقديرات عام ٢٠٠٧: ١٠ انتهاكات

الهدف لعام ٢٠٠٨: خفض عدد الانتهاكات بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧.

## النواتج

- ٥٢ برنامجاً تحت عنوان "حوار التنمية" (أسبوع واحد) قامت إذاعة الأمم المتحدة بإنتاجها وبثها بالتعاون مع مشروع الاستراتيجية الوطنية للاتصالات
- ثلاثة منتديات لتدريب الصحفيين جرى تنفيذها بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات الموجود في سيراليون
- فريق مستقل يقوم بالرصد والتحكيم بالنسبة لوسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية وييسر عملها بصورة موضوعية ومنصفة
- قيام مختصين بتقييم عمل إذاعة الأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات الاستراتيجية المتصلة بتحويلها إلى محطة بث عامة وطنية
- تجميع ونشر المعلومات المتصلة بالأمم المتحدة عن طريق مواقع الإنترنت والراديو والصحافة المطبوعة دعماً لإجراء انتخابات محلية تتسم بالشفافية والمصداقية
- الاحتفال بيوم الأمم المتحدة الدولي لتعزيز فكرة السلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- (د) التقدم المحرز نحو احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، (د) '١' تنفيذ ولايات لجنة حقوق الإنسان في سيراليون فضلاً عن تعزيز سيادة القانون في سيراليون
- مقاييس الأداء
- ٢٠٠٦: لا يوجد
- تقديرات عام ٢٠٠٧: تنفيذ ثلاث ولايات على الأقل (رصد حالة حقوق الإنسان، خلق الوعي العام، التعاون الفعال مع المنظمات غير الحكومية)
- الهدف لعام ٢٠٠٨: تنفيذ ٣ ولايات إضافية على الأقل (استعراض القوانين القائمة، التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، نشر تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان)
- (د) '٢' وفاء حكومة سيراليون بالتزامها المتعلق بتقديم تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان
- مقاييس الأداء
- ٢٠٠٦: تقديم تقرير واحد إلى هيئة منشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان
- تقديرات عام ٢٠٠٧: صفر
- الهدف لعام ٢٠٠٨: تقديم تقرير واحد على الأقل إلى هيئة تعاهدية
- (د) '٣' تحسين فعالية السلطة القضائية
- مقاييس الأداء: النسبة المتوقعة للقضايا المتأخرة التي أُنهِيت

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

٢٠٠٦: لا يوجد

تقديرات عام ٢٠٠٧: ٥٠ في المائة

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٧٥ في المائة من القضايا

## النواتج

- التنسيق والخدمات التقنية/الاستشارية المقدمة لتنفيذ ولاية لجنة حقوق الإنسان في سيراليون
- تقديم المشورة والدعم التقني لحكومة سيراليون لتعزيز التزامها بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات
- تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان لـ ٥٠ شخصا من أعضاء جماعات حقوق الإنسان
- تنظيم ٥ برامج توعية للمجتمعات المحلية بشأن حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال والنساء والمعوقين
- كُتِب للتدريب في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالمعوقين
- التفاعل مع الحكومة/مناصرها في مجال القضايا الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان
- عقد اجتماعات منتظمة مع لجان حقوق الإنسان في المقاطعات بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان
- بث ٣٦ برنامجا إذاعيا مدة كل منها ساعة واحدة من أجل التوعية بحقوق الإنسان
- إعداد ٥٢ تقريرا أسبوعيا عن حقوق الإنسان تغطي جميع المقاطعات
- دورتان لتدريب المدربين في مجال المحاكمة العادلة واستقلال القضاة شارك فيهما موظفون قضائيون وقضاة
- دورة لتدريب المدربين في مجال حماية حقوق الإنسان شارك فيها رجال الشرطة
- دورة لتدريب المدربين في مجال مهام الادعاء العام شارك فيها المدعون العامون
- تدريب ٢٤ من المساعدين القضائيين في مجال القوانين الأساسية وحقوق الإنسان
- تقديم المشورة والدعم التقني لحكومة سيراليون من أجل اعتماد مشاريع القوانين بطريقة تراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم المشورة والدعم التقني للجنة إصلاح القوانين/لجنة الإصلاح الدستوري بشأن إصلاح القوانين
- تقديم المشورة والدعم التقني للسلطة القضائية ووزارة العدل بشأن إقامة العدل والمحاكمة العادلة
- تقديم المشورة والدعم التقني لمؤسسات قطاع العدل بشأن القضايا المتصلة بسيادة القانون
- تنظيم ٣ حلقات عمل إقليمية لبناء قدرات وحدات دعم الأسرة في شرطة سيراليون في مجال التصدي للعنف القائم على نوع الجنس
- إنتاج كُتِب مدرسي يتناول العنف القائم على نوع الجنس
- تدريب القضاة والموظفين القضائيين في مجال العنف القائم على نوع الجنس
- ١٠ برامج مباشرة يشارك فيها المستمعون هاتفيا تتناول العنف القائم على نوع الجنس

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(هـ) '٢' زيادة عدد المستفيدين الذين ساعدتهم تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة مقاييس الأداء ٢٠٠٦: صفر تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠٠٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٠٠٠ مستفيد إضافي مقارنة بعام ٢٠٠٧	(هـ) التقدم المحرز نحو تحقيق المصالحة الوطنية

## النواتج

- تقديم المشورة والدعم التقني لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك برنامج الأعمال التحضيرية
- ٥ برامج توعية تتعلق بتقارير لجنة الحقيقة والمصالحة وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(و) '١' انخفاض الإخلال بالأمن العام مقاييس الأداء ٢٠٠٦: ٢١٣٩ تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠٥٤ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٠١٣	(و) تحسين قدرات قطاع الأمن في سيراليون ليتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالتصدي للأخطار الداخلية والخارجية
'٢' تحسين القدرة على الإنذار المبكر بالأخطار الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الأمن في سيراليون، وذلك في ضوء حساب تقارير المعلومات الاستخبارية وتقارير التقييم المقدمة من مكتب الأمن الوطني بشأن الأخطار الأمنية الداخلية والخارجية مقاييس الأداء ٢٠٠٦: لا يوجد تقديرات عام ٢٠٠٧: ٣٠ الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤٠	

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

٣' زيادة النسبة المئوية للمسائل الأمنية التي تم التعامل معها بصورة فعالة من قِبل لجان الأمن في المحافظات ولجان الأمن في المقاطعات

مقاييس الأداء

٢٠٠٦: لا يوجد

تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢٠ في المائة

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٥ في المائة

## النواتج

- تقديم التوجيه والمشورة لـ ٥٠ من رجال شرطة سيراليون في دورتين لتدريب كبار القادة بغية ترسيخ ثقافة الأداء لدى قوات الشرطة
- تقديم التوجيه والمشورة لكبار قادة شرطة سيراليون وتدريبهم على القيام شهريا بجملات تفتيش لمقار الشرطة في المقاطعات و/أو الأقاليم
- تقديم التوجيه والمشورة والتدريب لـ ٦٠٠٠ من أفراد الشرطة المكلفين بالواجبات العامة التابعين لشرطة سيراليون وللمشرفين في مجال الإجراءات المناسبة لتسيير الدوريات
- جمع معلومات موثوقة بشأن الحالة الأمنية وتقييمها وتوزيعها داخليا؛ وتقديم المشورة إلى مكتب الأمن الوطني بشأن كيفية التعامل مع الحالات الأمنية في ضوء تحليل الوضع السائد
- حضور وتحليل اجتماع فريق التنسيق التابع لمجلس الأمن القومي كل أسبوعين، وحضور اجتماعي المستويين ١ و ٢ للجنة التنسيق المشتركة كل أسبوع، واجتماع لجنة الاستخبارات المشتركة كل أسبوع
- حضور وتحليل ٥٠ في المائة من اجتماعات لجان الأمن الإقليمية وحضور ٢٥ في المائة من اجتماعات لجان الأمن في المقاطعات
- تقييم ٣ من مناورات التدريب للأمن الوطني
- اجتماعات التنسيق الفصلية مع الملحقين العسكريين الدبلوماسيين
- حضور وتحليل الاجتماعات الشهرية للفريق العامل المشترك لأمن الحدود
- تقييم الحالة في المخيمات العسكرية (زيارة جميع الكنائس مرة كل شهر على الأقل)، بما في ذلك تقييم الظروف المعيشية، بهدف القيام بتحليل شامل لأوضاع القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، مع تركيز خاص على المعنويات
- تنسيق جهود الوكالات الدولية وتقديم المشورة إليها، ولا سيما الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب وإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة، مع مراعاة المجالات ذات الأولوية والاحتياجات المتعلقة بتدريب القوات المسلحة لجمهورية سيراليون بهدف إيجاد دعم ملائم وإقامة مشاريع إنمائية

## العوامل الخارجية

٨١ - يُتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون أهدافه شريطة ما يلي:  
 (أ) أن تبقى الجهات المانحة على التزامها بدعم حكومة سيراليون وتعبئة الموارد لتوطيد السلام وتعزيز الأمن وتدعيم التنمية في البلد؛ (ب) ألا يؤثر أي اضطراب في المنطقة دون الإقليمية على الحالة الأمنية في سيراليون؛ (ج) أن يمتلك البلد زمام عملية بناء السلام والتنمية المستدامة ويلتزم بها؛ (د) أن تواصل حكومة سيراليون الرفع من شأن القيم الديمقراطية وأن تكون لديها الإرادة السياسية لتنفيذ إصلاحات فعالة في الحكم المحلي وتشجيع المساءلة والشفافية في العمليات الحكومية والمؤسسية.

## الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨		الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			
الفرق	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	النفقات التقديرية	الاعتمادات	فئة النفقات	
(٦) - (٤) - (٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٢) - (١) - (٣)	(٢)	(١)	
(٦١٠,٥)	٢١٠٠,١	-	١٤٨٩,٦	٢٥٤,٥	٣٠٨١,٩	٣٣٣٦,٤	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(٢٩١,٠)	١٣٢٦٤,٩	-	١٢٩٧٣,٩	١٤٢٤,٨	٢٢٤٩٩,٣	٢٣٩٢٤,١	تكاليف الأفراد المدنيين
١٥٥٥,٥	١٢١٤٢,٧	٧٣٢,١	١٣٦٩٨,٢	(٢٣١,٦)	٢٣١٦٨,٦	٢٢٩٣٧,٠	التكاليف التشغيلية
٦٥٤,٠	٢٧٥٠٧,٧	٧٣٢,١	٢٨١٦١,٧	١٤٤٧,٧	٤٨٧٤٩,٨	٥٠١٩٧,٥	المجموع

٨٢ - تبلغ القيمة الصافية للاحتياجات المقدرة للمكتب المتكامل لفترة عام واحد تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ما قدره ٧٠٠ ١٦١ ٢٨ دولار (إجماليها ٢٠٠ ٢٣٩ ٣٠ دولار)، وتغطي تكاليف السفر والتعويضات لـ ٩ من ضباط الاتصال العسكريين و ١٩ من ضباط الشرطة (٦٠٠ ٤٨٩ ١ دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة للحفاظ على ٣٠٩ وظائف قائمة، وتشمل إحداث وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة وحذف وظيفة من وظائف الخدمة الميدانية (٥٠٠ ٤٦٣ ١٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٦٤ ٠٠٠ دولار)، واقتناء العربات وصيانتها (٨٩٢ ٥٠٠ دولار)، وأجور وصيانة النقل الجوي (٦٠٠ ٣٦٧ ٤ دولار)، وتكاليف الاتصالات (٨٠٠ ٢٠٨٣ ٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ٨٦٩ ٨ دولار)، والخدمات الطبية (١٥٢ ٠٠٠ دولار)، بالإضافة إلى الخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (٢٠٠ ٢٠٨ ٢ دولار).

## الاحتياجات من الموظفين

الموظفون الوطنيون	فترة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						الفئة الفنية وما فوقها						وكيل الأمين العام المساعد	٢-مد	١-مد	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الفرعي	الجموع	الميدانية/ الخدمات العامة	مجموع
	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون											
٣٠٩	٢٤	١٨٢	١٧	٨٦	-	٤٣	٤٣	١	٢٠	١٢	٧	٢	-	١	-	٢٠٠٧	المعتمد لعام						
٣٠٩	٢٥	١٨٢	١٧	٨٥	-	٤٢	٤٣	١	٢٠	١٢	٧	٢	-	١	-	٢٠٠٨	المقترح لعام						
-	١	-	-	(١)	-	(١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيير (استعدادا لكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)							

٨٣ - يبلغ عدد الموظفين المقترح للمكتب المتكامل ٣٠٩ موظفين، يوزعون على النحو المبين في الجدول أعلاه. وستتولى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مسؤولية الإشراف على سلامة الطيران في منطقة المكتب المتكامل، على أن يعالج قسم العمليات الجوية التابع للمكتب المتكامل المسائل اليومية الاعتيادية. وعليه، يُقترح حذف وظيفة الموظف المعني بسلامة الطيران (الخدمة الميدانية).

٨٤ - يُقترح زيادة متطوعي الأمم المتحدة بموظف واحد يتولى مهام موظف لشؤون أمن تكنولوجيا المعلومات ويضطلع بمسؤولية تنفيذ السياسات والتوجيهات المتعلقة بأمن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بما في ذلك تقييم مواطن الضعف والتخفيف منها، ووضع مبادرات التخفيف من المخاطرة، وتطوير العمليات الأمنية والسهر على استمرارها.

## ٦ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٢٠٠ ٢٧٣ ٨ دولار)

## معلومات أساسية والولاية والهدف

٨٥ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ كانون الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وقد أنشئت باعتبارها بعثة سياسية خاصة عام ٢٠٠٤ من خلال تبادل الرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2004/298 و S/2004/299). وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم ترسيم الحدود البرية والحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة على طول الحدود، ومعالجة حالة السكان المتضررين، وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

٨٦ - وتعمل اللجنة المختلطة بتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية لتعزيز الاستقرار الإقليمي وزيادة التعاون بين الكاميرون ونيجيريا. ويتمشى برنامج عمل اللجنة المختلطة مع المبادئ التوجيهية الصادرة من المقر، ويُنفذ بتشاور مع كل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني.

٨٧ - ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في دكار أمانة اللجنة المختلطة. وتتراوح آليات تقاسم التكاليف من الدعم الإداري واللوجستي (السفر وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية) إلى المسائل الفنية من قبيل الإعلام وحقوق الإنسان. وتستفيد اللجنة المختلطة أيضا من علاقات تآزر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. ويقدم مكتبا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا الدعم - بما في ذلك الدعم اللوجستي والإداري - للجنة المختلطة وللمراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى البلدين. علاوة على ذلك، أدت عمليات التشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية إلى تعزيز نواحي التكامل والتآزر بين الأطراف المعنية في دعم ترسيم الحدود البرية ودعم تدابير بناء الثقة بالنسبة للسكان المتضررين. وقد وضعت كيانات منظومة الأمم المتحدة في الكاميرون برنامجا مشتركا لتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية المجتمعية في منطقة بحيرة تشاد. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعمه لمبادرات التنمية المجتمعية المحلية في كل من باكاسي والمناطق الأخرى. ويعمل مصرف التنمية الأفريقي على برنامج طريق رئيسي متعدد الأقطار بين الكاميرون ونيجيريا.

٨٨ - وستشمل مهام ومسؤوليات اللجنة المختلطة في عام ٢٠٠٨ إكمال الأنشطة المتعلقة بترسيم الحدود البرية، والنقطة الحدودية البحرية الثلاثية بين غينيا الاستوائية والكاميرون ونيجيريا؛ وتدابير بناء الثقة والحفاظ على البيئة اللازم لكفالة استدامة علاقات حسن الجوار.

٨٩ - وعلى إثر التنفيذ الناجح للأقسام الأربعة لقرار محكمة العدل الدولية (منطقة بحيرة تشاد، والحدود البرية، وشبه جزيرة باكاسي، والحدود البحرية)، ستركز اللجنة المختلطة على التعجيل بعملية ترسيم الحدود البرية والأنشطة المتعلقة باحتياجات السكان المتضررين.

٩٠ - وتتوقع اللجنة المختلطة إتمام التقييم الميداني للحدود البرية والتعاقد بشأن تنفيذ أنشطة الترسيم المادي (أي وضع الأعمدة، مع مراقبة النوعية والتصديق بالنسبة لكل معلم من المعالم) قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

٩١ - وفي ما يخص شبه جزيرة باكاسي، يُتوقع الانسحاب ونقل السلطة من المنطقة بحلول ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ امتثالا لما نص عليه اتفاق غرينتري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٩٢ - وفي عام ٢٠٠٩ قد تظهر الحاجة فقط إلى دعم من رسامي خرائط ومساحين (على أساس التفرغ) ومستشار قانوني عندما يياشر العمل فعلا للإشراف على الترسيم المادي للحدود.

٩٣ - وقد جرى إلى الآن تنفيذ الأقسام الأربعة للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ وعلى طول الحدود البرية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ والاتفاق بشأن طرائق الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وتحديد الحدود البحرية، التي اتفق عليها في أيار/مايو ٢٠٠٧. وقد خلصت جميع التقارير التي أعدها مراقبو الأمم المتحدة المدنيون إلى أن الحالة السائدة بالنسبة للسكان المتضررين مُرضية. وفي ما يخص ترسيم الحدود البرية، جرى إلى الآن ترسيم أكثر من ٧٠٠ كيلومتر ومن المتوقع بلوغ ١٠٠٠ كيلومتر قبل نهاية عام ٢٠٠٧.

٩٤ - وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ستنتقل نيجيريا إلى الكاميرون المنطقة الواقعة تحت سلطتها في شبه جزيرة باكاسي، كما ينص على ذلك اتفاق غرينتري. علاوة على ذلك، ومواصلة لتنفيذ الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ المتعلق بالحدود البحرية بين البلدين، تخطط اللجنة المختلطة لتقديم المساعدة في المناقشات بشأن النقطة البحرية الثلاثية بين غينيا الاستوائية والكاميرون ونيجيريا.

٩٥ - وتواصل اللجنة المختلطة دعمها لوضع تدابير بناء الثقة الهادفة إلى كفالة أمن السكان المتضررين ورعايتهم الاجتماعية، فضلا عن تشجيع المبادرات لزيادة الثقة بين الحكومتين وشعبيهما. وتتمثل المجالات الأساسية المحددة لعمل الحكومات وشركائها في تقديم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والمياه والهياكل الأساسية، بما في ذلك إعادة تأهيل الطريق الرابطة بين موتنجين وأبكالكي. وتود اللجنة المختلطة أيضا أن تشجع المشاريع البيعية.

٩٦ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

**الهدف:** إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا، بطريقة منظمة وسلمية

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

(أ) توطيد التقدم المحرز بشأن ترسيم الحدود البرية وبشأن (أ) '١' استمرار مشاركة الكاميرون ونيجيريا في اجتماعات اللجنة المختلطة لمناقشة قضايا ترسيم الحدود	(أ) توطيد التقدم المحرز بشأن ترسيم الحدود البرية وبشأن (أ) '١' استمرار مشاركة الكاميرون ونيجيريا في اجتماعات اللجنة المختلطة لمناقشة قضايا ترسيم الحدود
مقاييس الأداء: عدد اجتماعات اللجنة المختلطة التي تحضرها الكاميرون ونيجيريا لمناقشة قضايا ترسيم الحدود	مقاييس الأداء: عدد اجتماعات اللجنة المختلطة التي تحضرها الكاميرون ونيجيريا لمناقشة قضايا ترسيم الحدود
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: ٤	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: ٤
تقديرات عام ٢٠٠٧: ٤	تقديرات عام ٢٠٠٧: ٤
الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤	الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤
(ب) '٢' الاتفاق على تحديد مواقع الأعمدة على طول الخط الحدودي البري بعد إتمام التقييم الميداني المشترك مع الكاميرون ونيجيريا	(ب) '٢' الاتفاق على تحديد مواقع الأعمدة على طول الخط الحدودي البري بعد إتمام التقييم الميداني المشترك مع الكاميرون ونيجيريا
مقاييس الأداء: النسبة المئوية لمواقع الأعمدة التي تم تحديدها	مقاييس الأداء: النسبة المئوية لمواقع الأعمدة التي تم تحديدها
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: ٢٥ في المائة	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: ٢٥ في المائة
تقديرات عام ٢٠٠٧: ٦٠ في المائة	تقديرات عام ٢٠٠٧: ٦٠ في المائة
الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٠٠ في المائة	الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٠٠ في المائة
(ج) '٣' مشاركة غينيا الاستوائية في الاجتماعات المشتركة بشأن نقطة الحدود البحرية الثلاثية بين الكاميرون ونيجيريا وغينيا الاستوائية	(ج) '٣' مشاركة غينيا الاستوائية في الاجتماعات المشتركة بشأن نقطة الحدود البحرية الثلاثية بين الكاميرون ونيجيريا وغينيا الاستوائية
مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات المشتركة	مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات المشتركة
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر
تقديرات عام ٢٠٠٧: صفر	تقديرات عام ٢٠٠٧: صفر
الهدف لعام ٢٠٠٨: اجتماع واحد	الهدف لعام ٢٠٠٨: اجتماع واحد

## النواتج

- تقديم خدمات فنية ولوجستية لأربعة اجتماعات للجنة المختلطة من أجل مناقشة قضايا متعلقة بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية تنفيذًا سلميًا (بما في ذلك قضايا ترسيم الحدود التي تهدف إلى ما يلي: اعتماد التقارير التي تعدها بعثات التقييم الميداني؛ وحل جوانب الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني المشترك؛ واعتماد التقارير الأربعة بشأن العمل المنجز من قبل المتعاقدين الذين يشيرون أعمدة الحدود ويعدون عنها دراسات)
- تقديم الدعم والمشاركة في ٨ بعثات للتقييم الميداني بمتوسط أربعة أسابيع للبعثة الواحدة على طول الخط الحدودي البري، من أجل الاتفاق مع الأطراف على مواقع أعمدة الحدود

- عدد ٨ تقارير للفريق التقني المختلط عن بعثات التقييم الميداني الثماني بشأن الحدود البرية، تتضمن عرضاً للتقدم المحرز في ترسيم الحدود
- تقديم الدعم والمشاركة في ٤ بعثات للتقييم الميداني بمتوسط أربعة أسابيع للبعثة الواحدة على طول الخط الحدودي البري للإشراف والتصديق على الأشغال التي ينجزها المتعاقدون الذين يشيدون أعمدة الحدود ويعدون عنها دراسات
- إعداد ٤ تقارير للموظفين المعنيين بالتصديق بشأن العمل الذي ينجزه المتعاقدون الذين يشيدون أعمدة الحدود ويعدون عنها دراسات
- تنظيم اجتماع مشترك بشأن النقطة الحدودية البحرية الثلاثية بين غينيا الاستوائية والكاميرون ونيجيريا

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- (ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، (ب) '١' زيادة عدد زيارات المراقبين المدنيين بمشاركة الكاميرون ونيجيريا إلى المناطق الحدودية وشبه جزيرة باكاسي لكفالة احترام حقوق السكان المتضررين والقيام بعملية ترسيم الحدود سلمياً
- مقاييس الأداء: عدد الزيارات  
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: ٤  
تقديرات عام ٢٠٠٧: ١٠  
الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٢
- '٢' انتفاء الإبلاغ عن وقوع حوادث حدودية وانعدام حضور القوات بشكل غير قانوني على إثر الانسحاب وعمليات نقل السلطة
- مقاييس الأداء: عدد الحوادث  
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر  
تقديرات عام ٢٠٠٧: صفر  
الهدف لعام ٢٠٠٨: صفر
- '٣' عدد اجتماعات لجنة المتابعة بشأن شبه جزيرة باكاسي بمشاركة الكاميرون ونيجيريا
- مقاييس الأداء  
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: ٤  
تقديرات عام ٢٠٠٧: ٤  
الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤

'٤' الحضور الإداري للكاميرون في أنحاء شبه جزيرة  
باكاسي

مقاييس الأداء: عدد مراكز الكاميرون الإدارية

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر

تقديرات عام ٢٠٠٧: ١

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢

### النواتج

- تنظيم ٨ بعثات من المراقبين المدنيين، والمشاركة فيها، على طول الحدود البرية لرصد حقوق السكان المتضررين ورفاههم
- إعداد ٨ تقارير عن البعثات الميدانية على طول الحدود البرية التي يقوم بها المراقبون المدنيون
- تقديم المشورة والدعم إلى الكاميرون ونيجيريا للحفاظ على علاقات سلمية على جهتي الحدود
- تقديم الخدمات الفنية واللوجستية لـ ٤ اجتماعات للجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق غرينتري
- تنظيم ٤ بعثات ميدانية للمراقبين الدوليين إلى شبه جزيرة باكاسي، والمشاركة فيها، لتقييم التنفيذ الفعال لاتفاق غرينتري
- إعداد ٤ تقارير عن البعثات الميدانية إلى شبه جزيرة باكاسي التي يقوم بها المراقبون المدنيون
- بعثتان إلى الكاميرون ونيجيريا للتشاور بشأن التطورات ذات الصلة بتوطيد أنشطة اللجنة المختلطة

### مؤشرات الإنجاز

### الإنجازات المتوقعة

(ج) استمرار احترام حقوق السكان المتضررين، وتنمية المجتمع المحلي في المناطق الحدودية وإحياء لجنة حوض بحيرة تشاد

(ج) '١' استمرار الإبلاغ عن عدم وجود انتهاكات لحقوق السكان المتضررين

مقاييس الأداء: عدد الانتهاكات المبلغ عنها

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر

تقديرات عام ٢٠٠٧: صفر

الهدف لعام ٢٠٠٨: صفر

'٢' ارتفاع عدد برامج بناء الثقة المعتمدة بين الكاميرون ونيجيريا

مقاييس الأداء: عدد البرامج

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر

تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤

'٣' زيادة عدد مبادرات تعبئة الموارد لأنشطة بناء الثقة  
التي تشارك فيها الكاميرون ونيجيريا  
مقاييس الأداء: عدد المبادرات  
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٦: ٢  
تقديرات عام ٢٠٠٧: ٢  
الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤

#### النواتج

- إصدار ١٢ تقريراً من قبل المراقبين المدنيين بعد إجراء تقييماتهم الميدانية العادية المتعلقة بالمعلومات بشأن أي انتهاك لحقوق الإنسان وبرامج بناء الثقة الممكنة عبر الحدود للتعامل مع رفاه السكان المتضررين
- مبادرات نحو البنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة ومصرف التنمية الأفريقي والحكومات والشركاء الآخرين بهدف تشجيع التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- تقديم الدعم الفني لصياغة توصيات تم تدابير بناء الثقة
- تيسير عقد اجتماع للجنة حوض بحيرة تشاد على مستوى الوزراء أو الرؤساء لدعم أنشطة بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا

#### العوامل الخارجية

٩٧ - يُنتظر أن يتحقق الهدف شريطة أن تستمر الكاميرون ونيجيريا في الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وبخطة العمل التي اعتمدها اللجنة المختلطة، وأن تظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدين مواتية لتنفيذ حكم المحكمة، وأن ترد من المانحين الأموال اللازمة لعملية ترسيم الحدود، وأن تشارك غينيا الاستوائية في العملية التي تهدف إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة.

## الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفارق ٢٠٠٧-٢٠٠٨		احتياجات عام ٢٠٠٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧		
مجموع الاحتياجات الفرق		مجموع الاحتياجات غير المتكررة		النفقات		
٢٠٠٧		٢٠٠٨		الاعتمادات		
(٧) = (٤) - (٦)		(٥)		(١)		
				الافتقادات		
				التقديرية		
				الفرق		
				(٢) = (١) - (٣)		
٥,٠	١٢٦,٣	-	١٣١,٣	٥,٧	٢١٥,١	٢٢٠,٨
(٥٦٢,٨)	٢٦٠٣,٧	-	٢٠٤٠,٩	٦٤٤,٠	٣٥٢٥,٦	٤١٦٩,٦
(٤٧٢,٠)	٦٥٧٣,٠	١٤٩,٥	٦١٠١,٠	١٧٦٧,٥	٨١٨٠,٥	٩٩٤٨,٠
(١٠٢٩,٨)	٩٣٠٣,٠	١٤٩,٥	٨٢٧٣,٢	٢٤١٧,٢	١١٩٢١,٢	١٤٣٣٨,٤

٩٨ - إذا ما تم تمديد ولاية لجنة الأمم المتحدة المختلطة بين الكاميرون ونيجيريا لعام آخر، فإن صافي احتياجاتها المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ سيبلغ ٢٠٠ ٢٧٣ ٨ دولار (إجماليها ٨ ٦٠٦ ٩٠٠ دولار) وتشتمل على الاحتياجات المتعلقة بالمراقبين العسكريين (٣٠٠ ١٣١ دولار) والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (٩٠٠ ٢٠٤٠ دولار) لملاك الموظفين البالغ عددهم ٢٢ موظفا (١٦ موظفا دوليا، و ٦ موظفين وطنيين) والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المستشارين والخبراء (٤٠٠ ٢٠٩٦ دولار) والسفر الرسمي (٤٠٠ ٧٧٦ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٢٥٧ دولار) والنقل البري (٩٠٠ ١٥٦ دولار) والنقل الجوي (٠٠٠ ٣٦٣ ٢ دولار) والنقل البحري (٠٠٠ ٥٠ دولار) والاتصالات (١٠٠ ١٥٩ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٤٩ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٦٠٠ ١٩٢ دولار).

## الاحتياجات من الموظفين

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية وما فوقها												
	الموظفون الوطنيون	الموظفون الدوليون	الخدمة الميدانية/ الأمن	الخدمات العامة	الفرعي	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	٣-مد	٤-مد		
٢٣	-	٦	-	١٧	١	-	١٦	-	٢	٧	٤	-	١	-	٢
٢٢	-	٦	-	١٦	١	-	١٥	-	٢	٦	٤	-	١	-	٢
(١)	-	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-	-	-	-

٩٩ - يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ مخصصة لموظف مختص في حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨، على أن توزع المهام المتبقية التي يؤديها على الموظفين الحاليين. إضافة إلى ذلك، ستموّل في عام ٢٠٠٨ وظيفة ف-٥ الحالية على أساس تعاقدى حينما تكون مملوءة فعليا. وسيشتمل مجموع عدد الوظائف التي ستمول على هذا الأساس في عام ٢٠٠٨ على وظيفتي وكيل للأمين العام، يشغلها رئيس لجنة المتابعة وعضو واحد من أعضائها لفترة أقصاها ٩٠ يوما لكل وظيفة، وعلى وظيفة برتبة مد-٢ لدعم اللجنة لفترة أقصاها ٦٠ يوما، وعلى وظيفتين برتبة ف-٥ مخصصتين لاثنتين من كبار المستشارين القانونيين وذلك لفترة أقصاها ٧٠ يوما لكل منهما. وستولى هذان المستشاران القانونيان إسداء المشورة القانونية باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وهما اللغتان المستخدمتان في الكاميرون ونيجيريا.

## ٧ - لجنة التحقيق الدولية المستقلة

(٦٠٠ ٠٦٨ ٣٢ دولار)

### معلومات أساسية، الولاية والهدف

١٠٠ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في عملية اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٦ (٢٠٠٦) الذي مُدّد بموجبه ولاية اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ووسّع نطاقها بالطلب منها توفير المساعدة الفنية للسلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في الاعتداءات التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومُدّد ولاية اللجنة مرة أخرى بموجب قرار المجلس ١٧٤٨ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ وذلك حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

١٠١ - إضافة إلى ذلك، اتخذ مجلس الأمن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الذي أنشأ بموجبه محكمة خاصة للبنان يُتوقع إلى حد كبير أن تبدأ أعمالها قبل انقضاء فترة الولاية الراهنة للجنة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، يُنتظر من اللجنة، على نحو ما اعترفته لدى تنظيمها أعمالها حتى تاريخه، أن تقوم، قبل انقضاء فترة ولايتها الراهنة بنقل ما توصلت إليه من نتائج إلى المحكمة الخاصة. ويمكن إنهاء عملية اللجنة تدريجياً أثناء عام ٢٠٠٨، رهنا بتاريخ بدء المحكمة عملها. بيد أنه من الصعب في هذه المرحلة تحديد وقت إتهائها بدقة، لذلك حُصّصت اعتمادات لعام كامل، واللجنة على استعداد لتعديل مفهوم عملياتها إن اقتضى الأمر.

١٠٢ - عقب فترة من النشاط المتزايد الذي تجسد في زيادة كبيرة في عدد الموظفين في عام ٢٠٠٧ وفي عدد التقارير التي رفعتها اللجنة إلى مجلس الأمن (للاطلاع على آخر التقارير، انظر S/2007/150)، يرمي المقترح الحالي إلى جمع اللجنة ما لديها من معلومات في تقرير واحد وإنجازها ولايتها.

١٠٣ - وأثناء عام ٢٠٠٧، شهدت شعبة التحقيقات عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق، بهدف تبيان احتياجات التحقيق المتغيرة والتحضير لتسليم المهام إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة. علاوة على ذلك، أضيفت إلى ولاية البعثة أربع قضايا جديدة (اغتيال الوزير بيار الجميل، وتفجير حافلة في عين علق، و اغتيال النائبين وليد عيدو وأنطوان غانم). ولتجسيد تزايد عبء العمل والتركيز على الانتخابات، تم دمج قسم الاستشارات القانونية في شعبة التحقيقات. وتتوقع اللجنة أن تتمثل أنشطتها للفترة المتبقية من ولايتها في متابعة التحقيقات في قضية اغتيال الحريري و ١٨ قضية أخرى رفعت اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وجمع ما لديها من معلومات ونتائج عن هذه القضايا في تقرير واحد ووضع التوصيات في صيغتها النهائية. وأثناء عام ٢٠٠٨، سيتم التشديد بشكل خاص على التحقيقات الجنائية التي تشكل أحد المجالات ذات الأولوية في التحقيقات الجارية حالياً. كما ستواصل اللجنة تحسين نظام إدارة بياناتها الواسع النطاق والمعقد، وسيشكل هذا الأمر أحد المكونات الأساسية للنجاح في تسليم الأعمال إلى المحكمة الخاصة.

١٠٤ - وتقدم اللجنة زيادة وظائف إلى ملاكها الحالي في مجال الأمن، ويعود السبب في المقام الأول إلى الحاجة إلى توفير الأمن اللازم في الفندق الثاني الذي يقيم فيه موظفو اللجنة، وإلى توسيع ولاية اللجنة التي تزيد من الحاجة إلى موظفي أمن لتوفير الحماية للمسؤولين عن أعمال التحقيق وسائر الأنشطة ذات الصلة بها. وما زالت الحالة الأمنية في لبنان غير مستقرة وما برحت طبيعة العمل الذي تقوم به اللجنة تجعلها هدفاً محتملاً للاعتداءات. وفي هذا السياق، تشدد اللجنة على ضرورة تزويدها بالموارد الأمنية الكافية لضمان تمكنها من مواصلة تخفيف تعرضها للمخاطر المحدقة بها.

١٠٥ - وتتوقع اللجنة المضي في التعاون البناء مع عدة بعثات وإدارات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، كما في السابق، تقديم الدعم اللوجستي والمشورة، لا سيما في مجال الهندسة، عند الاقتضاء. وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) أيضاً توفير الخدمات الطبية إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى أن تنتهي فترة ولايتها. كذلك الأمر، فإن لجنة التحقيق هذه ما برحت

تعاون عن كئيب مع مكتب المنسق الخاص للبنان وإدارة الشؤون السياسية ومكتب الشؤون القانونية وإدارة الدعم الميداني في المقر.

١٠٦ - ويُعرض أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

**الهدف:** مساعدة السلطات اللبنانية على التحقيق في التفجير الإرهابي الذي حدث في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ومواصلة تزويدها بالمشورة الفنية للتحقيق في الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(أ) إنهاء التحقيق في عملية اغتيال رفيق الحريري التي حدثت (أ) '١' وضع فرضية بشأن القضية في ١٤ شباط/فبراير وفي ١٦ قضية أخرى  
مقياس الأداء

٢٠٠٦: وضع الفرضية بشكل جزئي

تقدير عام ٢٠٠٧: تحديد فرضية واحدة للقضية

هدف عام ٢٠٠٨: ١ التأكد من فرضية القضية

'٢' عدد المقابلات مع الشهود والمشبوهين

مقاييس الأداء

٢٠٠٦: لا ينطبق

تقدير عام ٢٠٠٧: ١٥٠

هدف عام ٢٠٠٨: ١٦٠

'٣' عدد مشاريع البحوث المتعلقة بالأدلة الجنائية التي نُفذت أو يُسرت

مقاييس الأداء

٢٠٠٦: لا ينطبق

تقدير عام ٢٠٠٧: ٦٠

هدف عام ٢٠٠٨: ٧٠

'٤' عدد الاجتماعات مع المدعي العام وسجل المحكمة الخاصة لانتقال الأعمال بنجاح إلى المحكمة الخاصة

مقاييس الأداء

٢٠٠٦: لا ينطبق

تقدير عام ٢٠٠٧: لا ينطبق

هدف عام ٢٠٠٨: ٥

- (ب) '١' عدد الاجتماعات مع السلطات اللبنانية لبحث المسائل المتعلقة بالقضايا الـ ١٧
- مقاييس الأداء
- ٢٠٠٦: لا ينطبق
- تقدير عام ٢٠٠٧: ٣٠
- هدف عام ٢٠٠٨: ٣٥
- '٢' عدد المقابلات مع الشهود والمشبهين بشأن القضايا الـ ١٧
- مقاييس الأداء
- ٢٠٠٦: لا ينطبق
- تقدير عام ٢٠٠٧: ١٠٠
- هدف عام ٢٠٠٨: ٤٥
- '٣' الأبحاث التقنية والمتعلقة بالأدلة الجنائية التي أجريت لمساعدة السلطات اللبنانية
- مقاييس الأداء: عدد مشاريع البحوث المتعلقة بالأدلة الجنائية التي نفذت أو نُسّرت
- ٢٠٠٦: لا ينطبق
- تقدير عام ٢٠٠٧: ٢٥
- هدف عام ٢٠٠٨: ٣٥

## النواتج

- تقديم ثلاث إحاطات إلى مجلس الأمن وإجراء مشاورات معه
- عقد مائة وعشرين اجتماعا مع الحكومة اللبنانية والمنظمات الأخرى
- تقديم سبعة عشر تقريرا من التقارير التي تجمع تحليلات الأدلة والمعلومات عن القضايا المقدمة إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان
- إجراء سبعة عشر تحليلا مقارنا للأدلة والمعلومات المتوفرة عن القضايا الـ ١٧
- تقديم تسعة تقارير تجمع تحليلات الأدلة والمعلومات عن القضايا المقدمة إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان

## العوامل الخارجية

١٠٧ - يتوقع أن تحقق لجنة التحقيق الدولية المستقلة هدفها شريطة أن يتحقق ما يلي:

- (أ) ألا يؤثر التغير المفاجئ في الوضع الأمني الداخلي في لبنان تأثيراً سلبياً في سرعة عمليات اللجنة؛ (ب) ألا يؤثر تغير الوضع السياسي الداخلي في لبنان سلباً في الاتصالات مع السلطات اللبنانية؛ (ج) ألا يتوسع نطاق الصراع المسلح الدولي أو أعمال العنف الأخرى التي تشمل لبنان، الأمر الذي يجوز أن يضعف من قدرة اللجنة على إحراز تقدم في التحقيق؛ (د) ألا تجر محاولات لتعطيل أعمال التحقيق التي تقوم بها اللجنة، بهدف التأثير سلباً في نتائجها؛ (هـ) ألا تؤثر التغييرات في الدعم الدولي الذي تحظى به أعمال اللجنة تأثيراً سلبياً في قدرة اللجنة على الاضطلاع بأنشطتها في ظروف دولية من هذا النوع.

## الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨	احتياجات عام ٢٠٠٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			
	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٧ الفرق	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	مجموع الاحتياجات (٤)	النفقات التقديرية الفرق (٢)	الاعتمادات (١)	فئة النفقات
(٦) = (٧) - (٤)	(٦)	(٥)	(٤)	(٢) = (١) - (٣)	(١)	
٤ ٥٩١,٣	٢١ ٧٦٣,١	-	٢٦ ٣٥٤,٤	٤ ٧٦٠,٤	٣٠ ٠١٣,٦	٣٤ ٧٧٤,٠ تكاليف الأفراد المدنيين
١ ٩٦٠,١	٤ ٤٤٢,١	-	٥ ٧١٤,٢	(٨٨٤,٠)	١١ ٥٢٠,١	١٠ ٦٣٦,١ التكاليف التشغيلية
٥ ٨٦٣,٤	٢٦ ٢٠٥,٢	-	٣٢ ٠٦٨,٦	٣ ٨٧٦,٤	٤١ ٥٣٣,٧	٤٥ ٤١٠,١ مجموع الاحتياجات

١٠٨ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للجنة التحقيق الدولية المستقلة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ما صافيه ٦٠٠ ٠٦٨ ٣٢ دولار (إجماليه ٢٠٠ ٥٣٦ ٣٧ دولار).

١٠٩ - ويتصل المبلغ المطلوب بتوفير المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (٤٠٠ ٢٦ ٣٥٤ دولار) لملاك الموظفين البالغ عددهم ٢٣٥ موظفاً؛ وخدمات الخبراء والمستشارين (١٠٠ ٦١٠ دولار)؛ والسفر الرسمي (٣٠٠ ٨٣٣ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٦٥٤ دولار) والنقل البري (٩٠٠ ١ ٢٤٥ دولار) والاتصالات (١٠٠ ٨٨٧ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ١٠ ٤٩٥ دولار) والخدمات الطبية (١٢ ٠٠٠ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ٤٢١ دولار).

## الاحتياجات من الموظفين

المتطوعون الأمن المتحدة	الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الفئة الفنية وما فوقها						وكيل أمين عام	مساعد	مد-٢	مد-١	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	الفرعي	الجموع	الميدانية/ الخدمات العامة	الخدمة الدولية	الجموع، الموظفون الدوليون
	الرتبة المحلية	الموظفون الوطنيون	الجموع، الموظفون الدوليون	الجموع	الخدمات العامة	الخدمة الدولية																			
٣٢٩	٤٧	٤	١٨٨	٧	٨٥	٩٦	٥	٤١	٣٣	١٢	٣	١	١	٢٠٠٧	المعتمد لعام										
٢٥٣	٥٣	٤	١٩٦	٧	٩٢	٩٧	٥	٤٢	٣٣	١٢	٣	١	١	٢٠٠٨	المقترح لعام										
١٤	٦	-	٨	-	٧	١	-	١	-	-	-	-	-	-	التغيير										

١١٠ - يبلغ عدد الموظفين المقترح للجنة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ما مجموعه ٢٥٣ موظفا على نحو توزيعهم في الجدول أعلاه.

١١١ - ويعكس عدد الموظفين المقترح هذا زيادة صافية قدرها ١٤ موظفا يضمون ٨ موظفين دوليين هم منسق شؤون الحماية اللصيقة (ف-٣) وسبعة موظفي أمن (خدمة أمنية) وستة موظفي أمن (الرتبة المحلية)، وذلك لتعزيز عنصر الأمن التابع للجنة بفعل الوضع الأمني السائد في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط الذي لا يزال هشاً للغاية ويتعذر التنبؤ به.

١١٢ - وتشغل اللجنة حالياً مبنيين تستخدمهما كمكاتب وأماكن للإقامة. وفي الوقت الحاضر، لا يستطيع قسم الأمن أن يوفر إلا الحد الأدنى من الأمن للمبنى الثاني الذي تستخدمه اللجنة، وإذا ما استمر مستوى التهديد والجو الأمني المعادي على ما هما عليه حالياً، فإن التدابير الحالية التي وضعها قسم الأمن لن تعود كافية. وبناء على ذلك، يصبح المقترح القابل للتطبيق هو زيادة عدد الوظائف المخصصة لقسم الأمن لتعزيز أمن وسلامة مبنيي المكاتب وأماكن إقامة الموظفين، مع أخذ رفع عدد الموظفين والجو الأمني السائد المعادي لعمل اللجنة في الاعتبار. وينبغي الإشارة إلى أن حساسية عمل اللجنة تقتضي توفير الحراسة للموظفين في جميع تنقلاتهم في إطار البعثة.

## ٨ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى

(٥٠٠ ٣١٧ ٢ دولار)

### معلومات أساسية والولاية والهدف

١١٣- اقترح الأمين العام إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى في رسالته المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/279)، التي يرد الرد عليها في رسالته المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ S/2007/280.

١١٤- وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمركز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الحيلولة دون نشوب صراعات في آسيا الوسطى. ويسهم المركز في معالجة الأخطار المتعددة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الإرهاب الدولي والتطرف، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، من خلال تنفيذ اختصاصاته التي يرد وصفها أدناه:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة، وبناء على موافقتها، مع الأطراف الأخرى المعنية بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها وتزويد الأمين العام للأمم المتحدة بأحدث المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب الصراعات؛

(ج) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء المراعاة الواجبة لولاياتها المحددة؛

(د) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة؛ ودعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون وجهود منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(هـ) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

١١٥- يقع مقر المركز في عشق آباد. وستوفر حكومة تركمانستان أماكن العمل مجاناً، بالإضافة إلى المرافق والصيانة، خلال فترة ولاية المركز.

١١٦- وستوفر إدارة الشؤون السياسية للمركز التوجيه السياسي والفني للسياسة العامة، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتفاعل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين، من أجل تنفيذ ولاية البعثة. ويتمشى برنامج عمل المركز مع المبادئ التوجيهية للمقر، ويُنفذ بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني.

١١٧- وستتأور المركز، عقب إنشائه، مع بلدان آسيا الوسطى الخمسة جميعها لوضع خريطة شاملة لأهم الأسباب المحتملة للصراع في المنطقة وخطة عمل ملموسة لمعالجتها. وفي عام ٢٠٠٨، يزمع المركز عقد منتدين إقليميين اثنين حول موضوع (أ) التصدي للأخطار الأمنية المشتركة بما في ذلك الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، و (ب) إدارة الحدود في آسيا الوسطى. وسيضع المركز مشاريع محددة، بالتشاور مع حكومات المنطقة، وكذلك في مجالات بناء المؤسسات الديمقراطية، وتنمية المجتمع المدني، وتعزيز احترام حقوق الإنسان. وسيوفر المركز مساعدة دبلوماسية وتقنية لبلدان المنطقة بغية إدارة الحالات التي يسود فيها التوتر ومنع نشوب الصراعات.

١١٨- يرد أدناه الأهداف والانجازات المتوقعة ومؤشرات الانجاز.

#### الهدف: تحقيق السلام والاستقرار في آسيا الوسطى

مؤشرات الإنجاز	الانجازات المتوقعة
عدد خطط العمل المشتركة التي اعتمدها الحكومات للتصدي للأخطار الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وكذلك التحديات الإقليمية المتعلقة بسياسات الحدود والمياه وإدارة الموارد الطبيعية.	زيادة التعاون الإقليمي بين الحكومات الخمس في آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) لصون السلام ومنع نشوب الصراع.
مقاييس الأداء	
الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢	

#### النواتج

- تقديم المشورة إلى حكومات آسيا الوسطى وتيسير التعامل مع الأخطار عبر الحدود، والتحديات التي تواجه التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى، والأزمات
- تنظيم وإجراء منتدين إقليميين بشأن المسائل الموضوعية: مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ وإدارة الحدود
- تيسير وضع خطط عمل مشتركة بين الحكومات الخمس بشأن المسائل الموضوعية المذكورة أعلاه للتعاون الإقليمي، من خلال المشاركة السياسية والدعوة وبناء توافق الآراء وتدابير الثقة

- تقديم المشورة في مجال السياسات، وإجراء مشاورات، وإقامة حلقات عمل للمتابعة مع الحكومات الوطنية وأصحاب المصالح لوضع نهج مشتركة إزاء أخطار الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والتعاون على الحدود وما تتصل بإمدادات المياه وإدارة الموارد الطبيعية
- المشاركة في خمسة اجتماعات تعقدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة الأخرى لتيسير التعاون الإقليمي بشأن قضايا السلام والأمن
- تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى وزارات الدول فيما يتعلق بإدارة الحدود، والموارد المائية، وهجرة اليد العاملة بالإضافة إلى برامج تدريب كبار الموظفين
- إجراء مشاورات نصف شهرية مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المعنية بقضايا التعاون الإقليمي، مثل الحدود، والمياه، وهجرة اليد العاملة، وتنمية المجتمع المدني
- إصدار نشرات إعلامية شهرية، وإحاطات عن السياسة العامة، وبيانات صحفية وعقد مؤتمرات، والاتصال مع وسائل الإعلام، وعقد مؤتمرات مستديرة مع المسؤولين المعنيين، وممثلي المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية لتعزيز تبادل المعلومات
- عقد اجتماعات إحاطة ربع سنوية للصحفيين، وإصدار نشرات وبيانات صحفية أسبوعية، وتحديث موقع المركز على الإنترنت يوميا

### العوامل الخارجية

١١٩ - ينتظر أن يحقق المركز أهدافه وإنجازاته المتوقعة شريطة أن يكون هناك التزام من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني للحوار والدبلوماسية الوقائية.

### الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨		الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧		فئة الإنفاق	
مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	النفقات التقديرية	الاعتمادات	الفرق	
(٦)	(٥)	(٤)	(٥)	(٢)	(١)	(٣) - (١) - (٢)	
١ ٤٣٤,٠	-	١ ٤٣٤,٠	-	-	-	-	تكاليف الموظفين المدنيين
٨٨٣,٥	-	٨٨٣,٥	٦٠٣,٢	-	-	-	التكاليف التشغيلية
٢ ٣١٧,٥	-	٢ ٣١٧,٥	٦٠٣,٢	-	-	-	المجموع، الميزانية العادية
١٢٠,٠	-	١٢٠,٠	-	-	-	-	التبرعات المدرجة في الميزانية
٢ ٤٣٧,٥	-	٢ ٤٣٧,٥	٦٠٣,٢	-	-	-	مجموع الاحتياجات

١٢٠- تقدر الاحتياجات للمركز لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ صاف قدره ٢ ٣١٧ ٥٠٠ دولار (إجماليه ٢ ٥٢٠ ٠٠٠ دولار)، يغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لإنشاء ١٩ وظيفة على النحو المبين أدناه، وسفر الموظفين (١١١ ٠٠٠ دولار)، وشراء معدات ولوازم لإنشاء المركز (١٤٧ ٧٠٠ دولار)، وشراء وصيانة المركبات (٢٩٠ ٠٠٠ دولار)، وتكاليف الاتصالات (٢٢٩ ٠٠٠ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٦٧ ٤٠٠ دولار)، وكذلك لخدمات ولوازم ومعدات أخرى (٣٨ ٤٠٠ دولار).

١٢١- لا يشمل المبلغ المذكور أعلاه التكاليف المقدرة لاستئجار حيز مخصص للمكاتب والمرافق بمبلغ يقارب ١٢٠ ٠٠٠ دولار في السنة سيقدمه البلد المضيف إلى المركز.

### الاحتياجات من الموظفين

المتطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الفنيون المحليون	مجموع الموظفين الدوليين	فئة الخدمات العامة والفئة المتصلة بها		الفئة الفنية وما فوقها											
			مجموع الموظفين الدوليين	فئة الخدمات العامة	مجموع الفرعي	٢-ف	٣-ف	٤-ف	٥-ف	١-مد	٢-مد	أمين عام مساعد	وكيل الأمين العام			
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموافق عليها في عام ٢٠٠٧
١٩	-	١٢	٧	-	٢	٥	-	١	٢	١	-	-	١	-	-	المقترحة لعام ٢٠٠٨
١٩	-	١٢	٧	-	٢	٥	-	١	٢	١	-	-	١	-	-	التغيير

١٢٢- يمثل الملاك التكميلي المقترح للمكتب ما مجموعه ١٩ وظيفة على النحو التالي:

(أ) ٧ وظائف فنية: ممثل للأمين العام (أمين عام مساعد)، موظف أقدم للشؤون السياسية (رتبة ف-٥)، موظف لحقوق الإنسان (رتبة ف-٤)، موظف للشؤون السياسية (رتبة ف-٣)، مساعد شخصي/إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، مساعدان إعلاميان اثنان (من الرتبة المحلية)؛

(ب) ٥ وظائف إدارية: موظف إداري (رتبة ف-٤)، موظف اتصالات وتكنولوجيا معلومات (من فئة الخدمة الميدانية)، مساعد إداري (الرتبة المحلية)، مساعد مالي (الرتبة المحلية) وسائق (الرتبة المحلية)؛

(ج) ٧ موظفي أمن (الرتبة المحلية).

١٢٣- في إطار ملاك الموظفين الفنيين، يقوم ممثل الأمين العام (أمين عام مساعد)، بدعمه مساعد شخصي (من فئة الخدمة الميدانية). بمساعدة الأمين العام في تنفيذ برنامج ولاية المركز ويكون مسؤولاً عن الإدارة العامة للمركز وتنسيق أنشطته في آسيا الوسطى، ويقوم الموظف الأقدم للشؤون السياسية (برتبة ف-٥) بدعم الأمين العام المساعد في صياغة وقيادة تنفيذ استراتيجية المركز السياسية والدبلوماسية. بما يتفق مع الأهداف العامة للمركز، في حين يكون موظف حقوق الإنسان (برتبة ف-٤) مسؤولاً عن رصد واستعراض وتقييم ودعم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في آسيا الوسطى، بما في ذلك توصيات الهيئات والآليات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة. ويقوم موظف الشؤون السياسية (برتبة ف-٣) بمراقبة وتحليل المسائل السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المسائل ذات الصلة والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى التطورات الحاصلة في المنطقة مع إيلاء اهتمام خاص لدور الأحزاب السياسية، وهيئة البيئة للمجتمع المدني، والمسائل المتعلقة بالحكم في آسيا الوسطى، ويضطلع مساعداً إعلامياً (من الرتبة المحلية) بالمسؤولية الرئيسية عن تحديد منافذ وسائط الإعلام الرئيسية ومواقعها وتنفيذ استراتيجية التوعية التي يضطلع بها المركز في بلدان آسيا الوسطى الخمسة.

## ٩ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

(١٠٠ ٤٦١ ٣٦ دولار)

### معلومات أساسية والولاية والهدف

١٢٤- أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦) لفترة أولية مدتها سنة واحدة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ووفقاً للهيكل المقترح والولاية التي أوصى بها الأمين العام في الإضافة لتقريره السابع عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2006/429/Add.1)، أنشئ المكتب لدعم حكومة بوروندي في جهودها الرامية إلى تحقيق سلام طويل الأمد واستقرار خلال مرحلة توطيد السلام في بوروندي كلها، بما في ذلك من خلال كفاءة الانسجام والتنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في بوروندي. ويتوقع أن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية المكتب لسنة أخرى قبل نهاية عام ٢٠٠٧.

١٢٥- وبالتنسيق الوثيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، ركز المكتب، خلال مرحلته الأولى، على إنشاء هيكل شامل لكفالة وجود نهج متماسك للأمم المتحدة لتوطيد السلام في بوروندي. وقد شمل ذلك

وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لدعم توطيد السلام للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وتوفر هذه الاستراتيجية، التي أقرتها الحكومة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، بمجمل الإطار البرنامجي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦) ولأنشطة منظومة الأمم المتحدة في بوروندي، التي لها تأثير مباشر على توطيد السلام خلال مرحلة ما بعد الصراع مباشرة. وضمن هذا الإطار، تهدف برامج مشتركة في مجالات السلام والحكم، وإصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة، وحقوق الإنسان والعدالة، إلى توفير الدعم لتوطيد السلام للمساعدة على تلبية المعايير والأهداف الرئيسية لولاية البعثة.

١٢٦- ويرأس وجود الأمم المتحدة في بوروندي ممثل تنفيذي للأمين العام، الذي هو رئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسؤول المعين للأمن. ويضطلع الممثل التنفيذي بمسؤولية تحقيق التكامل بين أنشطة الأمم المتحدة ويقوم بدور المحاور الأساسي للأمم المتحدة مع الحكومة في جميع المسائل السياسية والإنمائية. وبالإضافة إلى مكتب الممثل التنفيذي، يتألف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي من خمسة أقسام فنية تغطي المجالات الرئيسية لولايته، وهي: (أ) الشؤون السياسية؛ (ب) السلام والحكم؛ (ج) إصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة؛ (د) حقوق الإنسان والعدالة؛ و (هـ) الإعلام والاتصالات. وتقدم إدارة المكتب الدعم اللوجستي والإداري الشاملين المطلوبين.

١٢٧- خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، أدت الجهود التي تبذلها الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، إلى تحسن العلاقة مع وسائط الإعلام والمجتمع المدني، والالتزام بتحسين الحكم وحالة حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد. وخلال الفترة نفسها، اتخذت الحكومة تدابير لتحسين النظام القضائي، إلا أن تحديات القدرة والتحديات المؤسسية لا تزال قائمة، وكثيرا ما تطغى عليها الأحداث السياسية. وقد طرأ تحسن على حالة حقوق الإنسان في بوروندي عموما مع توقف العنف المنتشر على نطاق واسع. وأحرز تقدم أيضا في عملية إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وآليات العدالة الانتقالية، بدءا من لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ويتوقع أن تبدأ كل من اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة عملهما في عام ٢٠٠٨. إلا أن مستوى الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان من جانب الأفراد ذوي النزى العسكري لا يزال منخفضا ولا تزال مسألة العنف ضد المرأة تشكل مصدرا للقلق. ولم يحرز تقدم كبير بشأن مجزرتي موينغا وغاتومبا وغيرها من التحقيقات الحساسة المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل بشأن قانون العقوبات والقوانين الإجرائية متوقف حاليا لدى اللجنة القانونية البرلمانية. ومع ذلك، فإن اعتماد مشاريع القوانين هذه سيمثل خطوة هامة إلى الأمام في مجال إقامة العدل للأحداث. أما فيما يتعلق

مكافحة الفساد، فقد تم نشر الفرقة التي أنشئت حديثاً لمكافحة الفساد في أربع مناطق من بوروندي وأنشئت محكمة مكافحة الفساد وبدأت تنظر في القضايا.

١٢٨- ورغم هذه التطورات الايجابية، لا تزال الحالة العامة هشة وشهدت بعض الانتكاسات، وهو أمر ليس غير عادي في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويتمثل أحد أهم التحديات المتبقية في توقف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين الحكومة وحركة التمرد الأخيرة (حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية)، الذي حوّل البورونديين وشركاءهم عن التركيز على المهام العاجلة المتمثلة في المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار.

١٢٩- وسيبذل المكتب، في سعيه الحثيث لتحقيق الأهداف المحددة في قرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦)، جهده لمساعدة بوروندي على إنجاز بعض أوجه التقدم التالية في توطيد السلام التي تشمل ما يلي، لا على سبيل الحصر: (أ) تحسين الديمقراطية والحكم الخاضع للمساءلة؛ (ب) تحقيق قدر أكبر من المهنية والمساءلة في قطاع الأمن فضلاً عن السلامة العامة؛ (ج) زيادة احترام حقوق الإنسان وخاصة للفئات الضعيفة والنساء والأطفال؛ (د) إقامة نظام قضائي يتسم بالشفافية والإنصاف، (هـ) تحقيق المزيد من التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، والاتجاه نحو المصالحة الوطنية؛ (و) تعزيز التنسيق والشراكة بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي والشركاء الدوليين من أجل توطيد السلام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

١٣٠- يرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

#### الهدف: توطيد السلام والاستقرار في بوروندي

##### مؤشرات الإنجاز

##### الإنجازات المتوقعة

(أ) تحسين الحكم الديمقراطي والمسؤول في بوروندي عن طريق (أ) '١' زيادة نسبة الخلافات والمواجهات السياسية التي تتم تسويتها عن طريق الحوار مع انخفاض إلى الحد الأدنى للأثر السلبي على تأدية المؤسسات الديمقراطية لوظيفتها

مقاييس الأداء: النسبة المئوية للقضايا التي تتم تسويتها

التقدير لعام ٢٠٠٧: ٤٠ في المائة

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٥٠ في المائة

'٢' زيادة عدد مشاريع القوانين التشريعية الرئيسية التي تتم مناقشتها وإصدارها

مقاييس الأداء: عدد مشاريع القوانين التي تناقش وتصدر

التقدير لعام ٢٠٠٧: ١٥

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤٠

'٣' تيسير الحوار والتفاوض بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية

مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: تم تسجيل حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية كحزب سياسي.

'٤' زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحكومة وفي المؤسسات البرلمانية وفي علمية توطيد السلام

مقاييس الأداء: النسبة المئوية لمناصب صنع القرار في المؤسسات الوطنية الرئيسية وفي البرلمان والوزارات الحكومية التي تشغلها المرأة

التقدير لعام ٢٠٠٧: ١٠ في المائة

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠ في المائة

'٥' تعزيز قدرة وسائط الإعلام على ممارسة آداب وأخلاقيات مهنة الصحافة طبقا للمعايير الدولية

مقاييس الأداء: عدد الصحفيين المدربين على نماذج تخصصية مختلفة بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية لوسائط الإعلام البوروندية؛ وطرق جمع وتجهيز المعلومات؛ وأبحاث شبكة الإنترنت، والتصوير الصحفي؛ وإدارة الصحافة

الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٥٠

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

٦ تحسين قدرة الإطار التنظيمي لوسائل الإعلام

مقاييس الأداء: عدد القوانين التي تسن لتنظيم الصحافة

التقدير لعام ٢٠٠٧: صفر

الهدف لعام ٢٠٠٨: ١

## النواتج

- تقديم تقريرين إلى مجلس الأمن بشأن الحالة فيما يختص ببيرووندي
- عقد اجتماعات منتظمة مع الحكومة والشركاء الوطنيين والدوليين، والتفاعل معهم، بغرض تيسير الحوار والتقدم نحو توطيد السلام
- دعوة المؤسسات الوطنية وتقديم المشورة لها فيما يتعلق بإعادة تحديد حصة النساء في مواقع صنع القرار بالمؤسسات الوطنية الرئيسية
- عقد اجتماعات مع المنظمات النسائية لتقديم المشورة والدعم لها لتقوية تمكين المرأة التي تشغل مناصب صنع القرار في جميع جوانب عملية توطيد السلام
- تقديم المشورة التقنية للحوار بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وتيسير ذلك الحوار، بغرض تحديد دور المجتمع المدني في عملية توطيد السلام والديمقراطية
- عقد ثلاث حلقات دراسية وحوار واحد بين الأطراف للأحزاب السياسية بشأن الدستور، والقانون الخاص بالأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات
- الرصد وتقديم التقارير بشأن ترتيبات تقاسم السلطة التي تمت الموافقة عليها في الدستور وفي الاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها بين الجهات الفاعلة البوروندية، بما في ذلك اتفاق تقاسم السلطة المبرم بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية
- تقديم المشورة التقنية للحكومة عن طريق عقد اجتماعات بشأن التنمية وتنفيذ سياسة وخطة للامركزية، وبشأن وضع ٥ نماذج تدريبية في مجالات المسؤولية الأساسية للعاملين في مجال الإدارة المحلية
- تقديم المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات بشأن تعزيز هيكل مراجعة الحسابات الداخلية وبشأن وضع ٤ نماذج تدريبية وتدريب ٣٠ عضواً من أعضاء فرقة مكافحة الفساد
- تقديم المساعدة إلى لجنة الأراضي والممتلكات عن طريق عقد اجتماعات بشأن وضع سياسة تتعلق بالأراضي، تشمل إمكانية حصول المرأة على الأرض
- تقديم الدعم إلى لجنة الأراضي والممتلكات عن طريق مناقشات بشأن معايير وطرائق ومستويات التعويض من أجل تسوية المنازعات
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم المشورة بشأن تحسين الأطر القانونية والتنظيمية لوسائل الإعلام
- تقديم الدعم لتعزيز قدرات مجلس الاتصالات والمرصد الوطني لوسائل الإعلام

- تقديم الدعم للتدريب الدوري عن آداب وأخلاقيات الصحافة
- تقديم الدعم للتدريبات المواضيعية المنتظمة لمسؤولي الإعلام والصحفيين
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن معاودة النظر في النصوص التشريعية الخاصة بوسائل الإعلام
- تقديم المشورة إلى الحكومة، عن طريق التدريب في مجال إدارة العلاقات مع وسائل الإعلام، بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها لدراسة جدوى بشأن إنشاء مدرسة للصحافة
- تقديم الدعم التقني للبرامج التعليمية والمعنية بالترويج للسلام والتماسك الاجتماعي المذاعة والخاصة بالمجتمع المحلي
- دعم منظمات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة للسلام مستنبطة من التاريخ البوروندي
- تقديم الدعم لإنتاج أفلام وثائقية وبرامج إذاعية ومسرحيات درامية، تصور السلام والتعايش السلمي كشيء مثالي

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- (ب) تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في قطاع الأمن إضافة إلى السلامة العامة
- (ب) '١' اعتماد خطط قطاعية لقوة الدفاع الوطني البوروندي والشرطة الوطنية البوروندي ودائرة الاستخبارات الوطنية
- مقاييس الأداء:
- التقديرات لعام ٢٠٠٧: اعتماد الخطة القطاعية للشرطة الوطنية البوروندي
- الهدف لعام ٢٠٠٨: اعتماد الخطط القطاعية لقوة الدفاع الوطني البوروندي ودائرة الاستخبارات الوطنية
- '٢' إنشاء مجلس الأمن القومي
- مقاييس الأداء
- التقدير لعام ٢٠٠٧: إصدار القانون الأساسي الخاص بإنشاء مجلس الأمن القومي
- هدف لعام ٢٠٠٨: إعداد سياسة للأمن القومي
- '٣' انخفاض نسبة تواجد قوة الدفاع الوطني البوروندي بين المدنيين عن طريق اعتماد خطة وطنية موحدة لإصلاح قطاع الأمن
- مقاييس الأداء: نسبة تواجد قوة الدفاع الوطني البوروندي بين المدنيين

التقدير لعام ٢٠٠٧: ٧٥ في المائة

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٥ في المائة

'٤' أن يكون لدى أعضاء قوة الدفاع الوطني البورونديّة والشرطة الوطنيّة البورونديّة هيكل ومهارات القيادة والتحكّم اللازمّة لضمان أمن السكان

مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: تدريب ٥٠٠ من ضباط قوة الدفاع الوطني البورونديّة على مهارات القيادة والقواعد والقيم العسكريّة الدوليّة، وتدريب ١٠٠٠ من كوادر الشرطة الوطنيّة البورونديّة على الأخلاقيات وعلى قواعد السلوك

الهدف لعام ٢٠٠٨: تدريب ٢٠٠٠ من ضباط قوة الدفاع الوطني البورونديّة على مهارات القيادة والقواعد والقيم العسكريّة الدوليّة، وتدريب ٣٠٠ من ضباط الشرطة الوطنيّة البورونديّة المسؤولين عن وحدات الأمن والنظام وتدريب ٧٠ من المدربين على أساليب فرض الأمن والنظام

'٥' انخفاض عدد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن

مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: إنشاء قاعدة بيانات إحصائية عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل موظفي قطاع الأمن

الهدف لعام ٢٠٠٨: حدوث انخفاض قدره ١٥ في المائة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل موظفي قطاع الأمن

'٦' انخفاض تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بفضل التنفيذ الكفء لبرنامج نزع الأسلحة من المدنيين

## مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: صفر

الهدف لعام ٢٠٠٨: التسليم الطوعي لـ ٥٠٠٠ قطعة سلاح وإتلافها من قبل السلطات الوطنية

'٧' تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار الشامل المبرمة بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية

## مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: استكمال خطط التنفيذ

الهدف لعام ٢٠٠٨: اعتماد وتنفيذ خطط العمليات لتزاع سلاح وتسريح وإعادة إدماج، أو إدماج، ٣٠٠٠ تقريبا من مقاتلي قوات التحرير الوطنية في قوة الدفاع الوطني البوروندي والشرطة الوطنية البوروندي ودائرة الاستخبارات الوطنية

## النواتج

- إسداء المشورة، عن طريق الاجتماعات، لوزارات الدفاع وشؤون المحاربين القدماء، بشأن تنفيذ الخطط القطاعية لقوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية ودائرة الاستخبارات وكذلك بشأن الأمن وزارة الداخلية والأمن العام والاستخبارات الوطنية
- تقديم المشورة للحكومة بشأن تنفيذ برامج التدريب الشاملة دون القطاعية، وما يرتبط بها من مناهج وخطط تدريبية، بما يتماشى مع السياسات دون القطاعية والقطاعية، وذلك عن طريق توفير الخبرات التدريبية من قبل خبراء في مجالات الشرطة والدفاع والاستخبارات
- التنفيذ المستمر لبرامج بناء القدرات عن طريق تدريب ٢٠٠٠ من قوات الدفاع الوطني ٣٠٠ من الشرطة الوطنية و٧٠ مدربا على الوظائف الأمنية الأساسية والمتخصصة
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات بشأن استحداث وتشغيل مجلس الأمن القومي، وبشأن وضع سياسة للأمن القومي
- تقديم المشورة إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات بشأن إنشاء هيكل لتنسيق قطاع الأمن القومي، فضلا عن تقديم الدعم لتنسيق أنشطة الجهات المانحة وإدارة الموارد
- الاجتماع مع الشرطة الوطنية البوروندي لتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدراتها في مجال قضاء الأحداث، ويشمل ذلك استحداث مركز تنسيق للشباب في كل مركز من المراكز المحلية للشرطة ووضع الإجراءات التشغيلية الموحدة المرتبطة بها

- توجيه وتدريب ٦٠ من قوات الشرطة الوطنية وتدريب ٤٠٠ من عملاء الشرطة في مجال تحقيقات الشرطة وإدارة السجون وتنظيم المرور
- الاجتماع مع وزارة الداخلية والأمن العام لتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدراتها للتعامل مع حالات العنف القائم على نوع الجنس، ويشمل ذلك إنشاء مكتب معني بالشؤون الجنسانية ضمن إطار المديرية العامة للشرطة الوطنية، وإنشاء وحدات للشؤون الجنسانية داخل كل مركز محلي للشرطة للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، ووضع الإجراءات التشغيلية الموحدة المرتبطة بها
- تدريب البرلمانيين على دورهم في ضمان الرقابة على قطاع الأمن
- الاجتماع مع اللجنة التقنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل تقديم المساعدة التقنية لها في مجال تنقيح التشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية؛ وتطوير قدرات قوة الدفاع الوطني البوروندي على تخزين وإدارة وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة طبقاً للمعايير الدنيا
- تطوير قدرات قوة الدفاع الوطني البوروندي والشرطة الوطنية على سَمِّ وتَعَقُّب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تم حجزها وجمعها بطريقة رسمية
- تقديم الدعم للحكومة من خلال اجتماعات لتصميم وتنفيذ "برنامج الأسلحة مقابل التنمية" على نطاق البلد بأسره
- تعزيز توقيع الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن الأسلحة الخفيفة، والتصديق عليها
- الاجتماع مع الحكومة لدعم تنفيذ برامج الجمع الطوعي للأسلحة، ويشمل ذلك بدء العمل بمشاريع "الأسلحة مقابل التنمية"
- رصد إدماج كافة مقاتلي قوات التحرير الوطنية السابقين المؤهلين، بمن فيهم النساء، في قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل، والتحقق من ذلك، ورصد التقدم المحرز نحو إنهاء المهام المتبقية المتعلقة بالإدماج في قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية وفقاً للحصص المحددة في اتفاق أروشا، والتحقق منه
- المشاركة المستمرة في جميع أنشطة الآلية المشتركة للتحقق والرصد وأفرقة الاتصال المشتركة التابعة لها، على النحو المبين في اتفاق وقف إطلاق النار الشامل
- تقديم الدعم التقني للآلية المشتركة للتحقق والرصد والأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج من أجل تسريح وإدماج كافة الأعضاء المؤهلين من حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وذلك عن طريق التدريب
- رصد أنشطة الإدماج ضمن البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج (Programme Nationale de Demobilisation, Reinsertion and Reintegration)، ويشمل ذلك تقديم الدعم للجنود الأطفال

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- (ج) تعزيز احترام حقوق الإنسان في بوروندي، ولا سيما (ج) '١' زيادة نسبة عمليات التحقيق التي يضطلع بها حقوق الفئات الضعيفة والنساء والأطفال الجهاز القضائي الوطني في انتهاكات حقوق الإنسان
- مقاييس الأداء: النسبة المئوية لحالات الانتهاك المزعومة التي تم التحقيق فيها

التقدير لعام ٢٠٠٧: ٥ في المائة

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٠ في المائة

'٢' لجنة مستقلة لحقوق الإنسان تعمل بطاقتها الكاملة

مقاييس الأداء:

الهدف لعام ٢٠٠٨: تم وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وبُذِرَ قِي تنفيذها

'٣' عدد القوانين الوطنية التي تمت موافقتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتُرجمت إلى اللغة الوطنية ونُشرت

مقاييس الأداء: عدد القوانين المواءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

التقدير لعام ٢٠٠٧: ٢

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦

#### النواتج

- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة لإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (التدريب والتوعية، والخبرة في صياغة الإطار القانوني، والمعدات اللوجستية، ومتابعة عمل اللجنة خلال مراحلها الأولى)
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم المشورة بشأن وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان
- التحقق من جميع انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها على امتداد الإقليم الوطني ومتابعتها مع السلطات على الصعيدين الوطني والإقليمي
- تقديم المشورة إلى الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات، بشأن تنفيذ تشريع وطني يتماشى مع الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، لاسيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني وحقوق الطفل
- تقديم الدعم إلى الحكومة لتعميم مبادئ حقوق الإنسان على السكان جميعهم، ويشمل ذلك المسؤولين الإداريين، وهيئات إنفاذ القانون، وقوات الدفاع، والمجتمع المدني، ومجموعات الشباب والمرأة، ووسائل الإعلام
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم الدعم التقني بشأن تنفيذ آليات الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة والطفل، حسبما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم الدعم التقني بشأن وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني
- الدعوة مع الحكومة، عن طريق عقد اجتماعات، لتنظيم حلقة دراسية عن حماية الضحية والشهود لآليات العدالة الانتقالية الاثنيتين، مع وضع الاحتياجات الخاصة للأطفال وضحايا العنف الجنسي في الاعتبار

- الدعوة لاعتماد ودعم نشر قوانين منقحة بما في ذلك ميراث المرأة والقانون الجنائي، وذلك عن طريق عقد اجتماعات مع الحكومة
- الدعوة مع الحكومة لاستحداث وتنفيذ مشروع شامل في مجال حماية حقوق الإنسان، والبرامج الدفاعية، والأنشطة التي تستهدف المجموعات الضعيفة على وجه الخصوص، وذلك عن طريق عقد اجتماعات مع الحكومة
- حملة لنشر الوعي لإنفاذ القوانين المنطبقة على حقوق المرأة والطفل، وعلى وجه الخصوص قانون الميراث الخاص بالمرأة
- الدعوة مع الحكومة من أجل مزيد من التعزيز لحرية التعبير والاستقلالية لوسائل الإعلام، وكذلك لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تتصدى لمسائل حقوق الإنسان، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة، وذلك عن طريق عقد اجتماعات مع الحكومة
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم المساعدة التقنية في وضع برامج لحقوق الإنسان في مجال التعليم بالمدارس الأولية والثانوية

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

- (د) تحسين أداء قطاع العدل لمهامه، وتعزيز القدرات وتنفيذ إصلاحات القطاع القضائي من أجل ضمان استقلاله وتقيده بالمعايير الدولية
- ١' زيادة نسبة توفير المساعدة القضائية لا سيما للمجموعات المهمشة، بما فيها النساء والأطفال
- مقاييس الأداء: النسبة المئوية للزيادة في المساعدة القضائية المقدمة للنساء والأطفال
- التقدير لعام ٢٠٠٧: ٢ في المائة
- الهدف لعام ٢٠٠٨: ٥ في المائة
- ٢' زيادة في عدد الأحداث الذين تتم إعادة إدماجهم من خلال برنامج إعادة الإدماج نتيجة لإنشاء دوائر قضائية للأحداث
- مقاييس الأداء: عدد الأحداث الذين أعيد إدماجهم
- التقدير لعام ٢٠٠٧: ١٢٠
- الهدف لعام ٢٠٠٨: ٣٠٠
- ٣' زيادة مستوى الموارد التي تمت تعبئتها لإصلاح دور العدل والمحاكم ومرافق السجون
- مقاييس الأداء
- التقدير لعام ٢٠٠٧: ١٠ ٠٠٠ دولار
- الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٠ ٠٠٠ دولار

'٤' التأهيل المهني لموظفي القضاء والمؤسسات الإصلاحية وإصلاح قطاع القضاء مع التركيز على إدارة الموارد البشرية لتشجيع التطوير المهني ومنع سوء السلوك والفساد، وتعزيز التنوع العرقي والجنساني

مقاييس الأداء: عدد موظفي القضاء الذين تلقوا تدريباً

التقدير لعام ٢٠٠٧: ٥٠

الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٢٠

'٥' اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية بصيغتهما المنقحة

مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: تنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية

الهدف لعام ٢٠٠٨: اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية

#### النواتج

- عقد اجتماعات مع وزارة العدل لتقديم المساعدة التقنية في وضع تقييم شامل للاحتياجات من أجل إصلاح قطاع العدل، بما يشمل التشريعات والتنظيم والإجراءات والبنية الأساسية
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة لكي تضع تشريعاتها بحيث تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يخص بإقامة العدل ومعاملة السجناء
- تقديم الدعم التقني إلى الحكومة لتعزيز القدرات عن طريق تدريب ١٢٠ من موظفي القضاء والمؤسسات الإصلاحية، ويشمل ذلك مكتب المدعي العام ورابطة المحامين والكتبة
- عقد اجتماعات مع الحكومة لتقديم المساعدة التقنية في مجال زيادة القدرة المهنية للقضاة بهدف مكافحة الفساد وتعزيز الأخلاقيات والمساواة
- تقديم التأييد والدعم الفني للحكومة للتعبيل في الإجراءات القضائية وتنفيذ الأحكام البديلة للسجن، وذلك عن طريق الاجتماعات
- تدريب أعضاء الدائرة الخاصة بالأحداث على أحكام قضاء الأحداث الواردة في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية
- تقديم الدعم التقني لبرامج إعادة إدماج الأحداث المُفرج عنهم
- إسداء المشورة للحكومة لزيادة الوعي العام وللنشر الفعال لمعايير وقواعد حقوق الإنسان، والدعوة العامة لمبادئ حقوق الإنسان، وذلك عن طريق الاجتماعات

- الاجتماع مع الحكومة لتقديم المساعدة التقنية في مجال وضع استراتيجيات وهيكل لتنفيذ أحكام قضاء الأحداث الواردة في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية في صيغتهما المنقحة، بما في ذلك على مستوى المحاكم، والسجون، ووظائف الشرطة، والآليات البديلة لإصدار الأحكام، ومركز التأهيل، والخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي، بما في ذلك وضع حكم للاحتياجات الخاصة بالفتيات في نظام قضاء الأحداث
- تدريب ١٢٧ من معاوني القضاة لضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء بطريقة أفضل، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمجموعات الأكثر ضعفا
- بناء قدرات موظفي المحاكم والسجون لضمان الكفاءة المهنية
- تقديم المساعدة للحكومة لجمع الأموال من أجل تنفيذ الإصلاحات وترميم دور القضاء والمحاكم ومرافق السجون
- تقديم التأييد والمساعدة التقنية للحكومة من أجل وضع آلية للرقابة لضمان العدل والشفافية

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

(هـ) التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب ونحو المصالحة (هـ) '١' التشاور بين الحكومة البوروندية والأمم المتحدة بشأن الطرائق والأطر الزمنية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة وفقا لأعلى معايير العدالة وبحقوق الإنسان الدولية

مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: إبرام اتفاق إطاري بين الحكومة البوروندية والأمم المتحدة بشأن طرائق إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة

'٢' إجراء مشاورات عريضة القاعدة لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة، ويشمل ذلك الإطار القانوني

مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: إنجاز جميع الأعمال التحضيرية، بما في ذلك العملية التشاورية الوطنية، لإنشاء آلية للعدالة الانتقالية

## النواتج

- توفير المساعدة التقنية والدعم المقدم من الأمم المتحدة للحكومة والمجتمع المدني عن طريق تنظيم وإجراء مشاورات واسعة النطاق وأنشطة للدعوة في مجال آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك تنظيم لقاءات مفتوحة ومناقشات تجريها أفرقة مناقشة
- تقديم المشورة للحكومة بشأن كيفية إجراء عملية مسح لتقييم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت سابقا في بوروندي، وذلك دعما لعمل لجنة الحقيقة والمصالحة في المرحلة الأولى

- توفير الدعم التقني من أجل استكمال عملية التشاور الوطنية بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك إجراء عملية مسح من أجل تقييم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي
- إسداء المشورة للحكومة بشأن سبل تطوير إطار قانوني لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة وهيكلها التشغيلية طبقاً للمعايير الدولية
- دعم تدريب أصحاب المصلحة المعنيين بالعدالة الانتقالية على المستوى الوطني (الجهاز القضائي ونظام المحلفين والمجتمع المدني ونقابة المحامين المحلية) بشأن المسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية
- تقديم المساعدة إلى الحكومة في إنشاء مركز وطني عامل للوثائق المتعلقة بالمصالحة، بما في ذلك قاعدة بيانات عن الانتهاكات
- عقد اجتماعات دورية مع الحكومة من أجل تقديم المشورة بشأن إنشاء محكمة خاصة في بوروندي وتشغيلها على أرض الواقع

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

(و) تعزيز التنسيق والشراكة بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في (و) '١' تحسين قدرة الحكومة على التنسيق بين الجهات المانحة وعلى رصد وتقييم ورقة استراتيجية الحد من الفقر وخطبة الإجراءات ذات الأولوية والإطار الاستراتيجي لتوطيد السلام

## مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: تطوير وإنشاء آلية للتنسيق بين الجهات المانحة بشأن ورقة استراتيجية الحد من الفقر والإطار الاستراتيجي على نحو ما أبدته لجنة بناء السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٧

الهدف لعام ٢٠٠٨: تعكف الحكومة حالياً على تعقب وإدارة المساعدة الدولية وتنسيق عمليتي رصد وتقييم أنشطة التنمية وبناء السلام

'٢' زيادة استخدام الإطار الاستراتيجي لبناء السلام كأداة شراكة من جانب الحكومة وشركائها في مجال بناء السلام

## مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧: تطوير ودعم آلية الرصد والتعقب

الهدف لعام ٢٠٠٨: إجراء استعراض منظم للإطار الاستراتيجي استناداً إلى عمليات الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين من أجل توطيد السلام

## الإجازات المتوقعة

## مؤشرات الإنجاز

٣' زيادة عدد الاجتماعات المعقودة بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة، التي تضطلع فيها الحكومة بدور ريادي

مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧ : ٦ اجتماعات

الهدف لعام ٢٠٠٨ : ١٢ اجتماعا

٤' تنفيذ البرامج المشتركة ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لتوطيد السلام

مقاييس الأداء

التقدير لعام ٢٠٠٧ : تفعيل البرامج المشتركة

الهدف لعام ٢٠٠٨ : تنفيذ ٣ برامج مشتركة

## النواتج

- المساعدة في تطوير وإنشاء آلية وطنية لتنسيق ورصد وتقييم المساعدة الدولية وتنفيذ خطة عمل ورقة استراتيجية الحد من الفقر فضلا عن الإطار الاستراتيجي لتوطيد السلام
- توفير الدعم التقني والاستراتيجي للجنة التوجيهية الحكومية المشتركة مع الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل كفالة نجاح المشروع الذي يموله صندوق بناء السلام في تحقيق فوائد السلام المتوخاة
- تيسير هياكل التشاور والتنسيق الفني والقطاعي بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة بحيث يتسنى على الأقل عقد ١٢ اجتماعا مشتركا تركز على الإدماج المستدام للشرائح الضعيفة من السكان (العائدون والمشردون والنساء والشباب وما إلى ذلك)
- تنسيق تنفيذ ثلاثة برامج مشتركة في مجالات '١' السلام والحكم، و '٢' حقوق الإنسان والعدالة، و '٣' إصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة.

## العوامل الخارجية

١٣١ - يُتوقع تحقيق الهدف والإنجازات المتوقعة شريطة أن تبقى الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على التزامهما بعملية توطيد السلام، وأن يوفر المجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي اللازم لبناء القدرات من أجل برامج الإصلاح والمبادرات الأساسية الأخرى لتوطيد السلام المنبثقة عن المائدة المستديرة المعقودة في شهر أيار/مايو

٢٠٠٧؛ وأن تساعد الحالة الأمنية والسياسية السائدة في البلد والمنطقة على تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

### الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨		الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧			فئة النفقات
مجموع الاحتياجات الفرق	(٦)	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات (٤)	النفقات التقديرية الفرق	الاعتمادات (١)	(٢)	
(٧) - (٤) - (٦)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣) - (١) - (٢)	(٢)	(١)	
٩٩,٢	٩٢٦,١	-	١٠٢٥,٣	١٥٣,٩	٧٧٢,٢	٩٢٦,١	الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
٢٦٤,٣	٢٠٣٨٦,١	-	٢٠٦٥٠,٤	٤٤٨٧,٥	١٥٨٩٨,٦	٢٠٣٨٦,١	تكاليف الموظفين
(١٠٢٢,٨)	١١٧٦٨,٢	١٠٧,٠	١٠٧٤٥,٤	٢٧٩٧,٩	٨٩٧٠,٣	١١٧٦٨,٢	التكاليف التشغيلية
(٦٥٩,٣)	٣٣٠٨٠,٤	١٠٧,٠	٣٢٤٢١,١	٧٤٣٩,٣	٢٥٦٤١,١	٣٣٠٨٠,٤	مجموع الاحتياجات

١٣٢ - تبلغ الاحتياجات من الموارد لتشغيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مبلغاً صافيه ١٠٠ ٤٢١ ٣٢ دولار (إجماليه ٥٠٠ ٨٤٨ ٣٤ دولار)، يتعلق بالاحتياجات الخاصة بسبعة مستشارين عسكريين (٣٤٦ ٩٠٠ دولار)، و ١٤ من مستشاري الشرطة (٦٧٨ ٤٠٠ دولار) والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات (٢٠ ٦٥٠ ٤٠٠ دولار) لتغطية الوظائف التكميلية البالغ عددها ٤٣٠ وظيفة، وتكاليف الاستشاريين (١٠٤ ٧٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٥٠١ ٧٠٠ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، من قبيل المرافق والهياكل الأساسية (٥١١ ٧٠٠ دولار)، والنقل البري (٩٠٩ ٥٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٢ ٠٨٠ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (١ ٣٦٥ ٦٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٦٣ ٨٠٠ دولار)، والنفقات الطبية (٣٥٢ ٠٠٠ دولار)، وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (٤٥٦ ٤٠٠ دولار).

## الاحتياجات من الموظفين

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية وما فوقها													
	مجموع	موظف الرتبة	مجموع	الخدمات العامة	الخدمات الميدانية/الخدمات العامة	الفرعي	ف-٢	ف-٣	ف-٤	ف-٥	مد-١	مد-٢	مساعد العام	رئيس الأمن العام		
٤٢٧	٥١	٢١٧	١٨	١٤١	-	٦٨	٧٣	٤	٣٠	٢٦	٧	٤	١	١	-	المعتمد لعام ٢٠٠٧
٤٣٠	٥١	٢١٨	١٨	١٤٣	-	٦٨	٧٥	٤	٣١	٢٧	٧	٤	١	١	-	المقترح لعام ٢٠٠٨
٣	-	١	-	٢	-	-	٢	-	١	١	-	-	-	-	-	التغيير

١٣٣ - تُطلب موارد إضافية من الموظفين تتمثل في موظف واحد للشؤون الإنسانية (رتبة ف-٤)، وموظف واحد للشؤون السياسية (رتبة ف-٣) ومساعد إداري واحد (الرتبة المحلية).

١٣٤ - ويضطلع موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حالياً بمهمة تنسيق المسائل الإنسانية. وبالنظر إلى التحسن التدريجي للحالة، إذ انخفضت حدة الأزمة الإنسانية إلى حد كبير إلى جانب اضطلاع حكومة بوروندي بدور أكثر نشاطاً في إدارة الأبعاد المختلفة للمساعدة الإنسانية، تقرر إغلاق فرع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في بوروندي بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٨. غير أن الممثل التنفيذي للأمين العام في بوروندي سيظل بحاجة إلى تلقي الدعم لكي يضطلع بمهامه كمنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. وبالتالي، يطلب توفير موظف معني بالشؤون الإنسانية رتبة ف-٤ لمدة ستة أشهر من أجل دعم منسق الشؤون الإنسانية في مجال التوجه العام للسياسة بشأن مسائل محددة تتصل بضمان المبادئ الإنسانية وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية بصورة فعالة والروابط القائمة مع مجالات أخرى ذات صلة من قبيل برامج الإنعاش وبناء السلام وحقوق الإنسان وما إلى ذلك، فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية ذات الصلة بالكوارث وحالات الطوارئ وبناء القدرات.

١٣٥ - علاوة على ذلك، شجع مجلس الأمن في بيان رئيسه (S/PRST/2007/16) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على العمل بشكل وثيق مع لجنة بناء السلام وجميع الأطراف المعنية بغية إيجاد إطار استراتيجي سليم لتعزيز التزام حكومة بوروندي وجميع شركائها بأولويات توطيد السلام في بوروندي، وكذلك إنشاء إطار استراتيجي لبناء السلام على نحو ما أيدته لجنة بناء السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ كجزء من استراتيجية متكاملة لبناء السلام في بوروندي. وسيضطلع موظف الشؤون السياسية (رتبة ف-٣) بمهمة التنسيق الحاسمة داخل المكتب.

١٣٦ - ويُطلب أيضا توفير مساعد إداري (من الرتبة المحلية) من أجل تعزيز أنشطة مكتب حقوق الإنسان والعدالة في بوجومبورا الريفية.

## ١٠ - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

(٦٠٠ ٦٨٨ ١٦ دولار)

### معلومات أساسية والولاية والهدف

١٣٧ - قرر مجلس الأمن في قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧) إنشاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة ١٢ شهراً تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام. واستندت ولاية البعثة إلى توصيات الأمين العام التي قدمها في تقريره (S/2007/7)، عقب ورود طلبات تقدمت بها حكومة تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للحصول على مساعدة الأمم المتحدة دعماً لعملية السلام. وتتضمن ولاية البعثة المهام التالية:

(أ) رصد إدارة أسلحة الطرفين وأفرادهما المسلحين، تمشياً مع أحكام اتفاق السلام الشامل؛

(ب) مساعدة الطرفين عن طريق لجنة مشتركة لتنسيق رصد تنفيذ اتفاقهما بشأن إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين من الجانبين؛

(ج) المساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار؛

(د) تقديم المساعدة التقنية للجنة الانتخابات في التخطيط لانتخابات جمعية تأسيسية والإعداد لها وتنظيمها في جو من الحرية والتراثة.

١٣٨ - وإضافة لذلك، يعكف فريق مستقل من مراقبي الانتخابات، عينه الأمين العام وهو المسؤول المباشر عنه، على استعراض جميع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وكيفية تنظيم الانتخابات.

١٣٩ - وخلال سنوات عدة أخيرة، كان الأمين العام يتواصل، عن طريق إدارة الشؤون السياسية بشكل أساسي، مع جهات فاعلة رئيسية وطنية وإقليمية ودولية بهدف التشجيع على التوصل إلى حل سلمي للصراع في نيبال من خلال عملية حوار وطني شامل. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقع الطرفان اتفاق سلام شامل يعزز الاتفاقات والتفاهات السابقة وأعلننا انتهاء الحرب.

١٤٠ - وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بعث الطرفان إلى الأمين العام رسالتين متطابقتي الصياغة (المرفقان الأول والثاني من الوثيقة S/2006/920) يطلبان فيهما مساعدة الأمم المتحدة

في بعض جوانب عملية السلام. فعين الأمين العام، إثر ذلك، ممثلاً شخصياً له لمساعدة الطرفين على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تفاصيل الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في عملية السلام. وجرى التأكيد على طلب المساعدة من الأمم المتحدة في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أرسلها نائب رئيس وزراء نيبال ووزير خارجيتها إلى الأمين العام (المرفق الثالث من الوثيقة S/2006/920). وفي رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)، اقترح الأمين العام إرسال بعثة تقييم تقني إلى نيبال ونشر مجموعة متقدمة قوامها نحو ٣٥ مراقباً لرصد الأسلحة والأفراد المسلحين و ٢٥ موظفاً لشؤون الانتخابات. وقال رئيس مجلس الأمن، في البيان الذي أدلى به في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ باسم المجلس (S/PRST/2006/49)، إن المجلس يعرب عن ترحيبه وتأييده لمقترحات الأمين العام. وبعد أن أنجزت بعثة التقييم التقني مهمتها في نيبال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اقترح الأمين العام، في تقريره المذكور آنفاً إلى مجلس الأمن (S/2007/7)، إنشاء بعثة للأمم المتحدة في نيبال لفترة ١٢ شهراً لتوفير الدعم المطلوب لعملية السلام في نيبال.

١٤١ - وعلى الرغم من التحديات المستمرة، حيث عدد من التطورات السياسية الهامة، ساهمت بعثة الأمم المتحدة في نيبال فيها وفقاً للمهام التي عهد بها إليها. فقد استطاع الطرفان تشكيل حكومة مؤقتة استناداً إلى دستور مؤقت. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، سنت الهيئة التشريعية المؤقتة تشريعات انتخابية رئيسية (قانون انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية) تحدد أساس التمثيل، لكنه ما زال الغموض يلف مسألة حصول تلك الصيغ المقترحة على الدعم الكامل من المجتمعات المحلية المهمشة، وقامت لجنة الانتخابات بالتحضيرات التقنية اللازمة لإجراء الانتخابات في التاريخ المتفق عليه وهو ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن الشكوك حول انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر لا اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لا تزال قائمة لأسباب مختلفة. ومن تلك الأسباب الرئيسية عدم وجود توافق آراء سياسي ووحدة موقف فيما بين الأطراف الثمانية التي شكلت الحكومة الانتقالية في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، واستمرار الصعوبات التي تواجه التنفيذ الفعلي للالتزامات التي توصلت إليها الأطراف في مختلف الاتفاقات المبرمة حتى اليوم. وإضافة لذلك، فإن السخط الذي تشعر به المجتمعات المحلية المهمشة بسبب إقصائهم عن العملية السياسية وهياكل الدولة، وذلك على الرغم من الاتفاقات اللذين تم التوصل إليهما مع منتدى حقوق الشعب الماديسي واتحاد نيبال للقوميات الأصلية، وكذلك الأنشطة التي تمارسها الجماعات المسلحة والعنف المحلي في منطقة تيراي، قد ساهم كل ذلك إلى حد كبير في حالة عدم الاستقرار. كما أن هذا الوضع قد حد من قدرة الحكومة على إيصال يدها وخدماتها إلى مختلف أرجاء البلد بالسرعة المأمولة. وفي هذا

الصدد، وفيما يتعلق بتطوير وتعزيز القدرات المحلية على حل المنازعات، عملت البعثة، عن طريق مكتبها للشؤون المدنية وبالتعاون مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، على استكشاف السبل الكفيلة بتحسين إيصال الخدمات المحلية الحيوية ودعم إنشاء آليات محلية لحل المنازعات. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، في خضم نزاع نشب بين حزب نيبال الشيوعي (الماوي) والأطراف الأخرى بشأن النظام الانتخابي وإعلان جمهورية، اتخذ قرار جماعي بتعيين موعد جديد لانتخابات ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يحدد بعد الموعد الجديد للانتخابات.

١٤٢ - وقد حصل تقدم عام في مجال رصد الأسلحة، بما في ذلك تخزين أسلحة الحزب الماوي ورصدها وعدد مماثل لها من أسلحة الجيش النيبالي، وفي نوعية عمليات التفتيش التي تقوم بها أفرقة الرصد المشتركة وانتظامها، وخبرة اللجنة المشتركة لتنسيق عمليات الرصد، وفي مجال عمليات رصد وجرد الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع التي تقوم بها وحدة مكافحة الألغام التابعة للبعثة. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالرياح الموسمية والتأخر الذي طرأ في البداية، فإن المرحلة الثانية من عملية التحقق من الجيش الماوي وتسجيل أفرادها بدأت الآن تتقدم بصورة جيدة. وقد جرى التغلب بنجاح على الخلافات التي نشأت في بداية الأمر بين الجيش الماوي والبعثة حول نتائج التحقق دون المساس بالالتزام بالمعايير التي نص عليها الاتفاق بشأن رصد إدارة الأسلحة والجيش المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد أنجزت عملية التحقق في أربعة من مواقع التجميع الرئيسية السبعة. وسيتوقف استمرار التقدم بصورة كبيرة على التعاون المستمر للجيش الماوي.

١٤٣ - وقدم مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة إلى اللجنة الانتخابية المشورة والمساعدة الانتخابية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وقد تعزز إحلال الوجود الميداني في كامل أنحاء البلد بقدوم نائب كبير المستشارين الانتخابيين، ومستشار خارجي للمشاريع، وموظف لشؤون الإعلام. وقد ساهم المكتب في عمل اللجنة الانتخابية، وأدى ذلك إلى اعتماد مدونة قواعد سلوك للانتخابات، وقدم المشورة في إجراءات تسمية المرشحين واختيارهم لاستيفاء شروط نظام الحصص المعقد في قانون الانتخابات. وعمل المستشارون الانتخابيون على المساعدة في وضع طائفة عريضة من المواد التدريبية لتثقيف الناخبين، وقدموا المشورة بشأن تصميم بطاقات الاقتراع وطباعتها، وبشأن خطط إيصال مواد الانتخاب، وإجراءات العد، والتطبيقات الحاسوبية لدعم إدارة الانتخابات. ويقدم المستشارون الانتخابيون أيضا مساعدة لإنشاء مركز وطني لوسائط الإعلام، ووحدة اتصال لشؤون مراقبة الانتخابات، ووضع برنامج للمراقبة الإعلامية. ويجري حاليا استعراض تكوين الفريق الاستشاري المعني بالانتخابات بالتشاور مع اللجنة الانتخابية، إثر قرار إرجاء

الانتخابات. وقد اكتملت المرحلة الأولى من انتشار متطوعي الأمم المتحدة. ورعت البعثة أيضاً في الفترة الحالية زيارتين لفريق خبراء رصد الانتخابات المستقل الذي ستكون تقاريره مصدراً مفيداً من مصادر المشورة بالنسبة للجنة الانتخابات.

١٤٤ - وأوشك مكتب الشؤون المدنية التابع للبعثة أن يصبح جاهزاً للعمل بطاقة كاملة بعد تعيين ٣١ موظفاً دولياً و ١٣ موظفاً وطنياً للشؤون المدنية في جميع المكاتب الإقليمية الخمسة، وفي المقر. وتتعاون أفرقة الشؤون المدنية على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى وتصدر تقارير وتحليلات عن طائفة من المسائل التي تؤثر على عملية السلام وتمنح بعثة الأمم المتحدة في نيبال بصورة خاصة القدرة على إشراك المجتمعات المحلية خارج كاتماندو.

١٤٥ - وقد التحق بأفرقة الشؤون المدنية أيضاً في المكاتب الإقليمية للبعثة مستشارون معنيون بالمواضيع المتعلقة بالمسائل الجنسانية، وحماية الطفل، والاندماج الاجتماعي، وذلك من أجل ضمان حصول تلك المسائل على عناية مسبقة.

١٤٦ - وتبقى إدارة الشؤون السياسية على اتصال وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام ومع أعضاء فريقه. وقد مكنتها ذلك من الحصول على فهم واضح ودقيق نسبياً للتطورات على الأرض كما مكنتها من تقديم توجيهات مستنيرة في الوقت المناسب بشأن تنفيذ ولاية البعثة.

١٤٧ - وكان للزيارات التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام إلى نيويورك لإحاطة مجلس الأمن علماً بشأن تقارير الأمين العام الفصلية المقدمة إلى المجلس، بما في ذلك أحدث التقارير لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الفضل في توفير فرصة لقادة إدارة الشؤون السياسية وموظفيها المعنيين للتشاور بصورة معمقة مع الممثل الخاص للأمين العام وتقديم الدعم اللازم له. كما كان للزيارات التي قام بها موظفو إدارة الشؤون السياسية (في مجالي الشؤون السياسية والانتخابات) إلى منطقة البعثة دوراً حاسماً في مساعدة البعثة على التعامل مع كم هائل من التحديات الفنية والتشغيلية التي برزت في مرحلة بدء العمل.

١٤٨ - أسندت إلى الممثل الخاص للأمين العام مسؤولية تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة المرتبطة بعملية السلام نظراً لعدم وجود هيكل متكامل للبعثة. وقد أجرت بعثة الأمم المتحدة في نيبال وفريق الأمم المتحدة القطري تعاوناً فعلياً في العديد من المجالات التنفيذية، ولا سيما المجالات المتعلقة برصد وتسجيل الأسلحة وأعمال المساعدة الانتخابية والشؤون المدنية، وورد تفصيل هذا الأمر في التقارير السابقة للأمين العام. وسيتلقى الممثل الخاص للأمين العام الدعم في تنفيذ دوره التنسيقي بصورة رئيسية من وحدة للتنسيق أنشئت للعمل مع مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية لضمان اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة

وتركيزها وفعاليتها في دعمها لعملية السلام في نيبال. وسيقدم فريق التنسيق أيضاً دعماً إلى صندوق الأمم المتحدة للسلام من أجل نيبال الذي أنشئ في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ لتكميل الصندوق الاستثماري للسلام في نيبال، والذي يخضع لنفس الهيكل الإداري عموماً.

١٤٩ - وبما أنه من المتوقع لبعثة الأمم المتحدة في نيبال أن تكون بعثة مركزة الهدف ومحدودة المدة، فقد أعدت البعثة ميزانية تصفية لمدة ٦ أشهر حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨. ولكن مجلس الأمن أعرب في قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧) عن عزمه التماس رغبة الحكومة في نيبال عند اتخاذ قراره بشأن إنهاء ولاية البعثة والتي هي لفترة ١٢ شهراً أو تمديدتها. وفي هذا الصدد، ونظراً للتأجيل الثاني لانتخابات الجمعية التأسيسية التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، فإن الوضع المستقبلي للبعثة يتوقف على طلب الحكومة النيبالية تمديد ولاية البعثة وما سيقرره مجلس الأمن بعد ذلك.

## الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧		الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨	
	الاعتمادات	النقذات التقديرية	الفرق	مجموع الاحتياجات	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	٣ = (١) - (٢)	(٤)	(٥)	(٦) = (٤) - (٥)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٥٣٠٤,٧	٣٣٩٠,٦	١٩١٤,١	٨٩٢,٨	-	٥٣٠٤,٧ (٤٤١١,٩)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٣٨٠١,٣	٢١٧٥٦,٣	٢٠٤٥,٠	٨١٧٧,٣	-	٢٣٨٠١,٣ (١٥٦٢٤,٠)
التكاليف التشغيلية	٥٩٧١٦,٠	٤٩٥٩٢,٤	١٠١٢٣,٦	٧٧١٨,٥	-	٥٩٧١٦,٠ (٥١٩٩٧,٥)
مجموع الاحتياجات	٨٨٨٢٢,٠	٧٤٧٣٩,٣	١٤٠٨٢,٧	١٦٧٨٨,٦	-	٨٨٨٢٢,٠ (٧٢٠٣٣,٤)

١٥٠ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٤٠ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فإن ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال ستمتد لفترة ١٢ شهراً اعتباراً من تاريخ هذا القرار. وبالتالي، فإن ولاية البعثة الحالية ستنتهي في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولذلك فإن ميزانية عام ٢٠٠٨ تغطي شهراً واحداً من العمليات النظامية وستة أشهر من أنشطة التصفية.

١٥١ - وستبلغ الاحتياجات التقديرية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ مبلغاً صافيه ٦٠٠ ٧٨٨ ١٦ دولار (إجماليه ٣٠٠ ٧٩٩ ١٧) وستتضمن احتياجات ١٥٥ مستشاراً عسكرياً و ٧ مستشاري شرطة (٨٩٢ ٨٠٠ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٣٠٠ ١٧٧ ٨ دولار) ونفقات السفر الرسمي (٣٠٠ ٥٠٠ دولار) واحتياجات تشغيلية أخرى مثل المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٧٩٥ دولار) والنقل البري (٤٠٤ ٦٠٠ دولار) والنقل الجوي (٩٠٠ ٢٧٠٥ دولار) والاتصالات (٢٠٠ ١٨٨٢ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٥٨٣ دولار) والنفقات الطبية (٦٠٠ ٢٢٧ دولار) واللوازم الأخرى والخدمات والمعدات (٢٠٠ ١٠٨٩ دولار).

١٥٢ - وخلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، سيشارك جميع الموظفين الفنيين في تنفيذ المراحل النهائية من العمل وفي إعداد تقارير متنوعة مرتبطة بانتهاء عمل البعثة والتقارير الختامية؛ والتقليص التدريجي للأنشطة تحضيراً للعودة؛ وتسليم المسؤوليات إلى الوكالات الأخرى أو للجهات المحلية النظيرة حسبما يكون مناسباً وحسبما تقتضيه الضرورة؛ والمساهمة في التحضير للاستعراضات اللاحقة. ومن المقترح مغادرة جميع الموظفين الفنيين والمستشارين العسكريين والمستشارين من الشرطة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

### الاحتياجات من الموظفين

المتغير	وكيل أمين العام		الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها				الموظفون الوطنيون	
	مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	ميدانية/ الخدمات العامة	خدمة فنية	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	المتطوعون	مجموع الأمم المتحدة				
المعتمد لعام ٢٠٠٧	١	١	-	٧	١٦	٤١	١٠٢	١٢	١٨٠	٩١	-	٢٧١	٤٩	٣٤٠	٢٥٨	٩١٨			
المقترح حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	١	١	-	٧	١٦	٤١	١٠٢	١٢	١٨٠	٩١	-	٢٧١	٤٩	٣٤٠	٢٥٨	٩١٨			
المقترح حتى شباط/فبراير ٢٠٠٨	-	-	-	٢	١٣	٣١	١	٤٨	٦٤	-	١١٢	١	١٧٠	٥٤	٣٣٧				
المقترح حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			
التغيير	(١)	(١)	-	(٧)	(١٦)	(٤١)	(١٠٢)	(١٢)	(١٨٠)	(٩١)	-	(٢٧١)	(٤٩)	(٣٤٠)	(٢٥٨)	(٩١٨)			

١٥٣ - وسيتبع في نشر الموظفين الإداريين اللازمين أثناء مرحلة التصفية جدول التقليص التالي:

كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه
٣٩٣	٣٣٧	٣٢١	٢٦٢	١٨٤	١٦٧	١٤٩

١٥٤ - يراعي الملاك المقترح الاحتياجات الإدارية والتقنية واحتياجات الدعم اللوجستي خلال فترة التصفية، كما يراعي حجم العمل المرتبط بأعمال إعادة الأصول وتفتيشها وخدمتها بما في ذلك المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحضيراً لشحنها وشطبها والتصرف فيها؛ وإدارة الموظفين خلال فترة التقليل، بما في ذلك فصل الموظفين الدوليين أو إعادة تعيينهم، وإسداء المشورة بشأن إدارة الحياة الوظيفية، وفصل الموظفين الوطنيين وبرامج تدريب بناء قدرات الموظفين الوطنيين؛ والعودة إلى الوضع الأصلي وتسليم الأماكن والمرافق لأصحابها؛ وتفكيك المخيمات العسكرية.

---